الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

التّقرير السنوي لأداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2020

أكتوبر 2021

الفهـــــــــــرس

المحور الأوّل:التقديم العام

1 -نتائج الأداء لسنة 2020.....1

2–تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020.....6

المحور الثانـي:تقديم تنفيذ برامج المهمة

I. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها.....11

2 -تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020.....14

II. برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها.....18

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020.....22

III -برنامج المياه

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها.....26

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020.....31

IV - برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها.....39

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020.....44

V - برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها.....54

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020.....58

VI - برنامج القيادة والمساندة

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها.....63

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020.....66

المحور الأوّل

التقديم العام

1 - نتائج الأداء لسنة 2020 :

ترتكز سياسة التنمية الفلاحية في تونس على الملائمة بين الأبعاد الاقتصادية و الأبعاد الاجتماعية مع ضمان التوازنات البيئية وذلك بهدف تحقيق تنمية مستديمة وتوفير ظروف عيش مرضية لكافة المواطنين حيث. يتمثل الهدف الرئيسي لإستراتيجية الأمن الغذائي بتونس في إدخال تحسينات مستدامة على مستوى معيشة السكان مع الاستفادة الكاملة من الإسهامات التي تقدمها الفلاحة في التنمية الاقتصادية و الريفية و الحد من الفقر و انعدام الأمن الغذائي.

تمثل الأراضي الفلاحية 62٪ من المساحة الجملية للبلاد أي ما يعادل أكثر من 10 مليون هكتارا موزّعة على النحو التالي:

- المساحة المزروعة 5.25 مليون هكتارا أي 32٪ من المساحة الكلية للبلاد.
- المراعي الطبيعية والمروج 4.8 مليون هكتارا
- الغابات حوالي 1.6 مليون هكتارا

وتهيمن الفلاحة العائلية وصغار الفلاحين على المشهد الفلاحي التونسي حيث أنّ 75 ٪ من الأراضي الفلاحية لا تتعدّى مساحتها 10 هكتارات.

يشغل القطاع ألفلاحي حوالي 15% من اليد العاملة إلى جانب العديد من الوظائف الموسمية الهامة، فهو ذو أهمية اجتماعية محترمة إذ يوفر دخلا دائما لحوالي 470 ألف فلاح يساهمون في استقرار سكان الريف الذين يمثلون 35 ٪ من مجموع العام للسكان وتمثل المرأة 35 ٪ من اليد العاملة الفلاحية.

كما يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبـ 7.5 % من مجموع الاستثمارات و بـ 8 % من الواردات و9 % من الصادرات الجملية

ولتحقيق هذه الرهانات تمّ ضبط المحاور الإستراتيجية والأهداف الوطنية والقطاعية والجهوية الخاصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ضمن الوثيقة التوجيهية للخماسية 2016 – 2020 لتحقيق أولويات الوزارة في المرحلة القادمة مع إفراد المرأة الريفية ولأول مرّة بمحور إستراتيجي ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء الحالي .

- تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية
- معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية
- النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها
- دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي
- النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية.
- إنتاج المعرفة ونشرها
- ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحرى

وتنصهر هذه التوجهات الإستراتيجية ضمن رؤية إستراتيجية تعمل على أن يكون قطاع الفلاحة والصيد البحرى مهيكل يحظى بأولوية في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنتجا ومصدرا ومشغلا وله جاذبية للاستثمار ومر دودية وقدرة تنافسية عالية تضمن ديمومته.

اعتمادا على منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف تمّ ضبط برامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وحصرها في خمس برامج عملياتية وبرنامج مساندة كما يلي:

- الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية
- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
- المياه
- الغابات و تهيئة الأراضي الفلاحية
- التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي
- القيادة والمساندة.

1 1 - أهم الإنجازات التي تم تحقيقها:

باعتبارها السنة الأخيرة للمخطط التنموي الخماسي 2016-2020، فقد شهدت سنة 2020 مواصلة تنفيذ عناصر سياسة التنمية الفلاحية بهدف الترفيع في ال قيمة المضافة للقطاع وقدرته التنافسية حتى يعزز الأمن الغذائي و يؤمن دخلا مجزيا للفلاح والبحار ويحافظ على استدامة الموارد الطبيعية.

إلى جانب مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج والإصلاحات المبرمجة في إطار المخطط، فقد شهدت سنة 2020، ظهور جائحة الكرونا التي كان لها تأثيرا على سير النشاط الفلاحي وعلى تنفيذ المشاريع التنموية، وللحد من هذه التأثيرات السلبية على نتائج القطاع وعلى استدامة نشاط الفلاحة والصيد البحري تم اقرار جملة من الإجراءات والانطلاق في تنفيذها.

وفيما يلي أهم الإنجازات والإصلاحات لسنة 2020 في مختلف المجالات:

1. تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها :

تواصل تنفيذ المشاريع المبرمجة رغم الاضطرابات التي سجلت على إثر جائحة الكورونا، والتي تمثلت أساسا فيما يلي:

وقد شملت الإنجازات في مجال الموارد الطبيعية ما يلي :

على مستوى تنمية وحماية الموارد المائية وضمان استدامتها، تتواصل مراجعة مجلة المياه.

كما شهدت سنة 2020 مواصلة إنجاز الدراسة الاستراتيجية حول قطاع المياه في أفق 2050 التي انطلقت فعليا خلال سنة 2019، ويتمثل البرنامج في إنجاز المرحلة الثالثة للدراسة والمتعلقة بالجانب الاستشرافي.

كما تواصلت خلال سنة 2020 أشغال إنجاز منشآت التعبئة من سدود وسدود جبلية ومراقبة الموارد المائية وإحكام التصرف فيها، وتنفيذ برامج إحداث المناطق السقوية (50هك) وإعادة التهيئة على مساحة بحوالي 3 آلاف هك. وتقدم تنفيذ مشاريع تعصير المناطق السقوية بسيدي ثابت (5 آلاف هك) وحوض مجردة السفلى (2750هك) والتصرف المندمج فـي الموارد المائية بمرناق (6800هك)

إلى جانب مشروع تثمين المناطق السقوية الممول من البنك الإفريقي للتنمية الذي يتدخل بولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد على مساحة 9 آلاف هك بكلفة 158 مليون دينار. ويتضمن المشروع إعادة تهيئة المناطق السقوية وتحسين الانتاجية الفلاحية لـ 17 منطقة سقوية عمومية وتثمين وتسويق المنتوجات الفلاحية عبر تهيئة المسالك الفلاحية داخل المناطق السقويةعلى طول 32 كم والتركيز على مراحل الإنتاج وما بعد الإنتاج بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل، عن طريق مشاركة كل المتدخلين في القطاع، وقد تم انجاز الاشغال بمنطقة طرزة بالقيروان (110 هك).

أما على مستوى الغابات :

مواصلة تنفيذ مشروع التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا بتونس الذي يهدف إلى تحسين التصرف في المشاهد الطبيعية وإتاحة الفرص الاقتصادية للمجتمعات الريفية المستهدفة ويخص ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد بقيمة تناهز 100 مليون دولار بتمويل من البنك الدولي.

وفي مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية ، تواصل تنفيذ البرنامج الوطني للمحافظة على المياه والتربة الذي يشمل كافة الولايات بأشغال تهيئة مصبات المياه والصيانة والتعهد ومنشآت إصلاح مجاري الأودية وفرش المياه وتغذية المائدة وإنجاز البحيرات الجبلية. كما تواصل تنفيذ عدد من المشاريع نذكر منها بالخصوص:

- ✓ برنامج التمويل الإطاري للتصرف في أحواض الأودية
- ✓ برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية بالمناطق الهشة لولايات بنزرت والكاف وسليانة والقيروان وسيدي بوزيد PACTE.
- ✓ مشروع مشاركة السكان المحليين في التصرف في الماء والتربة بمصب نبهانة العلوي.

وبخصوص الموارد البحرية، فقد تواصل خلال سنة 2020 تكثيف الجهود للتصدي للصيد العشوائي بتشريك المهنة في هذا المجهود، حيث تم الاتفاق بين الوزارة و الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بتاريخ 17 جوان 2020 لإعتماد تمشي يهدف إلى حسن توظيف استغلال المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية وذلك من خلال اتخاذ عدّة تدابير وإجراءات.

ومن ناحية أخرى، تواصل خلال سنة 2020 على غرار السنوات السابقة العمل بنظام الراحة البيولوجية للسنة الثانية عشر على التوالي (2009-2020) من خلال منع الصيد بالجر في كامل المنطقة البحرية الواقعة جنوب الموازي المار عبر رأس كبودية خلال الفترة الممتدة من 01 جويلية إلى 30 سبتمبر.

2. معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية :

اعتبارا لما تمثله الأراضي الدولية الفلاحية من حلقة هامة في منظومة التنمية الفلاحية ودورها في دفع الحركية الاقتصادية، تواصل خلال سنة 2019 و2020 العمل على تسريع إعادة توظيفها وترشيد حوكمة استغلالها ، وذلك رغم الظروف الصحية الصعبة التي عرفتها البلاد جراء جائحة Covid-19 والتي أثرت سلبا على دفع نسق الإستثمار حيث تعذر خلال فترة الحجر الصحي على المستثمرين القيام بزيارات ميدانية للضيعات المبوبة بالقائمة عدد37 لإحداث شركاتهم وإعداد ملفات طلب العروض، بالإضافة إلى التأخير الحاصل في إعداد القائمة عدد 18 المتعلقة بمقاسم الفنيين نظرا لعدم استكمال الرفع الطوبغرافي لعدد من المقاسم.

3. النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها :

تواصل العمل خلال سنة 2020 للعناية بمختلف المنظومات الفلاحية وخاصة منها المنظومات الاستراتيجية، كما أنه على إثر ظهور جائحة الكرونا تم التركيز على الحد من تأثيرات هذه الجائحة على سير مختلف المنظومات، حيث تمثلت أهم الانعكاسات على منظومات الإنتاج فيما يلي:

- تسجيل تراجع بالنسبة لقطاع الصيد البحري بحوالي 30%في الإنتاج والكميات المصدرة خلال الأربعة أشهُر الأولى من سنة 2020 مُقارنة بنفس الفترة من السّنة الماضية.
- تراجع نسق أنشطة برامج حماية الصحة النباتية و الحيوانية (عمليات المداواة والمراقبة الصحية عند نقاط العبور وحملات التلقيح وغيرها من الأنشطة).
- غلق نقاط بيع المنتجات البيولوجية (حوالي 15 نقطة) خلال فترة الحجر الصحي شكل عائقا لأصحاب المحلات والمنتجين الذين يزودونهم بالخضروات والغلال البيولوجية الطازجة.

ومن ناحية أخرى، تواصل العمل خلال سنة 2020 على متابعة منظومات الإنتاج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداءها، ونذكر في هذا المجال بالخصوص إصدار الأمر حكومي عدد 1 لسنة 2020 المؤرخ في 2 جانفي 2020 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 2095 لسنة 2006 المؤرخ في 24 جويلية 2006 المتعلق بضبط طرق تدخل صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب وطرق تسييره . ويهدف هذا التنقيح إلى مزيد تدقيق تدخلات هذا الصندوق بتحديد مختلف العمليات المتعلقة بدعم البرنامج الإشهاري والترويجي ودعم البرنامج التصديري للمصدّر الناشئ ويحدد مقدار المنح وطرق إسنادها.

كما تم إصدار الأمر حكومي عدد 78 لسنة 2020 مؤرخ في 12 فيفري 2020يتعلق بتنقيح الأمر عدد 723 لسنة 2009 المؤرخ في 16مارس 2009 حول ضبط طرق تدخل صندوق النهوض بجودة التمور وطرق تسييره.

أما على مستوى حماية الصحة الحيوانية فقد تواصل تنفيذ مختلف الحملات الوطنية للوقاية ضد الأمراض المعدية والمراقبة الصحية للحيوانات عند التصدير والتوريد. ففي مجال تركيز شبكات المراقبة الوبائية تم تركيز 13 شبكة بهدف الكشف المبكّر عن ظهور أمراض، ومن المنتظر أن تبلغ نسبة تغطية الحملات الوطنية الوقائية ضد الأمراض الحيوانية 85%

وفي مجال المحافظة على الجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية ذات أصل حيواني، فقد تواصل برنامج المصادقة الصحية البيطرية للمؤسسات الناشطة في مجال المواد الغذائية ذات أصل حيواني وقد شمل البرنامج إلى غاية 15 جوان 2020 نسبة 80% من العدد المستهدف والمقدر بـ 600 مؤسسة، ومن المنتظر بلوغ نسبة 100% خلال كامل سنة 2020.

كما تم في مجال الصيد البحري، إصدار أمر حكومي عدد 26 لسنة 2020 مؤرخ في 8 جانفي 2020 يتعلق بإبرام اتفاقية هبة بين الوكالة الفرنسية للتنمية والجمهورية التونسية لتمويل برنامج دعم التصرف المستدام في الثروات البحرية وتربية الأحياء المائية.

4. دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي :

على إثر ظهور جائحة الكورونا، تم تسجيل اضطرابات على مستوى كافة حلقات منظومة الاستثمار الخاص والخدمات المتصلة بها من التأطير المباشر للمستثمرين إلى تصريح عن الاستثمارات وإنجازها وصرف المنح نظرا لتعطل العمل الميداني مما ترتب عنه تراجع ا في نوايا الإستثمار الفلاحي الخاص المصرح بها وتراكم ملفات الإستثمار العالقة في إنتظار مصادقة لجان إسناد الإمتيازات (حوالي 400 م د) مما ينذر باحتمال تراجع مستوى الإستثمار الفلاحي خلال سنة 2020 بنسبة 25 %بالمقارنة مع سنة 2019 بما يقلص إمكانية إحداث حوالي 1500 موطن شغل قار. كما تم تسجيل تأخير على مستوى تعبئة موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية لقطاع الفلاحة والصيد البحري وتعطيل مختلف البرامج الموجهة لفائدة الشبان ومرافقة المستثمرين...

وبالنسبة للمرأة في الوسط الريفي تمثلت أهم الانعكاسات في: تعطل على مستوى تنفيذ خطة العمل السنوية في مجال الفلاحة والصيد البحري في إطار الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي ، بالإضافة إلى عدد من الصعوبات في مجال ترويج المنتجات المحولة تقليديا على إثر الغاء الخيمة التي كانت ستنظم للغرض وتعطل تنفيذ عدد من المشاريع الموجهة للمرأة بعدد من الولايات.

كما شهدت بداية سنة 2020، إصدار القانون والأمر الحكومي المتعلقين بالمصادقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية لتنفيذ برنامج دعم القطاع الخاص والإدماج المالي في مجالي الفلاحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني واتفاق تسهيل القرض بين البنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والقروض الايطالي، المبرمين في 18 مارس 2019.

5. النهوض بالفلاحة الصغرى والفلاحة العائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية :

في إطار دفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تم في بداية سنة 2020 إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية متعلق ببرنامج دعم القطاع الخاص والإدماج المالي في مجالي الفلاحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

من ناحية أخرى شهدت سنة 2020 مواصلة انجاز مشاريع للتنمية الفلاحية المندمجة كما يتم تنفيذ عدة مشاريع أخرى في أطار التعاون الثنائي نذكر منها:

- ✓ مشروع النهوض بالفلاحة المستديمة والتنمية الريفية بمناطق الشمال والوسط الغربيين للبلاد التونسية. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا المشروع في دعم مساهمة الفلاحة والأنشطة المرتبطة بها في تحسين دخل متساكني الأرياف خاصة المرأة والشباب.
- ✓ برنامج النهوض بالمنظومات الفلاحية الذي يهدف إلى دعم مجموعات الفلاحين الصغار وشركات التحويل والتسويق الصغرى بمناطق الشمال الغربي والوسط الغربي في تطوير نماذج أعمال مستدامة من خلال مشورة مصممة بشكل أفضل وربط كافة مراحل المنظمة من المنتج حتى المستهلك.

برنامج الأنشطة النموذجية للتنمية الفلاحية والريفية.

6. تطوير منظومة إنتاج المعرفة ونشرها

بخصوص البحث العلمي الفلاحي وتوظيف نتائجه لصالح القطاع الفلاحي، تم تفعيل نتائج الاستشارة التي تم تنظيمها مع الأطراف الفاعلة من المهنة والتنمية والبحث لتجديد توجهات وحاجيات البحث الفلاحي إلي أفق 2030 باعتماد مقاربة تشاركية يكون فيها الفلاح والهياكل المهنية من بين العناصر الرئيسية والفاعلة في تجديد أولويات البحث الفلاحي.

وقد تم التوصل إلى تحديد 26 موضوع بحثي موزعين على 6 برامج بحثية ذات أولوية نظم الإنتاج المستدامة في سياق يتميز بتدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ والاستغلال والإدارة المستدامة لأنظمة إنتاج تربية الأحياء المائية والثروات السمكية واستغلال وتثمين الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية والإدارة المستدامة للموارد الغابية والرعوية والسياسات الفلاحية والنهوض بالوسط الريفي وسلاسل القيمة للصناعات الغذائية والابتكار الاجتماعي.

وفي مجال التكوين والإرشاد في الفلاحة والصيد البحري تواصل خلال سنة 2020 تنفيذ برامج أنشطة الإرشاد الميداني والجماهيري وأنشطة الإرشاد الموجه للمرأة الريفية. كما يتم العمل على تطوير وتجربة مناهج أو دعائم إرشاد مبتكرة لتحسين نجاعة خدمات الاستشارة الفلاحية في مجال التكوين والإرشاد مثل التصرف في المستغلات الفلاحية وسلاسل القيمة وتحويل المنتوجات الفلاحية وكذلك سير عمل المنصات التشاركية وعلاقتها بالتكوين والاستشارة الفلاحية . وقد انطلق تنفيذ برنامج تأهيل مراكز التكوين المهني الفلاحي في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شهدت أنشطة التكوين الفلاحي توقفا ظرفيا خلال فترة الحجر الصحي، بينما تواصلت أنشطة الإرشاد في بعض المناطق حسب توفر آليات التواصل عن بعد مع الفلاحين.

2 - تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	638 159	626246	-11 913	98,1%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	87 692	116157	28 465	132,5%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	450834	567122	116 288	125,8%
	اعتمادات الدفع	450 834	567122	116 288	125,8%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1442206	1165602	-276 604	80,8%
	اعتمادات الدفع	500 205	577884	77 679	115,5%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	84000	84000	0	100,0%
	اعتمادات الدفع	84 000	84 000	0	100,0%
المجموع	اعتمادات التعهد	2702891	2702891	0	100,0%
	اعتمادات الدفع	1 760 890	1971409	210 519	112,0%

*دون اعتبار الموارد الذاتية

خلال سنة 2020 بلغت نسبة إنجازات اعتمادات الدفع لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 112 % مقارنة بقانون المالية التكميلي وهي تتوزع بين نفقات التأجير و نفقات التسيير نفقات ال تدخلات و نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية حيث أن أكبر نسبة إنجاز شملت نفقات التسيير 132,5 % في حين أن أقل نسبة إنجاز فهي المتعلقة بنفقات التأجير 98,1% غير أن ذلك لا يخفي أن هذا القسم (التأجير) هو الأكبر من حيث اعتمادات الدفع التي وقع خلاصها (246 626 ألف دينار) وتليها إنجازات الإستثمارات بقيمة تعادل 884 577 ألف دينار ثم في المرتبة الثالثة من حيث اعتمادات الدفع المنجزة نجد قسم التدخلات بمبلغ قدره 122 567 ألف دينار.

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	اعتمادات التعهد	354 412	411 314	56 902	116,1%
	اعتمادات الدفع	327 509	406 654	79 145	124,2%
البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	اعتمادات التعهد	159 212	214 059	54 847	134,4%
	اعتمادات الدفع	103 897	163 384	59 487	157,3%
البرنامج عدد 3: المياه	اعتمادات التعهد	1 229 304	1 084 063	-145 241	88,2%
	اعتمادات الدفع	590 398	672 836	82 438	114,0%
البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	اعتمادات التعهد	456 079	371 990	-84 089	81,6%
	اعتمادات الدفع	328 141	333 830	5 689	101,7%
البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	اعتمادات التعهد	205 417	201 349	-4 068	98,0%
	اعتمادات الدفع	195 331	194 261	-1 070	99,5%
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	298 467	276 352	-22 115	92,6%
	اعتمادات الدفع	215 614	200 444	-15 170	93,0%
المجموع العام	اعتمادات التعهد	2 702 891	2 559 127	-143 764	94,7%
	اعتمادات الدفع	1 760 890	1 971 409	210 519	112,0%

***دون اعتبار الموارد الذاتية**

تتوزع إنجازات مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالنسبة لإعتمادات الدفع (**1 971 409** ألف دينار) على الخمسة برامج عملياتية وبرنامج القيادة والمساندة بصفة متفاوتة حيث نجد في المقدمة البرنامج عدد 3 : المياه بقيمة إنجازات تعادل **672 836** ألف دينار ثم البرنامج عدد 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية بقيمة إنجازات تساوي **406 654** ألف دينار ويليه البرنامج عدد 4 : البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بقيمة إنجازات تعادل **333 830** ألف دينار وفي المرتبة الرابعة البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة (**200444** ألف

دينار) والمرتبة الخامسة البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي (**261 194** ألف دينار) وأخيرا نجد البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (**163384** ألف دينار) والملاحظ هنا يفسر التفاوت على مستوى القيمة المادية للإتجازات هو الميزانية التي تم توفيرها للبرنامج بقانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2020 وكذلك النسق الذي سار عليه البرنامج.

- **البرنامج الأول:الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية :**

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة دفعا للبرنامج عدد 01 سنة 2020 ما يعادل **406654 ألف دينار** مقارنة بما هو مبرمج بقانون المالية التكميلي **327509 ألف دينار** أي بنسبة إنجاز **124,2 %.**

- **البرنامج الثاني :الصيد البحري وتربية الأحياء المائية :**

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة للبرنامج عدد 02 الصيد البحري وتربية الأحياء المائية **163384 ألف دينار** سنة 2020 مقارنة بما هو مبرمج بقانون المالية التكميلي **103897 ألف دينار** أي بنسبة إنجاز تقدر بـــ **157,3 %.**

- **البرنامج الثالث :الميـــــــاه :**

بلغت جملة الإعتمادات المنجزة دفعا للبرنامج عدد 03 سنة 2020 ما يعادل **672836 ألف دينار** من الإعتمادات المبرمجة في قانون المالية التكميلي **590398** ألف دينار أي بنسبة إنجاز تقدر بـــ **114 %.**

- **البرنامج الرابع :الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية :**

بلغت نسبة الإنجازت الجملية دفعا لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية **101,7 % (333830 ألف دينار)** مقارنة بما تم إقراره بقانون المالية التكميلي لسنة 2020 **(328141 ألف دينار).**

- **البرنامج الخامس :التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي :**

تمثل نسبة إنجاز الإ عتمادات الجملية دفعا لهـذا البرنـامج **99,5 % (194261 ألف دينار)** مقارنة بالتقديرات المبرمجة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 **(195331 ألف دينار).**

- **البرنامج التاسع :القيادة والمساندة :**

بلغت نسبة الإنجاز للبرنامج التاسع "القيادة والمساندة" **93 % (200444 ألف دينار دفعا)** مقارنة بتقديرات الإعتمادات المخصصة له في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 **(215614 ألف دينار).**

المحور الثانى

تقديم تنفيذ برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

التقرير السنوي للأداء لسنة 2020

البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

رئيس البرنامج :	المدير العام للإنتاج الفلاحي	(بداية من سنة 2020)
السيد عبد الفتاح سعيد		

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.1 :تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي	المؤشر1.1.1:تحسين مردودية الزراعات السقوية(جهوي) - الحبوب - البطاطا - الطماطم
الهدف 2.1 : دعم نظام الجودة والمراقبة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية تماشيا مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية	االمؤشر1.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية)(جهوي)
	المؤشر2.2.1: نسبة العينات التي تم تحليلها في إطار برامج البحث عن رواسب(مركزي)
	المؤشر3.2.1:عدد المنتجات المتحصلة على علامات الجودة (مركزي)

إنجازات الميزانية لسنة 2020 :

إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

406 654

(20,6 %من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

66151

نفقات التسيير:

1989

نفقات التدخلات :

304553

نفقات الإستثمار :

33961

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

البرنامج 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

البرامج الفرعية

- البرنامج الفرعي المركزي : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية
- 24 برنامج فرعي جهوي (CRDAs): الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية

الإدارات العامة	إ.ع.للإنتاج الفلاحي إ.ع للفلاحة البيولوجية مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	إ.ع.للمصالح البيطرية إ.ع. للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية	قسم الفلاحة البيولوجية دائرة الإنتاج النباتي دائرة الإنتاج الحيواني
المؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة	مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي المخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية	المركز الوطني لليقظة الصحية	
المؤسسات العموميّة ذات الصبغة غير الإداريّة	ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى (فاعل عمومي)	المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل (فاعل عمومي)	
المنشآت العمومية	ديوان الحبوب (فاعل عمومي) ديوان الأراضي الدوليّة (27 مركب فلاحي) (فاعل عمومي) الدّيوان الوطني للزيت (فاعل عمومي)	الشركة التونسيّة للدّواجن (فاعل عمومي) شركة سباق الخيل (فاعل عمومي) الشركة الوطنية لحماية النباتات (فاعل عمومي)	
المجامع المهنية	-المجمع المهني المشترك: للغلال / للخضر / للحوم الحمراء والألبان / لمنتوجات الدواجن والأرانب		

البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

رئيس البرنامج :
السيد عبد الفتاح سعيد

(بداية من سنة 30 جوان 2020)

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

- الهدف الاستراتيجي 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي

تقديم الهدف: يتطلب تحقيق الأمن الغذائي إحكام تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية التي تشمل جل منظومات الإنتاج الفلاحي والتي تهدف إلى مزيد النهوض بالإنتاج وتحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتجات من خلال دعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بمختلف منظومات الإنتاج الفلاحي بما يؤمن نجاح المواسم الفلاحية وتثمين السنوات الطيبة.

المؤشر 1.1.1 : تحسين مردودية الزراعات السقوية:

الزراعات (وحدة المؤشر)	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
- القمح الصلب(ق/هك)	32	35	40	35	88	40	42
- البطاطا (ط/هك)	24	27	24	25	104	26	26
- الطماطم (ط/هك)	67	68	72	67	93	75	75

تعريف المؤشر: تحسين مردودية الزراعات السقوية تتمثل في الرفع في الإنتاج بالمناطق السقوية مما يمكن من توفير حاجياتنا من المنتجات الضرورية كالحبوب والبطاطا والطماطم وكذلك يؤمن توفير البذور الوطنية بالنسبة لقطاعات إستراتيجية كالحبوب.
طريقة احتساب المؤشر: القيام بالاستقصاء السنوي بتقدير إنتاج عن طريق القيس الموضوعي الخاص بالزراعات الإستراتيجية التي تم اختيارها وهي الحبوب (قمح صلب) والبطاطا الفصلية والطماطم الفصلية
مصدر المعلومات: تقوم إدارة الإحصاء الفلاحي التابعة للإدارة العامة للدراسات والتمية الفلاحية بالتعاون مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بهذا الاستقصاء السنوي.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تم تسجيل خلال سنة 2020 بالنسبة لمردودية الزراعات السقوية نسب الانجاز التالية:

- 88 % بالنسبة للحبوب (القمح الصلب) ويعود ذلك بالأساس إلى :
  - مديونية المجامع المائية وشركات الإحياء والفلاحين المتعلقة بمياه الري
  - عدم تحكم بعض الفلاحين في تقنيات زراعة الحبوب السقوية
- 104 % بالنسبة للبطاطا علما وأنه بخصوص هذه الزراعة تم تسجيل إقبال متزايد للفلاحين على استعمال البذور المحسنة التي لها تأثير إيجابي على مردود هذه الزراعة هذا بالإضافة للعوامل المناخية الملائمة التي ميزت خاصة موسم البطاطا الفصلية.
- 93 % بالنسبة للطماطم ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع الملوحة خاصة بالآبار السطحية وتقادم شبكات الري بجل مناطق الإنتاج مما يتسبب في اضطراب على مستوى التزود بمياه الري خاصة خلال فترة ذروة الحاجيات.

- **الهدف الاستراتيجي 2.1: دعم وإحكام نظم الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية**

❖ **المؤشر 1.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية)**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	57.5	54.41	85	54	63.5	85	85

تعريف المؤشر: النسبة المأوية للتغطية الصحية تمكن من تقييم فعالية ومدى إنجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض المعدية.

طريقة احتساب المؤشر :

نسبة التغطية الصحية = معدل نسب التغطية الصحية للأمراض الحيوانية (وعددها 6)

$$= \frac{(أ/ب + ج/د + ه/و + ز/ح + ك/ل + م/ن)*100}{6}$$

أ : عدد الحيوانات الملقحة ضد الحمى القلاعية (أغنام و ماعز).
ب : عدد الحيوانات المستهدفة (أغنام و ماعز)
ج : عدد الحيوانات الملقحة ضد الحمى القلاعية (أبقار)
د : عدد الحيوانات المستهدفة (أبقار)
ه : عدد الحيوانات الملقحة ضد داء الكلب
و : عدد الحيوانات المستهدف.
ز : عدد الحيوانات الملقحة ضد الجدري (الأغنام)
ح : عدد الحيوانات المستهدف (أغنام)
ك : عدد الحيوانات الملقحة ضد الإجهاض المعدي (أبقار)
ل : عدد الحيوانات المستهدف (أبقار)
م : عدد الحيوانات الملقحة ضد الحمى المالطية (أغنام + أبقار)
ن : عدد الحيوانات المستهدف (أغنام + ماعز)

مصدر المعلومات: التقارير الشهرية والسنوية الواردة من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تم تحقيق نسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف بالنسبة لبعض الأمراض خلال سنة 2020 خاصة بالنسبة لداء الكلب والحمى المالطية والإجهاض المعدي حيث تم ايلاء الأولوية القصوى للحمى القلاعية وجدري الأغنام وداء الكلب نظرا لوجود عدة عوائق نذكر منها بالخصوص:

- تأثير الحالة الصحية العامة لجائحة كورون والحجر الصحي حيث تسبب في التأخير في انطلاق الحملات الوطنية مع تأخير في التحصل على اللقاح الحمي القلاعية من طرف المزود (الأسبوع الأول من مارس) .
- تم الانطلاق الفعلي خلال شهر ماي 2020.
- تأخير في فتح الإعتمادات أو على دفعات (بطء في الإجراءات الإدارية لفتح الإعتمادات – إذن تزود ميكانيكي)
- استعمال كل الاعتمادات المخصصة لإنجاز الحملات التلقيح في الفترة الأولى على حساب الفترة الثانية مما انعكس على سير الحملات الأخرى كالإجهاض المعدي.
- ضعف الاعتمادات لشراء كل اللقاحات حيث يتم استهلاكها في الأمراض ذات الأولوية
- تعدد حملات التلاقيح الوطنية على مدار كامل السنة بدون انقطاع مما يجبر في غالب الأحيان توقيف الحملة قصد الانطلاق في حملة ثانية تحت ضغط السلطات الجهوية
- عدم الاحترام الكامل لرزنامة التلاقيح المبرمجة من طرف المصالح الجهوية لعد م توفر الإمكانيات اللوجيستية لفائدة فرق الوقاية التابعة لدوائر الإنتاج الحيواني والإمكانيات للموارد البشرية المخصصة لها حيث لم يقع انتداب أعوان وتقنيين لفائدة المصالح البيطرية الجهوية.

❖ **المؤشر 2.2.1: نسبة العينات الّتي تمّ تحليلها**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	80	90	90	100	111	90	90

تعريف المؤشر: نسبة العينات التي تم تحليلها مقارنة بالأهداف المرسومة وذلك في إطار برامج البحث عن رواسب للكشف عن الاستعمال غير المشروع للمواد المحظورة والاستعمال المفرط للأدوية البيطرية في المواد الغذائية ذات أصل حيواني
طريقة احتساب المؤشر: عدد العينات المتوقع انجازها (أو المنجزة)/ عدد العينات المستهدف انجازها
مصدر المعلومات: تقارير وبطاقات التحاليل المخبرية الواردة من مختلف المخابر المختصة في هذا المجال وتقارير المندوبيات الجهوية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

بالنسبة إلى برامج البحث عن الرواسب الكيميائية، تم خلال سنة 2020 تحليل 1000 عينة من جملة برنامج بـ1000 عينة وذلك للبحث عن رواسب الأدوية البيطرية وملوثات المحيط في المواد الغذائية ذات أصل حيواني أي بنسبة 100% وتعتبر نسب تطبيق برامج البحث عن الرواسب في المنتوجات الغذائية ذات أصل حيواني لسنة 2020 نسب عالية بالنسبة لأسماك التربية، الحليب، منتجات الدواجن واللحوم الحمراء والعسل.
وللتذكير، فانه تم وضع خطة وطنية للبحث عن الرواسب في المنتوجات الحيوانية التالية: لحوم الدواجن، بيض الاستهلاك، أسماك التربية، النعام والطيور البرية وذلك قصد ضمان جودة المنتوجات الغذائية الوطنية وحرصا على حماية صحة المستهلك التونسي من مضار وخطورة الرواسب من أدوية ومبيدات . وقد مكن تنفيذ هذه الخطة و مواكبة أطوارها من تجديد المصادقة على البلاد التونسية وترسيمها ضمن قائمة البلدان المصادق عليها لتصدير الطيور البرية ولحوم الدواجن وأسماك التربية مما يساهم في تطوير الصادرات إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

❖ **المؤشر 3.2.1: عدد المنتجات المتحصلة على علامات الجودة**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد	14	14	22	16	73	*	*

* لقد تمت مراجعة هذا المؤشر واستبداله بتطور تصدير المنتجات ذات الجودة الخصوصية في المشروع السنوي للأداء لسنة 2021

تعريف المؤشر: إن الحصول على منتجات ذات علامات الجودة تتمثل في التركيز على تثمين خصوصيات بعد الأصناف من المنتجات وخاصة القديمة التي لها ميزات من حيث خاصة قيمتها الغذائية من خلال تشجيع صغار الفلاحين على استغلالها وتركيز منظومة متكاملة لإنتاج وتصنيع وترويج هذه الأصناف بما يساهم في تحسين دخل هذه الشريحة من الفلاحين واستدامة أنشطتهم الفلاحية. وبالتالي علامات الجودة تمثل أداة لتثمين المنتجات الفلاحية والمساهمة في ترويجها وتسويقها بالاعتماد على خصوصيتها بالإضافة إلى المحافظة على الموروث البيئي والتنوع البيولوجي وترسيخ تقنيات الإنتاج.

طريقة احتساب المؤشر: متابعة أعمال اللجنة الفنية الاستشارية للتسميات المثبتة للأصل وصدور هذه المنتجات بالرائد الرسمي;
مصدر المعلومات: الرائد الرسمي

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:
بالنسبة للمنتجات المتحصلة على علامات الجودة تتمثل القيمة المستهدفة في الحصول على 25 منتوج خلال سنة 2022 وبلوغ 22 منتج خلال سنة 2020. وبالنسبة للمنتجات التي تحصلت على علامات جودة إلى غاية سنة 2020 فهي 16 منتوج.
وبالتالي فقد تم إلى غاية نهاية سنة 2020 تحقيق نسبة انجاز في حدود 73 % من البرمجة، ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف تنظم الفلاحين صلب هياكل مهنية ومحدودية الإقبال على تثمين المنتجات الفلاحية ذات العلامات الجودة.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف :

خلال سنة 2020، عاشت بلادنا كسائر بلدان العالم على وقع جائحة الكورونا المستجد حيث تم تسجيل تراجع في نسق أنشطة برامج حماية الصحة النباتية والحيوانية باعتبار وأنه تم التوقف الوقتي عن حملات التلقيح خلال فترة الحجز الصحي الشامل ابتداء من 18 مارس إلى غاية 24 أفريل 2020. هذا وقد عملت المصالح الفنية المختصة على استمرارية الخدمات الأساسية نذكر منها تأمين عمليات المراقبة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	67174	66151	-1023	98,5%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	1717	1989	272	115,8%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	235375	304553	69178	129,4%
	اعتمادات الدفع	235375	304553	69178	129,4%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	50146	38621	-11525	77,0%
	اعتمادات الدفع	23243	33961	10718	146,1%
المجموع	اعتمادات التعهد	354412	411314	56902	116,1%
	اعتمادات الدفع	327509	406654	79145	124,2%

*دون اعتبار الموارد الذاتية

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

أهم الإشكاليات والنّقائص :

✓ **الإنتاج النباتي:**

-الارتفاع المتواصل في أسعار المدخلات الفلاحية وبالتالي ارتفاع في تكاليف الإنتاج وانعكاسها السلبي على تطور القطاع

-ضعف الإنتاجية ببعض المناطق السقوية

-قلة التحكم في تقنيات ما بعد الإنتاج والخزن مما يؤدي إلى تردي الجودة وإلى خسائر مادية.

-ضبابية مسالك التوزيع وعدم اعتماد عقود إنتاج التي تسهل عملية تسويق المنتوج باستثناء الطماطم

-غياب الصناعات التحويلية لبعض المنتجات الفلاحية وإتلاف كميات كبيرة سنويا.

✓ **الصحة النباتية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية:**

-نقص في الدورات التكوينية لفائدة الفنيين خاصة بالنسبة للأمراض النباتية وطرق استكشافها ومكافحتها

-هيكلة إدارية ضعيفة لا تغطّي جلّ مهام الإدارة العامة على غرار غياب مصلحة تُعنى بالحجر الزراعي الدّاخلي ومصلحة تُعنى بتحليل المخاطر في الصّحة النباتيّة ...

-نقص في مستلزمات العمل الضرورية (التجهيزات المخبرية، والمواد الكيميائية، ووسائل النقل، والمحروقات ...)

-عدم وجود تمثيلية للإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية على المستوى الجهوي

-إجراءات إدارية معقدة للتزود بالمستلزمات.

✓ **تربية الماشية:**

-غياب العلاقة التعاقدية بين مختلف حلقات المنظومات.

-سياسة الأسعار والدعم المعتمدة حاليا أصبحت تشكل عائقا حقيقيا أما متطور منظومة الألبان ،باعتبار أن اعتماد سياسة تحديد السعر عند البيع كإجراء لحماية المستهلك لم يمكن من تطوير التنافسية بين المركزيات التي لم تقدر على الخلق والابتكار وتطوير وتنويع إنتاج الحليب ومشتقاته.

-تفاقم ظاهرتي التهريب والذبح العشوائي.

-صعوبات وتأخر في تطبيق نظام الترقيم للماشية والاسترسال في الحيوانات ومنتجاتها وبالتالي انعدام الشفافيـة في مسالك التوزيع والاتجار في الماشية،

✓ **الصحة الحيوانية:**

-نقص فادح في الموارد البشرية الخاصة من أطباء بياطرة وتقنيين من أجل القيام بكل المهام مع خروج عدد كبير من الأعوان الذين أحيلوا على التقاعد حيث تهدف التغطية الصحية إلى تواجد بيطري بكل معتمدية هذا ما يعطي نقصا بما يقارب 127 بيطريا أي ما يعادل 45 بالمائة .

-عدم بلوغ معايير تصدير العديد من المنتجات الحيوانية للسوق الأوروبية في المنظومات المعدة للتصدير وإعاقة الدورة الاقتصادية (تونس معتمدة لتصدير 5 من 23 منظومة منتجات)

-ضرورة انصهار تونس ضمن محيطها الأورومتوسطي والإيفاء بتعهداتها الدولية وخاصة المتعلقة بـتحرير التجارة الخارجية خاصة مع انخراطها وسعيها لنيل مرتبة الشريك المميز في المفاوضات نحو التبادل الحر والشامل مع الاتحاد الأوروبي والإيفاء بتعهداتها فيما يخص اتفاقيات تسهيل التجارة صلب المنظمة العالمية للتجارة

-شبكة المخابر في المجال البيطري ليست متحصلة على الاعتماد مما يعيق مسار الإشهاد الصحي الدولي لمنظومات الإنتاج المعدة للتصدير ويعيق حلقات المراقبة الصحية على المستوى الوطني ويمثل نقطة حرجة فيما يخص المراقبة الصحية للمنتوجات الموردة.

-عدم توفر إمكانيات مادية مستقرة وكافية للقيام ببرامج استئصال الأمراض الحيوانية المعيقة للدورة الاقتصادية أو الأمراض المشتركة والمنتقلة للإنسان .

-ظهور أمراض حيوانية المنشأ يمكن أن تصيب الإنسان على غرار ما صدر أخيرا لكوفيد-19 وهو ما يؤثر سلبا على المردودية ويحد من فعاليات التدخلات الصحية

التدابير لتدارك الإشكاليات والنقائص:

✓ **قطاع الإنتاج النباتي:**

-تحسين الإنتاجيّة وتطوير أنظمة الإنتاج عبر رفع المعوقات الهيكليّة التي تحول دون تعصير الفلاحة مثل تلك المتعلّقة بالأوضاع العقاريّة وشيخوخة الفلاحين وضعف التكوين والمهارات وذلك عبر التشجيع على ضم الأراضي في مناطق الفلاحة المطرية وتشجيع أبناء المزارعين والمهندسين والتقنيّين الزراعيّين على تعاطي النشاط الفلاحي.

-الحدّ من تأثّر نظم الإنتاج بالتقلّبات المناخيّة عبر وضع حزمت قنيّة تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات وتنوع الإشكاليات التي تواجهها والتشجيع على تغيير بعض الأنشطة الزراعيّة.

-تحسين جودة المنتوج الزراعي والغذائي (ترسيم المؤشرات الجغرافية، الاسترسال، تشجيع الزراعة البيولوجية ،تشجيع الاستثمار الخاصّ في مجالات التعبئة والتكييف ...).

-توجيه الدّعم لنظم الإنتاج الّتي تساهم في تحسين جودة المنتوج الزراعي.

-تشجيع تصنيف المنتجات الفلاحية حسب الجودة مع إرساء نظام أسعار يكافئ الجودة

✓ **الصحة النباتية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية:**

-توفير المراجع العلمية الضرورية

-توفير وسائل النقل وكميات المحروقات الضرورية للقيام بالمراقبة

-العمل على توفير تكوين مستمر للفنيين

-توفير الحماية الأمنية الضرورية لأعوان المراقبة لتمكينهم من أداء عملهم والتصدي للإنتاج والترويج العشوائي للمواد النباتية الغير مراقبة.

-تفعيل التمثيليات الجهوية لمصالح حماية النباتات ومراقبة المدخلات على المستوى الجهوي

-تفعيل إعادة هيكلة الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية

✓ **قطاع تربية الماشية:**

-تطبيق مقتضيات كراس الشروط بإجراء التحاليل الضرورية للحليب عند القبول على مستوى مراكز التجميع

-مزيد تشديد المراقبة على مصانع العلاف المركبة ومراقبة الأسعار

-دفع آليات التشجيع في قطاع تسمين العجول

-تحسين المراعي قصد النهوض بقطاع الأغنام والماعز

-تشديد المراقبة على عمليات الذبح ومنعه خارج المسالخ

-تأهيل أسواق الدواب وتنظيم البيوعات للمحافظة على ديمومة القطيع

✓ **الصحة الحيوانية:**

-الترفيع في الاعتمادات المخصصة للقيام بالحملات الوقائية وفي منحة التعويض الخاصة بسل الأبقار وذلك لتفعيل برامج المقاومة والتوقي من الأمراض المشتركة حسب الأهمية : مرض السل، الحمى المالطية، داء الكلب، الكيس المائي، حمى الوادي المتصدع، انفلونزا الطيور....

-دعم تأمين السلامة الغذائية لجميع المنظومات وذلك من خلال منظومات الإنتاج لتوفير البيئة المستديمة لأنظمة الإنتاج الأولية وتعزيز الأمن الغذائي مع اعتماد المصادقة الصحية على مؤسسات إنتاج وتحويل وخزن المنتجات الغذائية من أصل حيواني وضمان استرسال وتقصي المنتجات واستمرارية عمل شبكات رصد الرواسب في المنتجات الغذائية وتوفير البيئة الملائمة في جانبها الصحي للتصدير (وفقا للمعايير الدولية) مما يساهم في إزالة العقبات الصحية لدخول المنتوج التونسي للأسواق العالمية و رصد ومقاومة التجارة الغير شرعية

-تطوير وبلوغ مستوى الاعتماد الدولي لمنظومة مختبرات المصالح البيطرية و إعادة هيكلة وتنظيم منظومة البحث والتشخيص البيطري: منظومة تستجيب لمتطلبات السوق الداخلية والخارجية و تلبي طموح العاملين فيها وتنظم التدخل على الميدان وتضمن المستوى الأدنى للأداء وترتقي من منظومة تشخيص وبحث إلى بحث وصناعة.

التقرير السنوي للأداء لسنة 2020

البرنامج عدد 02: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

رئيس البرنامج : السيد رضا مرابط	المدير العام للصيد البحري وتربية الأسماك	(بداية من سنة 2015)

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري	**المؤشر 1.1.2:** نسبة المساحات التي تمت حمايتها عن طريق تركيز الأرصفة الاصطناعية **(جهوي)**
	المؤشر 2.1.2 : عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري **(جهوي)**
	المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب الأكثر طولا من 15 متر، بالأجهزة الطرفية**(جهوي)**
الهدف 2.2 : تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	**المؤشر : 1.2.2:** مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري و تربية الأسماك **(جهوي)**
	المؤشر : 2.2.2: النسبة التراكمية لانجاز مشاريع المخطط المديري المتسلمة وقتيا **(مركزي)**
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : تحسين وسائل وظروف العمل النساء جامعات المحار	المؤشر 3.2.2: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف **(مركزي)**

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 02: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرنامج 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرامج الفرعية:
- البرنامج الفرعي المركزي : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
- 13 برنامج فرعي جهوي (CRDAs): الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

الإدارات العامة	▪إ.ع. للصيد البحري
المؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة	▪ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية: ▪قسم أو دائرة الصيد البحري
المنشآت العموميّة	▪وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري (فاعل عمومي)
المجامع المهنية	▪المجمع المهني للصيد البحري

إنجازات الميزانية لسنة 2020 :إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

163384

(8,3 % من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

6645

نفقات التسيير:

181

نفقات التدخلات :

118113

نفقات الإستثمار :

38445

البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحيـاء المائية

رئيس البرنامج : السيد رضا المرابط	(بداية من سنة 2015)

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

- الهدف الاستراتيجي :1.2 المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري

❖ **تقديم الهدف:** يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الإستراتيجي الأول: إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد السمكية. الذي يتماشى مع الأهداف 2 و8 و12 و14 من جملة أهداف التنمية المستدامة وعددها 17 المعتمدة من جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والتي تشكل دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

كما يتماشى مع خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وإبطاله والقضاء عليه .

❖ **المؤشر 1.1.2 تركيز الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)\(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
كلم^2	1067	1 067	*1540	1 090	71 %	*1640	*1740

- تعريف المؤشر: إغراق حواجز اصطناعية بمناطق بحرية مهددة بالاستغلال المفرط ليتم حمايتها وإثرائها
- طريقة احتساب المؤشر : عدد الجملي للأرصفة الصناعية التي تم وضعها / عدد الأرصفة الصناعية بالكم^2 الواحد
- مصدر المعلومات: الإدارة العامة للصيد البحري و تربية الأسماك (إدارة المحافظة على الموارد السمكية).

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

تم انجاز النشاط بنسبة 71 % فقط حيث تم انجاز مساحة 23 كلم مربع بنمط مكثف بالتقليص من المسافة التي تفصل الأرصفة عن بعضها حيث تم اعتماد مسافة 70 متر عوضا عن 300 متر المتبعة في السنوات السابقة وبالتالي فإنّ المساحة التي يتم تهيئها تكون في حدود ربع المساحة لو تم اعتماد النمط السابق. هذا ومن جهة ثانية أنه تمّ إبرام اتفاقية مع وزارة الدفاع الوطني خلال سنة 2019 للتعهد بصنع وإغراق الأرصفة الاصطناعية تم فيها اعتماد أسعار جديدة تفوق الأسعار المعمول بها سابقا.

* تقديرات مبنية على نمط إغراق الأرصفة السابق إضافة إلى الزيادة في الأسعار الفردية للأرصفة الصناعية وفي هذا الخصوص فإنه يتأكد تحيين تقديرات السنوات القادمة.

المؤشر 2.1.2: عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
وحدة صيد بحري	95	91	80	88	%110	80	80

- تعريف المؤشر: مؤشر كمي ويمثل عدد وحدات الصيد مقابل كل عون حرس صيد بحري، وبقدر ما يكون العدد أصغر تكون الوضعية أفضل والأداء أحسن.
- طريقة احتساب المؤشر: عملية حسابية تعتمد قسمة العدد الجملي للأسطول على عدد أعوان حرس الصيد البحري الناشطين بكامل البلاد.
- مصدر المعلومات: إحصائيات دوائر الصيد البحري بالجهات مع إحصائيات الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :

تقدر نسبة انجاز المؤشر بـ110 % .

المؤشر 3.1.2: عدد المراكب التي يتم متابعتها بواسطة الأقمار الاصطناعية

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
عدد المراكب	177	615	874	734	%84	874	874

- تعريف المؤشر: مؤشر كمي ويمثل عدد تراكمي لمجموع المراكب بكامل سواحل البلاد والتي تم تجهيزها بواسطة الأجهزة التي تسمح بمراقبتها بواسطة الأقمار الاصطناعية.
- طريقة احتساب المؤشر: عملية إحصائية تضبط عدد وحدات الصيد البحري المجهزة بنظام للمتابعة عبر الأقمار الاصطاعية.
- مصدر المعلومات: إحصائيات الإدارة العامة للصيد البحري و تربية الأسماك وإحصائيات دوائر الصيد البحري بالجهات.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :

- لم يتم انجاز المبرمج إلا بنسبة 84% نظرا لتمادي مجهزي الصيد البحري في الممانعة والعزوف عن تجهيز مراكبهم بواسطة الأجهزة الطرفية بتعلات متعددة بالرغم من تحسيسهم وتوعيتهم بأهمية الموضوع لسلامتهم ولضرورة المحافظة على الثروات السمكية التي يستغلونها ويستمدون منها دخلهم، وبالرغم من الحوافز التي خصصتها الدولة حيث تساهم بمنحة استثمار نسبتها 50 % من كلفة الأجهزة. وقد لجأت الإدارة مؤخرا إلى الإجراءات الزجرية مثل حرمان المراكب الغير مجهزة بهته الأجهزة من منحة المحروقات ومختلف الخدمات التي يحتاجونها، وقد سجل اثر ذلك تحسن في إقبال المجهزين على تجهيز مراكبهم. غير أن الإجراءات الإدارية تتطلب وقتا طويلا نسبيا حيث تتعدد الأطراف والمصالح المتدخلة في الموضوع بدون اعتبار قدرة الشركات المزودة على تلبية الطلبات في الآجال المستحسنة.
- وتبقى الملاحظة إلى أنه تمّ تحيين عدد المراكب المعنية بالمؤشر لتصبح 874 عوضا عن 1000، بالاعتماد على الجرد الذي قامت بانجازه الإدارة في إطار عملية رقمنة الأرشيف.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

اعتمادا على المؤشرات السابقة تعتبر نسبة تحقيق الهدف مرضية (90% و 84 %) بالعودة إلي الأنشطة المبرمجة لسنة 2020 و نسبة صرف الاعتمادات المرسمة لانجاز هذه الأنشطة نلاحظ أنه تم صرف 99 % من هذه الاعتمادات. (تم صرف 5.913 مليون دينار من بين 5.917 مليون دينار مرسمة للأنشطة الخاصة بهذا الهدف).

الهدف الإستراتيجي :2.2 تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يرتبط هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي الثالث والمتمثل في التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية الذي يتماشى مع الأهداف 2 و8 و12 و14 من جملة أهداف التنمية المستدامة وعددها 17، المعتمدة من جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والتي تشكل دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030

المؤشر1.2.2: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأسماك

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)\(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
طن	21870	24051	26950	23538	87 %	28000	29000
%	17	17	20	17	85 %	20,66	21

- تعريف المؤشر: مؤشر يساوي نسبة مئوية لكمية إنتاج تربية الأسماك من مجموع كميات إنتاج الصيد البحري مع كميات إنتاج تربية الأسماك.
- طريقة احتساب المؤشر: عملية حسابية للنسبة المئوية لما يمثله إنتاج تربية الأسماك على مجموع كميات إنتاج الصيد البحري مع كميات إنتاج تربية الأسماك.
- **مصدر المعلومات:** إحصائيات دوائر الصيد البحري بالجهات مع إحصائيات الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :

بلغ إنتاج تربية الأحياء المائية خلال سنة 2020، 23538 طن وهو ما يمثل نسبة 17 % من الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأسماك، في حين أن النسبة المستهدفة أو المتوقعة ضبطت في حدود 20 %، ويرجع الأمر إلى تباطؤ في نسق تجسيم مشاريع جديدة وكذلك تراجع في إنتاج المشاريع القائمة بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وركود الأسعار وبالتالي تراجع المردودية.

المؤشر 2.2.2: النسبة التراكمية لانجاز مشاريع البنية المينائية المستلمة وقتيا.

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)\(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة تحقيق الهدف %	**16.66**	**16.66**	**23**	**19**	% 83	**23**	**26**

- تعريف المؤشر: هو مؤشر جديد تم إقراره منذ شهر سبتمبر 2019 ويتمثل في نسبة عدد المشاريع المنجزة التي تم الاستلام الوقتي لأشغالها من جملة عدد المشاريع المبرمجة بالمخطط المديري للموانئ للفترة 2011-2025.
- مصدر المعلومات: الإدارة العامة للصيد البحري و تربية الأسماك.
- طريقة احتساب المؤشر: نسبة مئوية للعدد الجملي للموانئ المستلمة وقتيا مقارنة بالعدد الجملي للموانئ مع الإشارة إلى أن النسبة المستهدفة في أفق 2025 هي 50 %.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:

- خلال سنة 2020 تم استلام وقتي لميناء واحد مثلما هو مبرمج غير أن النسبة التراكمية لم يتم الوصول إليها نظرا لعدم استلام أي ميناء سنة 2019 خلافا لما هو مبرمج (عدد2 موانئ) ويعود الأمر إلى صعوبات مالية لدى المقاولين وتأخر في الإنجاز بسبب عدم خلاص مستحقاتها في وقتها وكذلك جراء الظروف الصحية التي مرت ولازالت تمر بها البلاد.

- **ملاحظة:** تم تحيين تقديرات الإنجاز للسنوات المقبلة استنادا على المنجز إلى غاية 2020.

- تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

اعتمادا على المؤشرات السابقة تعتبر نسبة تحقيق الهدف مرضية (85% و 83 %) بالعودة إلي الأنشطة المبرمجة لسنة 2020 و نسبة صرف الاعتمادات المرسمة لانجاز هذه الأنشطة نلاحظ أنه تم صرف ما يقارب 100 % من هذه الاعتمادات. (تم صرف 35.983 مليون دينار من بين 35.983 مليون دينار مرسمة للأنشطة الخاصة بهذا الهدف).

الهدف 3.2 المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار

تقديم الهدف: يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الإستراتيجي الأول: إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد ويتمحور حول تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار تماشيا مع ما يرمي إليه الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، المعتمدة من جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والتي تشكل دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030

المؤشر 1.3.2: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف (مركزي)

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)\(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	-	35	45	45	% 100	55	65

- تعريف المؤشر: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف، ويتمثل في متابعة معدل ترسيم النساء جامعات المحار بسجلات الصيادين البحريين؛ هو مؤشر جديد يندرج ضمن مقاربة الميزانية المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.
- مصدر المعلومات: المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والإدارة العامة للصيد البحري و تربية الأسماك؛
- طريقة احتساب المؤشر: نسبة مئوية للعدد الجملي للنساء المتحصلات على بطاقة صياد محترف مقارنة بالعدد الجملي للنساء الناشطات في المجال.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة ثم حسب البرامج الفرعية والأنشطة مقارنة بالتقديرات

(بالاعتماد على الجدولين عدد 3 وعدد 4)

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	6621	6645	24	100,4%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	680	181	-499	26,6%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	63226	118113	54887	%186,8
	اعتمادات الدفع	63226	118113	54887	%186,8
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	88685	89120	435	%100,5
	اعتمادات الدفع	33370	38445	5075	%115,2
المجموع	اعتمادات التعهد	159212	214059	54847	%134,4
	اعتمادات الدفع	103897	163384	59487	%157,3

*دون اعتبار الموارد الذاتية

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج الفرعي.عدد 1: الصيد البحري و تربية الاحياء المائية	نشاط عدد 1: المحافظة على الموارد البحرية و النهوض بالصيد البحري وتربية الاحياء المائية	4891	4891	2685.7	-2205.3	55%

....	نشاط عدد2: منحة المحروقات	41000	41000	95635.8	54635.8	233%
	نشاط عدد3: شجيع الدولة للإستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الاحياء المائية وجبر الضرر	11900	11900	12400	9579	180%
	نشاط عدد4: المساندة والتاجير	1391	1391	1533	142	110%
	نشاط عدد5: إحداث وتوسيع و تهيئة موانى الصيد الحري	29650	29650	36102	6452	122%
	نشاط عدد6: تنظيم المهنة و تعديل السوق لمنتجات الصيد البحري	9335	9335	9129.3	-205.8	98%
	نشاط عدد7: تدعيم وكالة الموانى وتجهيزات الصيد البحري بعنوان إحداث و توسيع و تهيئة موانئ الصيد البحري	500	500	466.2	-33.8	93%
البرنامج الفرعي عدد 3:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية باريانة	نشاط عدد 1: المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري و تربية الاحياء المائية	45.075	45.075	66.622	21,547	148%
البرنامج الفرعي عدد 4:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية ببن عروس		57.855	57.855	58.553	0,698	101%
البرنامج الفرعي عدد 5:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية بنابل		497.920	497.920	507.485	9,565	102%
البرنامج الفرعي عدد 6:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية ببنزرت		488.198	488.198	529.698	41,5	109%
البرنامج الفرعي عدد 7:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية بباجة		55.378	55.378	61.381	6,003	111%
البرنامج الفرعي عدد 8:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية بجندوبة		180.722	180.722	178.468	-2,254	99%
البرنامج الفرعي عدد 9:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية بسوسة		271.785	271.785	284.399	12,614	105%
البرنامج الفرعي عدد A:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية بالمنستير		629.884	629.884	599.401	-30,483	95%

البرنامج الفرعي عدد B:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية بالمهدية		470.936	470.936	509.263	38,327	108%
البرنامج الفرعي عدد C:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية بصفاقس		1236.142	1236.142	1163.284	-72,858	94%
البرنامج الفرعي عدد D:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية بقابس		478.022	478.022	491.354	13,332	103%
البرنامج الفرعي عدد E:الصيد البحري و تربية الاحياء المائية بمدنين		217.857	217.857	666.699	448,842	306%

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

التقرير السنوي للأداء لسنة 2020

البرنامج عدد 03:المياه

رئيس البرنامج : السيد رضا قبوج	المدير العام للهندسة الريفية واستغلال المياه	(بداية من سنة 2015)

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف الإستراتيجي 1.3: التصرف في الطلب على المياه	المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء(جهوي)
	المؤشر 2.1.3:كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي(جهوي)
	المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفيّة دون إ عتبار الابار العشوائية(جهوي)
الهدف الإستراتيجي 2.3:تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريف	المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب(جهوي)
الهدف 3.3 : تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية	المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي	المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

إنجازات الميزانية لسنة 2020 :

إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

672836

(34,1 % من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

56589

نفقات التسيير:

78506

نفقات التدخلات :

122118

نفقات الإستثمار :

331623

نفقات العمليات المالية :

84000

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 3: المياه

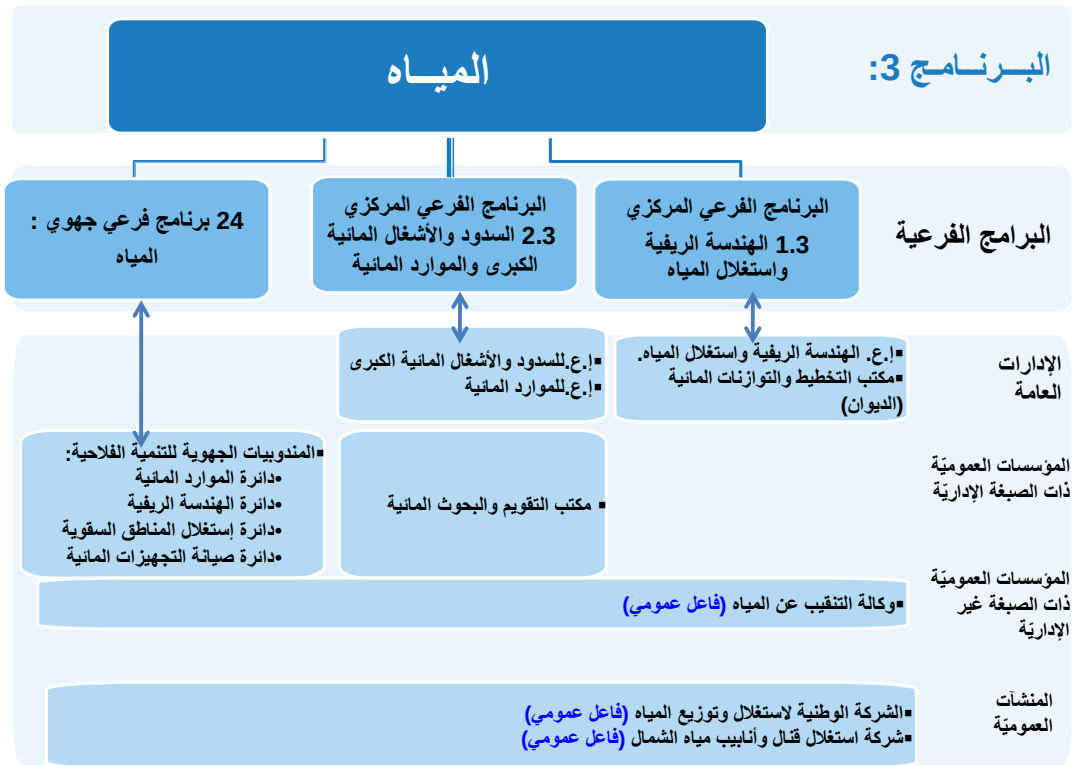

البرنامج عدد 03: الميـــــــــــــــــــــــــــــــــــــاه

رئيس البرنامج : السيد رضا قبوج	المدير العام للهندسة الريفية واستغلال المياه	(بداية من سنة 2015)

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها

الهدف الإستراتيجي 1.3: التصرف في الطلب على المياه

الهدف: دعم التصرف في الطلب على المياه لمزيد تثمين إستغلال الموارد المائية.

المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات المهيئة للري بمعدات الإقتصاد في الماء (جهوي)

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	-	94	94.5	95.5	%100	95.5	96.5

- **تعريف المؤشر:**

يتمثل هذا المؤشر في جمع المعطيات من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والمتمثلة في نسبة تجهيز المساحات المهيئة للري بمعدات الاقتصاد في الماء بجميع أنواعها (ري موضعي وري بالرش والري السطحي المحسن)

- **طريقة احتساب المؤشر:**

$$\text{نسبة التجهيز بمعدات الإقتصاد في الماء} = \frac{\text{مساحات الأراضي المجهزة بمعدات الاقتصاد في الماء المياه}}{\text{المساحة المهيئة للري المكثف}} \times 100$$

- **مصدر المعلومات:** المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والوكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية:**
- اعتماد مراسلات سداسية من طرف المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية،
- مراسلات وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية،
- قاعدة بيانات بالإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه (حسب طريقة الري والولاية).

❖ **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2020 :**

- تقدر المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في الماء بحوالي 415 ألف هكتار سنة 2020، أي بنسبة 95,5 بالمائة من جملة المساحات المروية نظرا لتواصل البرنامج منذ سنة 1995. وتتوزع معدات الاقتصاد في الماء كما يلي : 49 بالمائة ري موضعي و 28 بالمائة بالرش و 23 بالمائة ري سطحي محسن.

- والملاحظ أن نسبة التجهيز بالري الموضعي (49%) مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى للري السطحي المحسن والري بالرش (28%) وهذا راجع للحملات التحسيسية لفائدة الفلاحين لتشجيعهم على اقتناء معدات الري الموضعي ، بالإضافة إلى الدورات التكوينية التي قامت بها الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه خلال السنوات الأخيرة.
- ونظرا للوضعية المناخية التي شهدتها البلاد خلال شهري جانفي وفيفري 2020 والمتمثلة في انحباس الأمطار، وظهور أعراض نقص الماء على الزراعات الكبرى المطريّة ولما تكتسيه هذه الزراعات من أهميّة إستراتيجية، تم القيام بجلسة عمل بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة تخللتها زيارة ميدانية إلى منطقتي قعفور ولعروسة،
- كما نظمت الإدارة العامة للهندسة الريفية و إستغلال المياه والمعهد الوطني للزراعات الكبرى بالتعاون مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبية و القصرين والاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري ومختلف الهياكل المتدخلة في القطاع يوم ين اقليميين حول "الاقتصاد في مياه الري و إحكام تسيير ري الحبوب" وذلك يوم الخميس 05 مارس 2020 بمقر المعهد الوطني للزراعات الكبرى لفائدة الفلاحين بولايات باجة وجندوبة وسليانة ويوم الثلاثاء 10 مارس 2020 بخلية الارشاد الفلاحي بفوسانة لفائدة الفلاحين بولايتي القصرين وسيدي بوزيد.

✓ **المؤشر 2.1.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي (جهوي)**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
مليون م3	-	13	17	12.2	%71.7	18	20

- **تعريف المؤشر:**

يتمثل هذا المؤشر في جمع كميات المياه المستعملة المعالجة المستغلة في نهاية كل سنة على مستوى المناطق السقوية بالمياه المعالجة بمختلف الولايات. وترتبط تقديرات كميات المياه المعالجة المستغلة وتنميتها خاصة بالمناخ (ممطر أو جاف) حيث ينخفض الاستهلاك في الفترات الممطرة ويرتفع في الفترات الجافة وكذالك بتدعيم المساحات المروية بالمياه المعالجة من خلال المشاريع المبرمجة لاحداث مناطق سقوية جديدة او تهذيب وتوسعة مناطق سقوية قديمة ومشاريع تحسين الاستغلال.

- **طريقة احتساب المؤشر:**

- كميات المياه المعالجة المستهلكة سنويا بالمناطق السقوية المهيأة لاستغلال هذه المياه (مليون م3)
- **مصدر المعلومات:** المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية:** تقارير سنوية.

❖ **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2020 :**

نلاحظ أن نسبة الانجاز الفعلي أقل من التقديرات وذلك يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:

- في إطار التوقي من تداعيات جائحة كورونا المستجد على صحة مستعملي المياه المعالجة ، تمّ توقيف استغلال هذه المياه في المناطق السقوية الموجودة خلال فترة كبيرة نظرا لاكتشاف وجود رواسب للفيروس في بعض بلدان العالم.
- كما شهدت اشغال مشاريع التهيئة الفلاحية تأخرا في الانجاز على غرار برنامج التدخلات العاجلة.
- توقيف الري بعدة مناطق سقوية بالمياه المعالجة خاصة منها منطقة سبيطلة الخاصة بسبب سرقة التجهيزات ومنطقة ولجة الخضر لغمر محطة الضخ بمياه الفيضانات ومنطقة الحنشة بصفاقس لعدم خلاص الكهرباء ومنطقة لمطة بالمنستير لتردي نوعية المياه.

المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفيّة دون إعتبار الابار العشوائية (جهوي) **3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفيّة دون إعتبار الابار العشوائية (جهوي)**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%		101.59	100	إلى حين إتمام إنجاز حولية الإستغلال لسنة 2020		100	100
مليون م3		2197	2197	2197	%100	2196,5 ثم وقع تحيينه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 ليصبح 2197,71	2196,5 ثم وقع تحيينه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 ليصبح 2197,71

- **تعريف المؤشر:**

تمثل نسبة إستغلال الموارد المائية كمية المياه المستغلة من جملة الموارد المتجددة أو المتاحة حسب الحالة.

- **طريقة احتساب المؤشر:**

$$\text{نسبة إستغلال الموارد المائية الجوفية} = \frac{\text{كمية المياه المستغلة}}{\text{جملة الموارد المتجددة أو المتاحة}} \times 100\%$$

- **مصدر المعلومات:** التقارير والدراسات الاستقصائية وتسجيلات المعاينة
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية** دوائر الموارد المائية بالجهات – الإدارة العامة للموارد المائية (حولية إستغلال الموائد المائية العميقة).

بلغت نسبة إستغال الموارد المائيية سنة 2019 دون إحتساب الآبار العشوائية 101.59 % و هو ما يتجاوز نسبة السحب الآمن ب 1.59 % .

أما إذا ما إعتبرنا الآبار العشوائية فإن نسبة الإستغلال تصبح 125 % . وتسعى الإدارة بإمكانياتها المحدودودة إلى التصدي لظاهرة الحفر العشوائي حيث سجلت تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2018.

كما أن جملة الموارد المتاحة إرتفعت من 2196 مليوم م3 إلى 2197 مليوم م3 أي بنسبة 1 % ويعود ذلك إلى النتائج الإجابية لآبار الإستكشاف المحدثة.

وتعمل الإدارة على حماية الموائد المائية المستغلة فوق طاقتها من خلال إستصدار مناطق الصيانة والتججير أو تغذية الموائد المائية إن أمكن ذلك مع التحكم في عدد رخص البحث والتنقيب

لقد مكنت الإستثمارات المنجزة والإجراءات المتخذة من بلوغ الأهداف المرسومة للبرنامج نسبيا بالرغم من التأثير السلبي والمباشر لجائحة كورونا على العمل الإداري منذ مارس 2020.

الهدف الإستراتيجي 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريف.

يعتبر مزود بالماء الصالح للشرب كل مواطن تكون المسافة الفاصلة بين مقر سكناه وأقرب نقطة ماء مهيأة أقل من 500 متر، ولبلوغ 98 % كنسبة تزود بالماء الصالح للشرب على المستوى الوطني يتم التعاون بين الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه والإدارة العامة للهندسة الرّيفية واستغلال المياه المتدخلة في الوسط الريفي، لإنجاز مختلف البرامج والمشاريع لتزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشرب بصفة مستدامة.

✓ **المؤشر 1.2.3 : نسبة التزود بالماء الصالح للشرب(جهوي)**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%		94.5	95,5	94.7	% 99,16	96,1	96,5

✓

- **تعريف المؤشر:** التزود بالماء الصالح للشرب بالريف على مسافة قصوى تبلغ 500 متر.
- **طريقة احتساب المؤشر:**

$$\frac{\text{عدد السكان المزودين في الريف}}{\text{العدد الجملي للسكان في الريف}} \times 100\%$$

- **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه

- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية :** التقارير الإحصائية (تقرير مؤشرات البنية التحتية) والدراسات الإستشرافية

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2020 :**

بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي على المستوى الوطني في موفى سنة 2020 94.7% ، وتعد هذه النسبة مقبولة مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك بالأساس لإنجاز جملة من المشاريع الجديدة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية في مرحلتيه الأولى والثانية.

الهدف 3.3: تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية:

✓ **المؤشر 1.3.3 : نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%		92	96	92	96	96	96
مليون م3		2310	2410	2310		2410	2410

- **تعريف المؤشر:** تمثل نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى على مجموع كميات المياه القابلة للتعبئة.
- **طريقة احتساب المؤشر:**

$$\text{نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية} = \frac{\text{كميات المياه السطحية بالسدود الكبرى}}{\text{2500 مليون م3}} \times 100\%$$

- **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية ال
- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية:** التقارير والدراسات

- **<u>تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2020</u>**

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 96 بالمائة ويعود ذلك إلى تعطل في استكمال إنجاز سد الدويميس نتيجة لتغيير في مأخذ التربة مما استوجب طلب التمديد في الآجال التعاقدية إلى غاية جويلية 2021 وكذلك التعطل على مستوى المقاولات والأشغال بالنسبة لسد ملاق العلوي. وتقدر نسبة التعبئة الحالية بـ 92 بالمائة من الموارد المائية القابلة للاستغلال تمت تعبئتها عن طريق 37 سدا.

الهدف 4.3: تحسين المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي:

يتمثل الهدف في دعم مساهمة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

✓ **المؤشر 1.4.3: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	-	-	5	4	%80	6	7

- **تعريف المؤشر:**

- يبلغ عدد المجامع في مجال الماء الصالح للشرب 1364 مجمع
- يتصرف1364 هيئة مجلس إدارة في المجامع المائية،
- كل مجلس إدارة يتكون من 3 إلى6 أعضاء يتم انتخابهم من طرف المنخرطين بالمجمع،
- يبلغ عدد النساء المنتخبات في مجالس الإدارة للمجامع المائية 13امرأة لسنة 2020،
- يبلغ عدد المديرين الفنيين من النساء في المجامع المائية والتي يتم خلاص أجورهم من استخلاص بيوعات الماء 39امرأة.
- طريقة احتساب المؤشر: عدد النساء المشاركات بمجالس إدارة المجامع المائية في مجال الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمديرين فنيين) /العدد الجملي للمجامع المائية
- مصدر المعلومات: الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه.

- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية:** المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
- **<u>تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2020</u>:**

تعتبر مساهمة المراة كرئيسة مجلس ادارة وكمديرة فنية بعنوان سنة 2020 ضعيفة نظر ا للعديد من الإشكاليات الاجتماعية بالمناطق الريفية وخاصة بعدم وجود المبادرة من طرف المرأة للمشاركة في التصرف ضمن المجامع المائية بالرغم من البرامج التحسيسية والتوعوية والعقلية السائدة أن هذا النوع من النشاط يقتصر على الرجال. وفي هذا الإطار تقوم الإدارة العامة للهندسة الريفية بإدماج النوع الاجتماعي ضمن مشاريعها المنجزة على غرار المشروع الممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية لتنفيذ برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشر

2- تقديم لتنفيذ ميزانيّة البرنامج:

جدول عدد 03 :

تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	55862	55862	0	100,0%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	55292	78506	23214	142,0%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	122140	122118	-22	100,0%
	اعتمادات الدفع	122140	122118	-22	100,0%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	912010	742850	-169160	81,5%
	اعتمادات الدفع	273104	331623	58519	121,4%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	84000	84000	0	100,0%
	اعتمادات الدفع	84000	84000	0	100,0%
المجموع	اعتمادات التعهد	1229304	1084063	-145241	88,2%
	اعتمادات الدفع	590398	672836	82438	114,0%

*دون اعتبار الموارد الذاتية

جدول عدد 04 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

بيـــــــان البرنامج	الأنشطة	قانون المالية 2020	قانون المالية تكميلي 2020	الإنجازات	نسبة التطور	
					الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز
					المبلغ	النسبة (%)
			1	2	(1)-(2)	(1)/ (2)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
البرنامج الفرعي المركزي 1,3 : الهندسة الريفية واستغلال المياه	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	5000000	5000000	5833948	833948	117%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	6920000	6920000	48388141	41468141	699%
	3. تشجيعات الدولة للإستثمار في قطاع المياه	27100000	27100000	27100000	0	100%
	4. صيانة التجهيزات المائية	9380000	9380000	6879953	-2500047	73%
	5. مساندة (تأجير)	1712980	1712980	1446219	-266761	84%

لبرنامج الفرعي المركزي 2,3 : السدود والأشغال المائية الكبرى والموارد المائية	4. صيانة التجهيزات المانية	800000	800000	2470163	1670163	309%
	5. مساندة (تأجير)	13953260	15703260	16292242	588982	104%
	5. مساندة نفقات تسيير	1292000	55292000	78506000	23214000	142%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	107400000	107400000	128276281	20876281	119%
	تدخلات مركزي	40000	40000	18000	-22000	45%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		173598240	229348240	315210947	85862707	137%
البرامج الفرعية الجهوية	الأنشطة الجهوية					
البرنامج الفرعي الجهوي : تونس	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	0	0	120000	120000	0%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	0	0	136000	136000	0%
	4. صيانة التجهيزات المانية	65000	65000	66000	1000	102%
	5. مساندة (تأجير)	0	0	0	0	0%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	0	0	0	0	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : أريانة	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	90000	90000	598491	508491	665%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	5390000	5390000	8604200	3214200	160%
	4. صيانة التجهيزات المانية	960000	460000	386800	-73200	84%
	5. مساندة (تأجير)	1562345	1562345	1568286	5941	100%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	15000	15000	2500	-12500	17%
البرنامج الفرعي الجهوي : بن عروس	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	220000	220000	536594	316594	244%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	3265000	3165000	2798600	-366400	88%
	4. صيانة التجهيزات المانية	375000	275000	169100	-105900	61%
	5. مساندة (تأجير)	1305860	1305860	1175438	-130422	90%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	0	0	36200	36200	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : منوبة	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	295000	295000	569962	274962	193%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	4876000	4876000	16699681	11823681	342%
	4. صيانة التجهيزات المانية	1260000	1110000	929300	-180700	84%
	5. مساندة (تأجير)	3408612	3408612	3209420	-199192	94%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية			81800	81800	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : نابل	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	2940000	1940000	1904625	-35375	98%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	1095000	695000	1865300	1170300	268%
	4. صيانة التجهيزات المانية	1525000	1425000	299900	-1125100	21%
	5. مساندة (تأجير)	3223931	3223931	3186100	-37831	99%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	110000	110000	0	-110000	0%

البرنامج الفرعي الجهوي : زغوان	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	2070000	2070000	1344749	-725251	65%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	599000	599000	118500	-480500	20%
	4. صيانة التجهيزات المانية	235000	235000	102500	-132500	44%
	5. مساندة (تأجير)	763401	763401	822450	59049	108%
	6. تعبئة وحماية الموارد المانية	150000	150000	70000	-80000	47%
البرنامج الفرعي الجهوي : بنزرت	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	5160000	5160000	8168474	3008474	158%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	960000	1260000	225000	-735000	23%
	4. صيانة التجهيزات المانية	790000	790000	691200	-98800	87%
	5. مساندة (تأجير)	2229414	2229414	2205800	-23614	99%
	6. تعبئة وحماية الموارد المانية	45000	45000	0	-45000	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : باجة	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	1360000	1360000	766569	-593431	56%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	810000	1210000	1007300	197300	124%
	4. صيانة التجهيزات المانية	815000	815000	934000	119000	115%
	5. مساندة (تأجير)	2336098	2336098	2548929	212831	109%
	6. تعبئة وحماية الموارد المانية	70000	70000	39800	-30200	57%
البرنامج الفرعي الجهوي : جندوبة	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	2425000	2425000	1501216	-923784	62%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	3310000	3760000	5918600	2608600	179%
	4. صيانة التجهيزات المانية	1355000	1355000	842100	-512900	62%
	5. مساندة (تأجير)	3622185	3622185	3802821	180636	105%
	6. تعبئة وحماية الموارد المانية	60000	60000	0	-60000	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : الكاف	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	4210000	4210000	2088536	-2121464	50%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	6161000	6161000	8676100	2515100	141%
	4. صيانة التجهيزات المانية	675000	675000	616000	-59000	91%
	5. مساندة (تأجير)	984017	984017	993271	9254	101%
	6. تعبئة وحماية الموارد المانية	130000	130000	22500	-107500	17%
البرنامج الفرعي الجهوي : سليانة	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	1740000	1740000	1680110	-59890	97%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	969000	1269000	938117	-30883	97%
	4. صيانة التجهيزات المانية	280000	280000	226000	-54000	81%
	5. مساندة (تأجير)	1709696	1709696	1636020	-73676	96%
	6. تعبئة وحماية الموارد المانية	150000	150000	113000	-37000	75%
البرنامج الفرعي الجهوي : القيروان	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	9277000	11277000	8689001	-587999	94%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	4219000	4219000	3768502	-450498	89%
	4. صيانة التجهيزات المانية	195000	195000	754600	559600	387%

	5. مساندة (تأجير)	2211030	2211030	2247960	36930	102%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	100000	100000	312000	212000	312%
البرنامج الفرعي الجهوي : القصرين	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	12905000	10505000	3154087	-7350913	30%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	10312000	10162000	6879325	-3282675	68%
	4. صيانة التجهيزات المائية	320000	320000	232000	-88000	73%
	5. مساندة (تأجير)	1723537	1723537	1707791	-15746	99%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	250000	250000	690700	440700	276%
البرنامج الفرعي الجهوي : سيدي بوزيد	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	8760000	7760000	4595812	-3164188	59%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	2906000	2906000	3276165	370165	113%
	4. صيانة التجهيزات المائية	155000	155000	242700	87700	157%
	5. مساندة (تأجير)	1349866	1349866	1115526	-234340	83%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	150000	150000	54000	-96000	36%
البرنامج الفرعي الجهوي : سوسة	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	2775000	2775000	846614	-1928386	31%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	400000	400000	1181900	781900	295%
	4. صيانة التجهيزات المائية	225000	225000	189200	-35800	84%
	5. مساندة (تأجير)	1069578	1069578	1199830	130252	112%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	145000	145000	398000	253000	274%
البرنامج الفرعي الجهوي : المنستير	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	0	0	0	0	0%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	60000	60000	647600	587600	1079%
	4. صيانة التجهيزات المائية	350000	350000	139400	-210600	40%
	5. مساندة (تأجير)	796035	796035	711327	-84708	89%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية			0	0	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : المهدية	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	430000	430000	1026599	596599	239%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	779000	779000	377800	-401200	48%
	4. صيانة التجهيزات المائية	140000	140000	66800	-73200	48%
	5. مساندة (تأجير)	920080	920080	971069	50989	106%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	585000	585000	135000	-450000	23%
البرنامج الفرعي الجهوي : صفاقس	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	6170000	5170000	4703857	-466143	91%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	502000	502000	622500	120500	124%
	4. صيانة التجهيزات المائية	245000	245000	145000	-100000	59%
	5. مساندة (تأجير)	1113813	1113813	1132934	19121	102%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	50000	50000	0	-50000	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : قفصة	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	3650000	3650000	628789	-3021211	17%

	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	2571000	2571000	2352200	-218800	91%
	4. صيانة التجهيزات المائية	265000	265000	171000	-94000	65%
	5. مساندة (تأجير)	1825558	1825558	1786434	-39124	98%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	45000	45000	0	-45000	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : توزر	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	0	0	0	0	0%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	7881000	7881000	7618100	-262900	97%
	4. صيانة التجهيزات المائية	2425000	2425000	1124300	-1300700	46%
	5. مساندة (تأجير)	960969	960969	1015989	55020	106%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	375000	375000	0	-375000	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : قبلي	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	0	0	0	0	0%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	2210000	2210000	3182300	972300	144%
	4. صيانة التجهيزات المائية	2035000	1535000	726500	-808500	47%
	5. مساندة (تأجير)	1687209	1687209	1521526	-165683	90%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	0	0	0	0	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : قابس	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	900000	400000	304081	-95919	76%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	1755000	1755000	1539400	-215600	88%
	4. صيانة التجهيزات المائية	645000	645000	270500	-374500	42%
	5. مساندة (تأجير)	2080784	2080784	1985405	-95379	95%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	0	0	0	0	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : مدنين	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	1420000	1420000	1144915	-275085	81%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	1456000	1256000	496300	-759700	40%
	4. صيانة التجهيزات المائية	400000	300000	240000	-60000	80%
	5. مساندة (تأجير)	504522	504522	917260	412738	182%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	0	0	0	0	0%
البرنامج الفرعي الجهوي : تطاوين	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	76000	76000	187245	111245	246%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	2765000	2765000	3015900	250900	109%
	4. صيانة التجهيزات المائية	300000	300000	113800	-186200	38%
	5. مساندة (تأجير)	1057220	1057220	1389429	332209	131%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	45000	45000	0	-45000	0%
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة						
24 برنامج فرعي جهوي (المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية): المياه	1. إحداث والتصرف وإستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	68873000	60973000	44560326	-16412674	-24%
	2. إحداث والتصرف وإستغلال المناطق السقوية	66701000	64401000	81945390	17544390	26%
	4. صيانة التجهيزات المائية	16035000	14585000	9678700	-4906300	-31%

	5. مساندة (تأجير)	38445760	38445760	38851015	405255	1%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	2475000	2475000	1955500	-519500	-21%
الفاعلين العموميين والأنشطة						
فاعل عمومي	7. تحويل إعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعنوان نشاط إحداث والتصرف واستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	99669000	95000000	95000000	0	0%
فاعل عمومي	7. رأسملة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعنوان نشاط إحداث والتصرف واستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	84000000	84000000	84000000	0	0%
فاعل عمومي	8. تحويل إعتمادات لفائدة وكالة التنقيب عن المياه بعنوان تعبئة وحماية الموارد المائية	1170000	1170000	1634759	464759	40%

2 التحديات والصعوبات والتدابير اللازمة لتحقيق أداء البرنامج :

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات	تقدم الإنجاز
✓ **الموارد المائية السطحية** - التفاوت بين الجهات في الموارد المائية السطحية المتاحة: أغلب الموارد المائية السطحية متواجدة بالشمال وأقصى الشمال بينما تشهد بقية الجهات اختلالا في التوازن - نقص الموارد تبعا لبناء ثلاثة سدود جديدة مبرمجة على أودية غنام وملاق بالقطر الجزائري - ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود - الحماية من الفيضانات بحوض مجردة (جندوبة، بوسالم، مجاز الباب، طبربة، الجديدة، طبياس،...)	تدعيم محاور تحويل المياه: - مضاعفة قنال مجردة – الوطن القبلي بقناة بين خزان السعيدة وبلي، - دراسة تحويل فوائض المياه السطحية من الشمال إلى الجهات الداخلية. - إحداث سدود جديدة : ملاق العلوي وتاسة. - دراسات سدود جديدة: الرغاي، ، أوزافة، بولعابة وغزالة. - إضافة للسدود المذكورة أعلاه وقع برمجة الترفيع في طاقة خزن سدّ بوهرتمة وسيدي سعد وسليانة 4 - ينطلق إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة في قسطه الأول بين سد العروسية والبحر.إلى جانب ذلك وجب إعطاء الأولوية لحماية مدينة بوسالم من الفيضانات للجزء U2 من الملقى إلى حوض سد سيدي سالم. - بناء عشرة سدود تلية.	-بالنسبة لسد القلعة الكبرى انطلقت الأشغال في جويلية 2017 ونسبة تقدم الإنجاز 65 بالمائة. -بالنسبة لخزان السعيدة نسبة تقدم الإنجاز 20 بالمائة. . -بالنسبة لتحويل المياه من سد السعيدة إلى خزان بلي تم الانطلاق في صفقة اقتناء القنوات متقدمة ب22 بالمائة . -في طور الدراسة وهي في مرحلتها الثانية (30%) المتعلقة بتحديد الخيارات. -بالنسبة لسد ملاق العلوي فهو في طور الإنجاز بنسبة تقدم تقدر ب35 بالمائة. -بالنسبة لسد تاسة : في طور إنجاز الدراسات وقد تمت المصادقة على اتفاقية القرض. - بالنسبة لسدالوغاي: في طور إنجاز الدراسات. - انطلاق الدراسات الأولية لسد اوزافة وغزالة (المقيدس) وبولعابة. - رفع طاقة خزن سد بوهرتمة تقدم الإنجاز 50 بالمائة. -الترفيع في طاقة خزن سد نبهانة بصدد تقييم العروض لانجاز الكشوفات الجيولوجية الخاصة بأشغال. - الدراسة التنفيذية بصدد الانجاز للترفيع في طاقة خزن سد سليانة 4 -الحماية من الفيضانات D2 : الانتقاء الأولي لانجاز الأشغال. -الحماية من الفيضانات U1 + M : انطلاق انجاز الدراسات.
✓ **الموارد المائية الجوفية** - تفشّي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار خاصة بولايات الوسط بالنسبة للموائد المائية قليلة العمق وبولايات الجنوب بالنسبة للموائد الجوفية غير المتجددة، - تقادم آبار الاستغلال العميقة خاصة في الجنوب التونسي وضرورة تعويضها أو إعادة إحيائها، - ضعف الموارد المائية المشحونة مقارنة بالطاقة المتوفرة والتي من شأنها أن تساهم في تثمين المياه المعالجة وخزن فائض مياه الفيضانات والحد من التغيرات المناخية، - عدم متابعة ومراقبة كهربة الآبار السطحية، - استخلاص معاليم استهلاك مياه الملك العمومي	-العمل على تفعيل منشور وزير الداخلية الصادر في الغرض - تكوين فرق ميدانية جهوية لمراقبة نشاط حفر الآبار المائية - تفعيل قانون مجلّة المياه. - وضع برنامج ضمن المخطط للكشف الباطني للآبار العميقة و إعادة إحيائها عند الضرورة. -إعداد الدراسات لتحديد مناطق الصيانة و التحجير - تقييم السحوبات من المياه الباطنية بإعتماد الصور الفضائية - تثمين فائض المياه و ذلك بدعم طاقة الشحن بالموائد المائية بالتنسيق مع كل المتدخلين و تفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بإستراتيجية التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية. -المتابعة والمراقبة والتقييم لاستغلال الآبار المكهربة ومدى وجود تأثيرات على استغلال الموائد المائية. - ضرورة ببذل مجهودات لاستخلاص معاليم المياه الناتجة عن استغلال الملك العمومي للمياه. - تفعيل قانون مجلة المياه	-تم تكوين فرق ميدانية جهوية للتصدي لحفر الآبار المائية وهي بصدد العمل المتواصل، - تم إمضاء اتفاقية قرض مع البنك الأوروبي للإستثمار لتمويل لآبار التعويضية ذات عمق يفوق 800م. - في طور إنجاز دراسة استراتيجية تتعلق بشحن الموائد المائية . تم استكمال المرحلة الأولى المتعلقة بجرد مواقع الشحن المتواجدة وفي طور انجاز المرحلة الثانية المتعلقة بتحديد مواقع جديدة لدعم شحن الموائد المائية و تم الشروع في الصفقة المتعلقة بدراسة إمكانية التخزين الجوفي لفائض المياه - تم تحديد قوة كهربة للآبار العميقة بخاصيات نقطة الماء وطريقة الري المستعملة لتجنب الاستغلال المفرط للموائد المائية. -الإنجاز بصفة متواصلة
✓ **استغلال الموارد المائية** الماء الصالح للشرب عن طريق الشركة الوطنية لاستغلالوتوزيع المياه -تواجه الشركة حاليا إشكاليات عدة في قطاع الماء الصالح للشرب وتتلخص أساسا في: - النقص في نسبة التزويد بالمناطق الريفية بالشمال الغربي وبعض		

ولايات الوسط الغربي، - بلوغ مرحلة الإشباع بالعديد من المنظومات المائية، - ارتفاع ملوحة المياه في بعض المناطق، - هشاشة التوازنات المائية للشركة الماء الصالح للشرب عن طريق مصالح الهندسة الريفية - صعوبة تزويد المناطق الريفية المشتتة وصعبة التدخل. - الربط العشوائي الخاص على شبكات التزود بالماء الصالح للشرب الموجودة بالريف. - ارتفاع تعريفة المياه في الوسط الريفي بالنسبة للأنظمة الراجعة بالنظر للمجامع المائية مقارنة بالشركة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه. ✓ **المناطق السقوية :** - الضعف في أداء المناطق السقوية العمومية حيث لا يتعدى معدل نسبة الاستغلال 86% ومعدل نسبة التكثيف الزراعي 90% خاصة بولايات الشمال، - تقادم شبكات توزيع المياه مما يتسبب في تواتر الأعطاب على مستوى أنظمة التزويد بمياه الري واضطراب في الدورة المائية، - تفاقم ظاهرة الربط العشوائي على القنوات الرئيسة وشبكات التوزيع مما يعيق من تزويد المناطق السقوية الأصلية بصفة عادية، - تفاقم المديونية المتصلة بمياه الري مما يؤثر سلبا على قدرات المندوبيات للالتزام بتعهداتها تجاه الغير والقيام بأشغال صيانة شبكات الري والتجهيزات المائية. - نقص في التمكن من قيادة عملية الري على مستوى الضيعة.	-الرفع من نسبة التزويد بالمناطق الريفية خاصة بالولايات التي نسبها دون المعدل الوطني، - إنجاز برامج الاستثمار المقترحة والعاجلة في أحسن الآجال لتفادي انقطاع الماء و ضمان استدامة التزود. - تحسين نوعية المياه (من ناحية الملوحة)، - الإقتصاد في الماء عبر المحافظة على المردوديات الجيدة والرفع في المردوديات المتدنية. - مراجعة تسعيرة الماء الصالح للشرب بصفة سنوية ومنتظمة، - الإعتماد على حلول فردية مثل الصهاريج المجرورة والمواجل بالنسبة للمساكن المشتتة والبعيدة وذات الكلفة الفردية المرتفعة جدا. - انجاز المشاريع الجديدة باعتماد التوصيلة الفردية مع تمويل إنجاز الربط على الشبكة الرئيسية وبناء بيوت العدادات في نطاق المشاريع المنجزة. - تحسيس المواطنين على مخاطر الربط الفردي العشوائي. - ردع المخالفين بتفعيل تطبيق نصوص مجلة المياه. - تكريس مبدأ العدالة بين تعريفة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتعريفة المجامع المائية. وسيتم إنجاز دراسة في الغرض لإيجاد الحلول الممكنة قصد تحقيق الهدف المنشود. - تركيز البرامج المستقبلية على تثمين المناطق السقوية العمومية الموجودة حاليا وذلك بوضع استراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية. - مواصلة إعادة التهيئة وتعصير المناطق السقوية الموجودة بعد التأكد من المردودية الإقتصادية وقدرة المنتفعين على التصرف في النظام المائي وتغطية مصاريف الإستغلال والصيانة وتجديد التجهيزات مع مشاركة جميع الأطراف المعنية بتثمين المناطق السقوية (الإنتاج الفلاحي والإرشاد والهياكل المهنية، الخ..)، - تفعيل القوانين الموجودة وردع المخالفين وذلك بتطبيق أحكام مجلة المياه ، الخ.. - دراسة المديونية بصفة مدققة و تحميلها على على أصحابها بالتنسيق مع وزارة المالية . -تطبيق القانون القاضي بقطع الماء على غير المخلصين. - ضرورة التركيز مستقبلا على قيادة عمليات الري على مستوى الحقل وذلك بتكوين المكونين والفلاحين في هذا المجال.	-تم استكمال محاور الجلب بولاية جندوبة ومعتمدية سجنان من ولاية بنزرت وجنوب ولاية القيروان وبصدد إنجاز محاور الجلب بولايتي باجة وبقية ولاية بنزرت -بصدد إنجاز المشاريع الكبرى على غرار محاور جلب المياه من سد السعيدة إلى سد القلعة وكذلك محطات التحلية الكبرى على غرار محطة وادي حمدون بسوسة في طور الإنجاز ومحطة صفاقس ومحطة التحلية بالزارات في طور الاستعداد لإنطلاق الإنجاز. -تم وضع برنامج وطني لتحسين نوعية المياه التي تفوق ملوحتها 1.5 غ/ل وهو الآن بصدد الإنجاز. -بصدد الإنجاز من طرف الشركة في إطار البرنامج الوطني للإقتصاد في الماء . لقد تم إقتراح برنامج لمراجعة التسعيرة بالزيادة على مدى خمسة سنوات وقد بدأ تفعيله بداية من سنة 2020 حيث وقع إقرار زيادة بمعدل 150 مليم/م3 بداية من جوان 2020. -يتم التشجيع على إحداث المواجل لحصاد مياه الأمطار في إطار قانون الإستثمار الجديد أو في إطار مشاريع خصوصية. -تم إقتناء شاحنات مجهزة بصهاريج ذات سعة 10 م3 لتزويد المناطق المشتتة والبعيدة عن الشبكات المائية. - في طور التطبيق -تقوم الولايات بحملات لإزالة الربط العشوائي، -تنجز جميع المشاريع الجديدة بإعتماد المنهجية الجديدة التي ترتكز على تثمين المناطق السقوية من خلال دعم مراحل ما بعد الإنتاج على غرار مشروع الممول من البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط ومشروع البنك العالمي بولايات الشمال. -تم إنجاز دراسة إستراتيجية حول تعريفة مياه الري وبصدد تطبيق مخرجاتها. -تم القيام بتجارب نموذجية بولاية نابل وسيتم تدعيمها تدريجيا على بقية المناطق,

التقرير السنوي للأداء لسنة 2020

البرنامج عدد 04:الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

رئيس البرنامج : السيد محمد بوفروة	المدير العام للغابات	(بداية من سنة (2019

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجملية للبلاد 16 مليون هك (جهوي)
	المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتمثلة في نسبة الغابات المهيأة وفي حالة استغلال)(جهوي)
	المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانات)(مركزي)
	المؤشر 4.1.4: المساحة المحترقة لكل حريق (يقيس سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة)(جهوي)
الهدف 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة	المؤشر1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف(2001-2011)والمقدرة ب841 ألف هك)(جهوي)
	المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها(جهوي)
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية	المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

البرنامج 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

البرامج الفرعية:
- البرنامج الفرعي المركزي 1.4 : الغابات والمراعي
- البرنامج الفرعي المركزي 2.4 : تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية
- 24 برنامج فرعي جهوي : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

الإدارات العامة:
- إ.ع للغابات
- إ.ع للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية

المؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة:
- وكالة استغلال الغابات
- وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية
- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية :
  - قسم التشجير وحماية الأراضي
  - دائرة الغابات
  - دائرة التربة
  - دائرة حماية المياه والتربة

المؤسسات العموميّة ذات الصبغة غير الإداريّة:
- ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي (فاعل عمومي)
- الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل عمومي)

إنجازات الميزانية لسنة 2020

إعتمادات الدّفع:

(ألف دينار)

333830

(16,9 % من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

203859

نفقات التسيير:

1239

نفقات التدخلات :

3824

نفقات الإستثمار :

124908

البرنامج عدد 04 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

رئيس البرنامج : السيد محمد بوفروة	المدير العام للغابات	(بداية من سنة 2019)

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

- **الهدف الإستراتيجي 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :**

يشمل هذا الهدف أساسا في تطوير الوظائف والخدمات للقطاع الغابي والرعوي عبر حماية الغابات من الآفات والحرائق وكذلك تنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية والتصرف في المحميات الطبيعية وحسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها وتشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي وذلك عبر اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعي.

مرجع الهدف: إستراتجية تنمية الغابات والمراعي 2015-2024

❖ **المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي: يتمثل في احتساب نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجملية للبلاد.**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	8.39	8.42	8,47	8.44	99	8,51	8,55

- تعريف المؤشر : يتمثل في احتساب نسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجملية للبلاد.
- طريقة احتساب المؤشر: نسبة الغطاء الغابي = المساحات المغروسة* / المساحة الجملية للبلاد والمقدرة **بـ 16 مليون هكتار)*100**
- مصدر المعلومات: يتم احتساب المعطيات المسجلة بكل مندوبية فلاحية الغراسات المنجزة عن طريق الإدارة،أوالمقاولات، التثبيت بالغراسات، غراسة مصدات الرياح، غراسة حواشي الطرقات،التشجير لدى الخواص و الغراسات المتعددة الفوائد والتشجير الرعوي

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :

يتمثل النسق السنوي من التشجير الغابي والرعوي، خلال السنوات الاخيرة، في إنجاز قرابة خمسة آلاف هكتار وذلك بتظافر جهود مختلف المتدخلين في البرنامج (الإدارة العامة للغابات ، الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي) وكذلك ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى. ولقد شهدت كمية الاشغال المبرمجة تراجعا ملحوظا مقارنة بالسنوات الاخيرة وذلك لعدة أسباب من أهمها :

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية الذي يحول دون استكمال القيام بالأشغال الغابية في أفضل الظروف
- عزوف بعض شركات المقاولات عن المشاركة في طلبات العروض الخاصة بالتشجير ،
- قيام بعض المواطنين بالتصدي للأشغال إثر القيام بعمليات التشجير،
- ارتفاع كلفة الإنجاز المترتبة عن ارتفاع الأجر اليومي ،

- التغيرات المناخية المتمثلة خاصة في تذبذب تساقط الامطار وارتفاع درجات الحرارة وطول مدة موجات الحرارة (من خلال الاحصائيات للمعهد الوطني للرصد الجوي من 1978 الى سنة 2008 سجل تزايد في عدد الايام الحارة بـ 7 ايام وتدني في عدد الايام الباردة بـ 10 ايام في كل عشرية كمعدل وطني مع تفاوت بين الجهات)
- تاثير جائحة الكوفيد 19 على مردودية الانتاج للعملة

- **المؤشر 2.1.4:** نسبة الغابات المهيأة (المتمثلة في نسبة الغابات المهيأة وفي حالة استغلال)(جهوي):

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	26	30.6	41	77,5	102.6	42	54

- تعريف المؤشر: نسبة الغابات التي تعتمد على مثال تهيئة ساري المفعول مقارنة بالمساحة الجملية للغابات القابلة للتهيئة..
- طريقة إحتساب المؤشر :نسبة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول= (مساحة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول/المساحة الجملية للغابات القابلة للتهيئة)*100
- مصدر المعلومات: وضعية دراسات التهيئة الغابية من حيث صلوحيتها والمجهود المبذول لتحيين الدراسات المنتهية صلوحيتها، متابعة الدراسات المتعلقة بالتهيئة.احتساب المعطياتالواردة من الإدارة العامة للغابات، ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :

- خلال سنة 2020 كانت الانجازات النهائية 77,5 % مقارنة بتقديرات سنة 2020 والمتمثلة 41 % وبالتالي تكون الإنجازات مقارنة بالتقديرات تساوي 102.6 %.

- **المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانات)(مركزي)**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	80	100	85	72	84.71	85	85

- تعريف المؤشر: يتمثل في نسبة استغلال المنتوج الغابي (الخشب) مقارنة بالإمكانيات المتاحة
- طريقة إحتساب المؤشر : نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي الخشبي مقارنة بالإمكانيات المتاحة وهي الكميات المعروضة للبيع سنويا.
- مصدر المعلومات: البتات العمومية التي تقوم بها وكالة استغلال الغابات والبيوعات الصغرى
- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :**

يرتكز مؤشر قيس الأداء المتعلق بنسبة استغلال المنتوج الغابي على نسبة كميات الخشب المباعة مقارنة بكميات الخشب المعروضة للبيع، حيث تم عرض كمية من الخشب تقدر بـ 340813 م3 للبيع خلال سنة 2020 (منها 331478 م3 عن طريق البتات و 9335 م3 عن طريق البيوعات الصغرى والفوترة) وقد تم التفويت في كمية جملية من الخشب تقدر بـ 244413 م3 أي بنسبة بيع تعادل 72 %.

يبقى مستوى الاستغلال دون الإمكانيات المتاحة للتثمين المجدي للمنتوج الغابي المتنوّع ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- عدم توفر اليد العاملة المختصة بعدد من المناطق
- عزوف اليد العاملة عن العمل بحضائر جني الخفاف ببعض المناطق
- ضعف مردودية العملة والنقص المسجل في وسائل النقل لدى دوائر الغابات لتمكين الأعوان من عملية التأطير والمراقبة بصفة مكثفة ببعض المراكز الغابية
- وجود غابة شعراء كثيفة تحت أشجار الفلين مما يعيق عملية الاستغلال.

- **المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات (يقيس سرعة التدخل لتقليص معدل المساحة المحترقة)(جهوي)**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	6,31	10.47	3	5.02	167,33	3	3

- تعريف المؤشر: يتمثل في معدل المساحة المحترقة للحريق الواحد بحساب الهكتار(المساحة الجملية المحترقة/العدد الجملي للحرائق)
- طريقة إحتساب المؤشر متابعة الحرائق المسجلة بالجهات والتي يتم تدوينها بمركز حماية الغابات برادس التابع للإدراة العامة للغابات.
- مصدر المعلومات: الإدارة العامة للغابات، المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :**

سجّلت الإدارة العامّة للغابات خلال 2020، نشوب 459 حريق تسبب في إتلاف ما يقارب عن 2308 هك من الغابات والغابات الشعراء أهمّها بولايات جندوبة (140 حريق) وباجة (97 حرائق) وبنزرت (75 حريق) وسليانة (32 حريق) والقصرين (25 حريق) وزغوان ونابل والقيروان (17 حريق بكل ولاية) والكاف (07 حرائق) أي بمعدّل 5,02 هك للحريق الواحد مقابل 141 حريقا أتوا على ما يزيد عن 1790 هك بمعدّل 12,69 هك للحريق الواحد خلال سنة 2019 و113 حريقا أتوا على ما يزيد عن 1069 هك بمعدّل 9,46 هك للحريق الواحد خلال سنة 2018. إضافة إلى حرائق استثنائية بالمناطق العسكريّة المغلقة أو مناطق العمليات العسكرية أين استحالت التدخّلات لإطفاء النيران وذلك على غرار حرائق جبال الشعانبي والسلوم وسمّامة ومغيلة.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

اجمالا فإن الانجازات المرسومة لتطوير الوظائف والخدمات للقطاع الغابي كانت مرضية فيما عدى حماية الغابات من الحرائق حيث أنّ وتيرة الحرائق قد تزايدت خلال الفترة المتراوحة بين 22 جويلية و05 أوت 2020 بسبب موجة الحرّ الشديدة التي اجتاحت البلاد التونسية بالإضافة إلى اندلاع حرائق متعدّدة ومفتعلة في أماكن وأوقات مريبة.وتجدر الإشارة إلى أنّ العمل الميداني المشترك بين جميع الأطراف المتدخّلة لمجابهة الحرائق الغابية على غرار المصالح الجهويّة للحماية المدنيّة والغابات ووزارتي الدفاع الوطني

والتجهيز والإسكان والبنية التحتية (إدارة المعدّات) يعتبر ناجعا وقيّما خاصة من ناحية الإنذار المبكر وسرعة الإعلام الفوري والتنسيق والتدخّل لإخماد هذه الحرائق ممّا ساهم في تقليص المساحات المحترقة.

الهدف الإستراتيجي 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة :

يتمثل الهدف في الحد من الأراضي المهددة بالإنجراف من خلال الحماية وتدعيم الأراضي التي وقعت تهيئتها بالإضافة إلى المحافظة والتصرف في موارد التربة وذلك بمراقبة وتقييم المناطق السقوية.

- **المؤشر1.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف-2001-2011 والمقدرة ب641 ألف هك)(جهوي)**

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	41,41	46,47	52,58	50,97	96,9	57,75	62,93

- تعريف المؤشر يتمثل في نسبة الأراضي التي وقعت صيانة و تدعيم وتثبيت أشغال المحافظة على المياه والتربة فيها من جملة الأراضي التي وقع التدخل فيها بأشغال المحافظة على المياه والتربة خلال العشرية الثانية (2001-2011) والمقدرة ب 841 ألف هكتارباعتبار أن أشغال المحافظة على المياه والتربة المنجزة خلال الخطة العشرية الأولى قد وقع تدعيمها خلال العشرية الثانية.
- طريقة احتساب المؤشر تجمع البيانات عن طريق تقارير المتابعة الشهرية والسنوية التي تمد بها دوائر المحافظة على المياه والتربة بالولايات الإدارة المركزية. من أشغال التهيئة الفلاحية (تثبيت الأشغال، غراسات رعوية، غراسات مثمرة، إستزراع مراعي، تشجير أخاديد، تشجير غابي)،الصيانة و التعهد (صيانة المنشآت، صيانة الجسور، صيانة الغراسات)
- مصدر المعلومات تجمع البيانات تقارير المتابعة الشهرية والسنوية التي تمد بها دوائر المحافظة على المياه والتربة بالولايات الإدارة المركزية.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :

خلال سنة 2020 بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 50,97 % في حين كانت التقديرات 52,58 % وبالتالي تكون إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 تساوي 96,9 % وهي نسبة مهمة.

وللمحافظة على الأشغال المنجزة لحماية التربة من الإنجراف والمحافظة على خصوبتها يتطلب مزيد توعية الفلاح بأهمية تثبيت الأشغال بالغراسات والسهر على تعهدها وصيانتها بصفة مستمرة لضمان ديمومتها.

المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها(جهوي)

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	41,41	46,47	27.06	09.95	36.77	-	-

- **تعريف المؤشر :** يتمثل في نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقيمها وحدد الهدف بلوغ مراقبة 27% من جملة المناطق السقوية العامة والخاصة بحلول سنة 2020.
- **طريقة احتساب المؤشر** : قسمة مساحة المناطق السقوية المراقبة سنويا على مجموع مساحة المناطق السقوية العمومية والخاصة
- **مصدر المعلومات تجمع البيانات:** تقارير سنوية لدوائر التربة بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 مع ضرورة بيان الأسباب

تم تسجيل بالنسبة 2020انخفاض لنسبة متابعة الأراضي السقوية ويعود ذلك أساساً إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدوائر التربة لمتابعة المناطق السقوية المبرمجة، اضافةً إلى تلف شبكات المراقبة في العديد من المناطق السقوية.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

اجمالا فإن الانجازات المرسومة الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة كانت مرضية وفي بعض الأحيان دون المستوى المطلوب وهذا راجع إلى عدة أسباب منها إرتفاع الكلفة الفردية للأشغال والتطور الكبير على مستوى الأجر اليومي نظرا للاعتماد على عملة الحضائر لاعتبارات اجتماعية قصد حل مشكلة العائلات المعوزة دون إعتبار العنصر التنموي لإضافة إلى عدم توفر أمثلة حدود المناطق السقوية العمومية الصادرة بأوامر في نسختها النهائية لدى المصالح المختصة الجهوية

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

حقق البرنامج 4 نسبة إنجاز بالنسبة لإعتمادات الدفع تساوي 101,7 % موزعة كالآتي : 100,4 % نفقات التأجير و136 % نفقات التسيير و 97,8 % نفقات التدخلات و 103,9 % نفقات الإستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين الإعتمادات المرسمة والمنجزة على مستوى التدخل العمومي يعود إلى صرف منحة تكميلية ظرفية لفائدة أعوان الدولة والمؤسسات العمومية ذات صبغة إدارية التابعين لهذا البرنامج على قسم التدخل العمومي بدلا عن التأجير العمومي تبعا لتوصيات وزارة المالية.

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي	(2)	المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	203054	203859	805	100,4%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	911	1239	328	136,0%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3912	3824	-88	97,8%
	اعتمادات الدفع	3912	3824	-88	97,8%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	248202	163068	-85134	65,7%
	اعتمادات الدفع	120264	124908	4644	103,9%
المجموع	اعتمادات التعهد	456079	371990	-84089	81,6%
	اعتمادات الدفع	328141	333830	5689	101,7%

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات**

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرنامج الفرعي		النشاط	مصدر التمويل	ق م أصلي	قم تكميلي (1)	الإنجازات(2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - 1))	نسبة الإنجاز % (1)/(2)-
البرنامج الفرعي عدد 1	الغابات والمراعي مركزي	نشاط 1	الموارد العامة للميزانية	10 404,51	8 730,67	8 604,22	-126,45	98,55%
			موارد قروض خارجية موظفة	930	4 117,00	4 117,00	0,00	100,00%
		نشاط 3	الموارد العامة للميزانية	12 058,00	12 314,40	12 314,40	0,00	100,00%
			موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد 2	التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية مركزي	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	10 912,80	7 270,36	7 149,34	-121,03	98,34%
			موارد قروض خارجية موظفة	6 400,00	3 200,00	2 923,00	-277,00	91,34%
		نشاط 4	الموارد العامة للميزانية	6 560,00	6 560,00	6 560,00	0,00	100,00%
			موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد 3	البرنامج الفرعي الجهوي : تونس	نشاط 1	الموارد العامة للميزانية	535	232,1	232,1	0,00	100,00%
			موارد قروض خارجية موظفة				0,00	

		الموارد العامة للميزانية	40	3,5	3,5	0,00	100,00%
	نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد 4	البرنامج الفرعي الجهوي : أرياتة	الموارد العامة للميزانية	1 894,31	1 859,90	1 859,89	0,00	100,00%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	712,645	787,208	787,208	0,00	100,00%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد 5	البرنامج الفرعي الجهوي : بن عروس	الموارد العامة للميزانية	6 586,57	6 365,27	6 365,27	0,00	100,00%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	3 220,27	3 797,62	3 797,62	0,00	100,00%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد 6	البرنامج الفرعي الجهوي : منوبة	الموارد العامة للميزانية	4 098,15	3 993,45	3 992,85	-0,60	99,99%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	2 982,86	3 012,50	3 012,50	0,00	100,00%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد 7	البرنامج الفرعي الجهوي : نابل	الموارد العامة للميزانية	7 229,78	7 389,39	7 389,39	0,00	100,00%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	2 889,69	3 468,14	3 468,14	0,00	100,00%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد 8	البرنامج الفرعي الجهوي : زغوان	الموارد العامة للميزانية	5 549,89	5 597,91	5 597,61	-0,29	99,99%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة	47			0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	3 042,97	3 454,41	3 454,41	0,00	100,00%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد 9	البرنامج الفرعي الجهوي : بنزرت	الموارد العامة للميزانية	15 084,94	15 565,68	15 537,78	-27,91	99,82%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة	50			0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	4 965,49	4 613,62	4 602,82	-10,80	99,77%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد A	البرنامج الفرعي الجهوي : باجة	الموارد العامة للميزانية	13 099,34	14 397,59	14 397,59	0,00	100,00%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة	20			0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	3 644,64	4 188,30	4 188,30	0,00	100,00%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد B	البرنامج الفرعي الجهوي : جندوبة	الموارد العامة للميزانية	20 490,63	21 354,44	21 354,44	0,00	100,00%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة	25			0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	3 199,82	3 055,89	3 055,89	0,00	100,00%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد C	البرنامج الفرعي الجهوي : الكاف	الموارد العامة للميزانية	14 660,00	15 927,26	15 923,43	-3,83	99,98%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة	10			0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	6 800,55	8 112,08	8 109,13	-2,94	99,96%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد D	البرنامج الفرعي الجهوي : سليانة	الموارد العامة للميزانية	11 224,25	11 329,07	11 307,77	-21,31	99,81%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة	30			0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	5 466,16	5 940,15	5 929,10	-11,04	99,81%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد E	البرنامج الفرعي الجهوي : القيروان	الموارد العامة للميزانية	11 236,06	11 053,35	11 053,35	0,00	100,00%
	نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة	15			0,00	
	نشاط 2	الموارد العامة للميزانية	4 549,39	4 875,67	4 875,67	0,00	100,00%
		موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	الموارد العامة للميزانية	17 038,01	17 346,49	17 346,49	0,00	100,00%

عدد F	الجهوي : القصرين		موارد قروض خارجية موظفة	25			0,00	
			الموارد العامة للميزانية	3 297,32	3 383,35	3 383,35	0,00	100,00%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد G	البرنامج الفرعي الجهوي : سيدي بوزيد		الموارد العامة للميزانية	6 461,82	6 938,89	6 938,89	0,00	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
			الموارد العامة للميزانية	2 458,19	2 686,82	2 686,82	0,00	100,00%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد H	البرنامج الفرعي الجهوي : سوسة		الموارد العامة للميزانية	3 959,34	4 219,93	4 219,93	0,00	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
			الموارد العامة للميزانية	2 458,70	2 233,18	2 233,19	0,00	100,00%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد I	البرنامج الفرعي الجهوي : المنستير		الموارد العامة للميزانية	2 225,06	2 380,05	2 380,05	0,00	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
			الموارد العامة للميزانية	1 806,40	2 413,85	2 413,85	0,00	100,00%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد J	البرنامج الفرعي الجهوي : المهدية		الموارد العامة للميزانية	2 941,65	2 903,89	3 126,92	223,03	107,68%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
			الموارد العامة للميزانية	2 087,89	1 981,78	1 758,68	-223,11	88,74%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد K	البرنامج الفرعي الجهوي : صفاقس		الموارد العامة للميزانية	3 028,19	3 061,51	3 061,51	0,00	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	0
			الموارد العامة للميزانية	1 672,63	1 621,19	1 620,99	-0,20	99,99%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد L	البرنامج الفرعي الجهوي : قفصة		الموارد العامة للميزانية	16 645,08	17 301,93	17 301,93	0,00	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
			الموارد العامة للميزانية	7 017,72	8 238,88	8 238,02	-0,87	99,99%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد M	البرنامج الفرعي الجهوي : توزر		الموارد العامة للميزانية	4 238,92	4 028,41	4 028,41	0,00	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	0
			الموارد العامة للميزانية	4 457,82	4 717,71	4 717,71	0,00	100,00%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد N	البرنامج الفرعي الجهوي : قبلي		الموارد العامة للميزانية	6 972,09	6 916,44	6 916,43	-0,01	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	0
			الموارد العامة للميزانية	2 526,88	2 665,47	2 665,47	0,00	100,00%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد O	البرنامج الفرعي الجهوي : قابس		الموارد العامة للميزانية	9 388,66	9 693,08	9 693,08	0,00	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	0
			الموارد العامة للميزانية	11 938,14	12 352,63	12 351,20	-1,43	99,99%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد P	البرنامج الفرعي الجهوي : مدنين		الموارد العامة للميزانية	1 567,32	1 997,58	1 997,58	0,00	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	0
			الموارد العامة للميزانية	2 636,76	3 287,98	3 287,98	0,00	100,00%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	
البرنامج الفرعي عدد Q	البرنامج الفرعي الجهوي : تطاوين		الموارد العامة للميزانية	6 877,52	6 539,34	6 539,34	0,00	100,00%
		نشاط 1	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	0
			الموارد العامة للميزانية	5 545,18	5 649,25	5 649,25	0,00	100,00%
		نشاط 2	موارد قروض خارجية موظفة				0,00	

	الموارد العامة للميزانية	214 349,89	214 393,97	214 315,58	-78,39	99,96%
	موارد قروض خارجية موظفة	7 552,00	7 317,00	7 040,00	-277,00	96,21%
مجموع الأنشطة 1 و3 للبرنامج	المجموع	221 901,89	221 710,97	221 355,58	-355,39	99,84%
	الموارد العامة للميزانية	108 036,11	115 415,58	115 165,19	-250,39	99,78%
	موارد قروض خارجية موظفة	0	0	0	0,00	0
مجموع الأنشطة 2 و4 للبرنامج	المجموع	108 036,11	115 415,58	115 165,19	-250,39	99,78%

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

- أهم **الإشكاليات** و**النقائص** المعترضة في تحقيق أداء البرنامج:

التحديات :

- المحافظة على المياه والتربة: وهو دور أساسي للقطاع حيث يساهم في حماية المياه والتربة والسدود من الترسبات والأراضي الفلاحية من الانجراف خاصة وأن المناطق الحر اجية والجبلية تمثل خزان مياه البلاد التونسية حيث تتواجد الأودية الرئيسية ومصبات المياه، إضافة إلى حماية البنية الأساسية من طرقات وسكك حديد وتجمعات سكنية من الفيضانات ومن زحف الرمال بالوسط وجنوب البلاد. كما تمثل أشغال المحافظة على المياه و التربة ركيزة من ركائز التنمية المحلية حيث تساهم في التشغيل وخلق موارد الشغل وفي دفع التنمية عن طريق تحسين وضعية المستغلات الفلاحية وتوفير موارد طبيعية إضافية من مياه معبئة و تربة مهيئة.
- التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الجبلية: تنوع المنظومات الغابية والرعوية من الشمال إلى الجنوب مع كثافة سكانية تفوق 23% من سكان المناطق الريفية والفئات الاجتماعية الأشد فقرا في البلاد. وتوفر الغابات التونسية أعدادا كبيرة من فرص العمل وتساعد متساكني المناطق الجبلية على الحصول على أكثر من ثلث عائداتها من الأنشطة والمنتجات الحراجية.
- توفير المنتجات الغابيّة لتموين مختلف منظومات الإنتاج والصناعات التحويلية للمساهمة في الرفع من دخل سكان ومستغلي الغابات ومن أهم هذه المنتجات الخشب والفلين والحلفاء والوحدات العلفية والنباتات الطبية والعطرية وبذور الزقوقو والبندق. وتهدف الأنشطة الحراجية إلى العمل على توفير منتوجات تستجيب لمتطلبات السوق والحاجيات الحقيقية للمهنة وفقا للأهداف المرسومة بمخططات التهيئة الغابية.
- حماية الطبيعة و التنوع البيولوجي: وهي وظيفة متمّمة للوظيفة الأولى والمتعلقة ب حماية البيئة والحفاظ على المياه والتربة ومقاومة التصحّر حيث تتم حماية هذه الثروة البيئية وتعزيزها بما تحتويه من مدّخرات و أصول هامة من التنوع البيولوجي والتراث الطبيعي والنباتي الحيواني نظرا لتوفّر البلاد على قدر هام من التنوع الجغرافي والمناخي.
- التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة (التصور - الدراسة - التنفيذ).
- التنظيم المهني والإجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنموية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والإستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت.
- تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية.
- تكثيف عمليات إستغلال المياه المجمّعة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للإستغلال الفلاحي.
- مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة.
- إعتماد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والإبتعاد عن التدخلات المتشتتة.
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بالمناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي، مع ضمان المحافظة والتصرف المستدام للموارد الطبيعية وذلك عبر:
  - ❖ تدعيم القدرات المؤسّساتيّة للهياكل القاعديّة والشّركاء والدّيوان.
  - ❖ تنويع وتحسين مردوديّة الأنشطة الفلاحيّة المنتجة والأنشطة المدرّة للدّخل خارج المستغلّة
  - ❖ التّرفيع من نسبة الغطاء النّباتي والغابي وضمان التّصرّف المستدام في الموارد الطّبيعيّة
  - ❖ تحسين البنية الأساسية.

الإشكاليات والنّقائص

-الإشكال الهيكلى للقطاع خاصة على المستوى الجهوي والمتمثل فى عدم التوازى بين المهام الموكولة والصلوحيات وإمكانيات التنفيذ.

- تشّعب المسائل العقارية وغياب علامات تحديد ملك الدولة الغابي وما نتج عنه من عمليات التحوّز التي عرفتها الغابات التونسية في الفترة الأخيرة والتي تستوجب العمل على الإسراع بإعادة تحديد ملك الدولة الغابي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوص العقارات المتحوّز بها من طرف الخواص.

-عدم معالجة العديد من وضعيات الأراضي المشجّرة بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال والتى أصبحت خاضعة لنظام الغابات حيث أن تشكيات أصحاب الأراضي فى تزايد والعديد من إنجازات الحماية من زحف الرمال مهددة.

- عدم ملائمة قانون الصفقات العمومية مع الإمكانيات المادية والبشرية لمجامع التنمية حيث لا يمكن لها المنافسة للحصول على عقود أشغال.
-المقاييس المعتمدة من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتحديد معلوم اللزمات بملك الدولة للغابات لا تتلاءم مع الأهداف المرتقبة من إسناد اللزمات
-قرابة ثلثي أمثلة التهيئة قد انقضت مدة صلوحيتها
-استغلال المنتوجات الغابيّ بقي دون طاقة الإنتاج وذلك راجع لنقص في الموارد البشرية والمادية لاستغلال الغابات وضعف التأطير الفنّي
-صعوبة التعاطى مع المنتفعين لعدم اقتناعهم بجدوى تحسين المراعي بالأراضي الاشتراكية.
-تقلص مساحات المراعي نتيجة استغلالها بالحراثة وزراعة الحبوب أوغراسة الأشجار المثمرة خاصة في السنوات الممطرة.
-صعوبات مرتبطة بالمناخ وبتدهور نوعية الأرض وقلة الموارد المائية والمسالك الفلاحية التي تعتبر عنصرا هاما لإنجاح عمليات تحسين المراعي.
-ضعف الإعتمادات المخصصة لتحسين واستغلال المراعي.
-الغياب شبه كلي لمجالس التصرف الجهوية لتسهيل التدخل خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات وكذلك دور مجامع التنمية الفلاحية واللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الاشتراكية والخاضعة للإنزال.
-غياب التشجيع فيما يتعلق ببعث مشاريع صغرى فلاحية مندمجة أو غير فلاحية مثل السياحة البيئية عن طريق المبادرات الخاصة وذلك لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي وخاصة منابت الحلفاء.
-عدم وجود مختصين في ميدان تحسين وتهيئة المراعي بالدوائر الغابات
-عدم صدور النصوص الترتيبية الخاصة باللزمة الغابية وعدم ملائمة بعض النصوص العامة المعتمدة،
-عدم ملائمة بعض فصول مجلة الغابات والقوانين المعمول بها لإسناد اللزمات لمشاركة سكان الغابات في التصرّف المستدام في الثروات الغابية والرعوية ولتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص وتنمية الإستثمار الغابي.
-بالإضافة إلى أن التشكيّات الصادرة عن أصحاب الأراضي المشجّرة والخاضعة لنظام الغابات بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال أصبحت تشكّل عائقا أمام قيام الإدارة بمهامها وتهدّد بقاء هذه المناطق على حالتها الطبيعية ممّا يستوجب إيجاد حلول جذرية لهذه الغابات وذلك إمّا بانتزاعها لفائدة الدولة من أجل المصلحة العامة أو إرجاع الأرض إلى أصحابها لاستغلالها طبقا لأحكام مجلة الغابات الجاري بها العمل وفي هذا الإطار تم الشروع في عقد جلسات عمل مع جميع الأطراف المعنية للبت في هذه الوضعية.
-تفاقم مشكلة أراضي الخواص المشجرة من طرف الدولة بعد الثورة حيث كثر طلب إستعادة هذه الأراضي من طرف مالكيها وبالخصوص بعد تضاعف قيمتها العقارية نظرا لتواجدها في أغلب الأحيان محاذية للبحر أو للمناطق العمرانية.
-إن الأهداف المرسومة على مستوى التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية لاتزال بعيدة المنال خاصة على مستوى الأشغال الميكانيكية وهذا راجع إلى عدة أسباب:
-التطور الكبير على مستوى الأجر اليومي لعملة الحضائر.
-إرتفاع الكلفة الفردية للأشغال.
-تركيز عدد كبير من الحضائر في الجهات قصد حل مشكلة العائلات المعوزة دون إعتبار العنصر التنموي وهو ما نأمل أن نتفاداه في الإستراتيجية القادمة بالاعتماد على الدراسات التخطيطية وحصر الأشغال على المناطق ذات الأولوية.

- مفهوم خارطة حماية الأراضي الفلاحية و مشمولاتها و الاطار القنوني غير واضح لدى بعض أعضاء لجنة القيادة :

- طلب تغير حدود أمثلة التهيئة العمرانية الصادرة بأوامر و قرارات :كافة الولايات

- حدود المناطق السقوية العمومية : أغلب الولايات

- عدم توفر أمثلة حدود المناطق السقوية العمومية الصادرة بأوامر في نسختها النهائية لدى المصالح المختصة الجهوية
- عدم تطابق حدود المناطق السقوية العمومية المتوفر لدى المصالح المختصة الجهوية والمركزية

- حدود أمثلة التهيئة العمرانية الصادرة بأوامر و قرارات : أغلب الولايات

- غياب أو عدم تفاعل ممثل وزارة التجهيز في اجتماعات لجنة القيادة
- عدم توفر النسخة الرسمية لأمثلة التهيئة العمرانية لدى المصالح المختصة الجهوية

- عدم تطابق حدود أمثلة التهيئة العمرانية المتوفر لدى المصالح المختصة الجهوية و المركزية .
- بعد إمام الدراسة وعند المرور للإصدار، تقوم وزارة التجهيز بتثبت في الخارطة ولا توافق على اصدرها نظراً لـ :
  - ✓ عدم تطابق المناطق العمرانية بالخارطة مع النسخة الرسمية لأمثلة التهيئة العمرانية
  - ✓ عدم تجسيد بعض أمثلة التهيئة العمرانية الصادرة بأوامر و قرارات
  - ✓ عدم تجسيد معتمديات اقرت حديثاً(ولاية قبلي)
  - ✓ عدم تجسيد أو خطأ في رسم بعض الطرقات

- حدود الولاية : أغلب الولايات

- عدم وجود مثال لحدود الولايات من مصدر رسمي

- تم إقرار في حالة اختلاف، أخذ حدود الولاية المجاورة التي وقع إصدار خارطة حماية الأراضي الفلاحية كمصدر رسمي أو الولاية التي تكون في مرحلة متقدمة في مشروع مقارنة بالولاية المعنية

❖ **<u>التّدابير والأنشطة لتدارك الإخلالات:</u>**

أعدت كل من الإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية استراتيجيات عشرية جديدة. وتتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع في أن تكون الموارد الغابية والرعوية بتونس أكثر امتدادا ومحافظة وأن يكون التصرف فيها أكثر فاعلية ونجاعة على المدى البعيد باعتماد الحوكمة الرشيدة في الخدمات والمنتوجات حيبث يتم ذلك من خلال الأهداف التالية:

-تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمتساكني الغابات والاقتصاد الوطني؛
-المحافظة على التنوع البيولوجي ومقاومة تدهور الأراضي وتقليص تأثيرات التغيرات المناخية؛
-الرفع من نسبة الغطاء الغابي.

وتقدّر الكلفة الجملية لتنفيذ هذه إستراتيجية تنمية الغابات والمراعي بـ 900 مليون دينار موزعة على أربعة محاور أساسية:
أ) ملائمة الإطار المؤسساتي والقانوني للقطاع وتدعيم القدرات.وثانيها،

أأ) تطوير مساهمة القطاع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية،

أأأ) تطوير الوظائف والخدمات البيئية للموارد الغابية والرعوية،

أأأأ) تدعيم وتحسين المخزون الغابي والرعوي.

أفرزت دراسة الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية عن جملة من التحديات والتوجهات المستقبلية التي من شأنها تحقيق الأهداف الكبرى للقطاع والتي تتمثل في:

- إرساء مناطق ريفية مزدهرة، ترتكز تنميتها على دعم الفلاحة المنتجة والقائمة على التصرف المستديم في الموارد الطبيعية إزاء تغير المناخ وذلك من خلال انجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة الملائمة والموجهة نحو تحسين الإنتاج الفلاحي والتشريك الفعلي للفلاحين.
- المساهمة في التنمية المستديمة انطلاقا من التنمية الذاتية على مستوى المستغلة الفلاحية
- ملائمة نمط استغلال الضيعة الفلاحية للتغيرات المناخية بتحسيس الفلاح وتنويع الإنتاج وملائمة استعمالات الأراضي حسب هاته الظاهرة وإعتماد تخطيط المشاريع مع أخذها بعين الإعتبار .
- التشجيع على الفلاحة المطرية بالمناطق الهشة من خلال تعبئة المياه الخضراء .
- تدعيم الحوكمة المحلية الرشيدة في التصرف في الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المحلية المستديمة

أما عن التوجهات الإستراتيجية فلقد ارتكزت على المبادئ الأساسية التالية:

- إعداد إستراتيجية طويلة المدى للمحافظة والتصرف المحكم في الموارد الطبيعية .
- مواصلة تعبئة الموارد المتاحة وصيانة المنشآت المنجزة.
- مزيد التحكم في مياه السيلان لحماية المدن من الفيضانات .

- إرساء نظام متطور لمتابعة وتقييم نوعية التربة (خصوبة , تملح وتغدق..) وتوجيه استعمالات الأراضي حسب خصائصها الحقيقية .
- تهيئة شاملة و مندمجة لأحواض الأودية مع تثمين المنشآت
- إرساء حوكمة محلية رشيدة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية
- وضع صندوق خاص لتمويل المبادرات الخاصة بإحكام التصرف في الموارد الطبيعية
- النهوض بالفلاحة المطرية و استصلاح الأراضي .
- تم صياغة مشروع أمر للنظام الأساسي الخاص بمهندسي وتقنيي الغابات بعد القيام باستشارة موسعة شملت مهندسي وفنيي الإدارة المركزية والدوائر الجهوية وقد تم إحالة مشروع الأمر على الكتابة العامة لوزراة الفلاحة والإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية للدراسة وإبداء الرأي

أما فيما يخص المؤشرات فهي تشهد تطورا خاصة بعد مناقشتها خلال عدة جلسات مع خبراء أو من خلال النتائج المسجلة حيث أنه:

- تتم مراجعة مختلف المؤشرات الخاصة بالبرنامج مع مختلف المتدخلين حتى يتسنى ضبط مختلف التفريعات الخاصة بها وآليات جمع وتحيين المعطيات الخاصة بها.
- مواصلة التعاون الثنائي مع عدة دول شقيقة وصديقة في مجال النهوض بالقطاع الغابي و الرعوي والتي من بينها المشروع الإيطالي والذي سيمكن من تغطية جزئية للحاجيات من المعدات لحماية الغابات غير أن البنية الأساسية من حيث الصيانة وإحداث المسالك في حاجة إلى مزيد التمويل.
- الشروع في إعداد مشاريع لتمويلها عن طريق مختلف آليات التمويل بالاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية.
- إن الأهداف المرسومة لاتزال بعيدة المنال خاصة على مستوى الأشغال الميكانيكية إظافة للتطور الكبير على مستوى الأجر اليومي لعملة الحضائر ويتوجب إيجاد الحلول الكفيلة للتركيز على العنصر التنموي والتخلي على الجانب الإجتماعي (حل مشكلة العائلات المعوزة) والإعتماد على الدراسات التخطيطية وحصر الأشغال على المناطق ذات الأولوية.

إن الإصلاحات والتوجهات الخاصة بالبرنامج وفق التصرف في الميزانية حسب الأهداف تتطلب أخذ التدابير العامة التالية:

- سد الشغور الحاصل بالعديد من الهياكل التابعة للبرنامج نظرا لتقلص عدد الإطارات المباشرة بسبب الإحالات على التقاعد وانخفاض عدد الانتدابات خاصة بالمراكز الحدودية المساهمة في المنظومة الأمنية.
- إعادة النظر في هيكلة الإدارة للقضاء على القطيعة الفنية والرقابية الحاصلة الآن بين المصالح الجهوية والإدارة المركزية والتي كرّسها قانون تفويض بعض صلاحيات أعضاء الحكومة إلى الولاة والذي أصبحت بموجبه الدوائر الجهوية راجعة بالنظر إلى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية خاصة بالنسبة لقطاع الغابات
- حل المسائل العقارية المتشعبة خاصة فيما يتعلق بتحديد ملك الدولة الغابي وتفعيل الاتفاقية المبرمة بين الإدارة وديوان قيس الأراضي
- إيجاد حلول جذرية للأراضي المشجّرة والخاضعة لنظام الغابات بموجب أحكام أوامر تثبيت كثبان الرمال وذلك إمّا بانتزاعها لفائدة الدولة من أجل المصلحة العامة أو إرجاع الأرض إلى أصحابها لاستغلالها طبقا لأحكام مجلة الغابات الجاري بها العمل
- الأخذ بعين الإعتبار متطلبات التدخل لمقاومة حرائق الغابات (اقتناء معدات والصيانة وتوفير المتطلبات اللوجستية) لمجابهة الحرائق وتوزيع المهام بين مصالح الديوان الوطني للحماية المدنية و مصالح الغابات ووزارة الدفاع ووزارة التجهيز والإسكان لحسن سير عمليات التدخل والحصول على المردودية المرجوة

أما في ما يهم التدخلات في الأراضي الفلاحية فتتمحور أهم التوجهات و الإصلاحات حول:

- التشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل إنجاز مشاريع المحافظة على المياه والتربة (التصور - الدراسة - التنفيذ).
- التنظيم المهني والإجتماعي للمستغلين في إطار مجامع تنموية للمساهمة في تأطير المستغلين في إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة وعمليات الإحياء والإستغلال وعمليات الصيانة للمنشآت .
- تكثيف عمليات الإحياء بالمناطق المهيئة وذلك بإعطائها الأولوية ضمن البرامج التنموية.
- تكثيف عمليات إستغلال المياه المجمّعة بالبحيرات وذلك بمواصلة تجهيز جميع البحيرات القابلة للإستغلال الفلاحي.
- مواصلة التشجيع على إحداث مقاولات خاصة للمساهمة في إنجاز برامج المحافظة على المياه والتربة.

- إعتماد طريقة التهيئة الشاملة والمتكاملة للمصبات وذلك لإعطاء جدوى أكبر للمشاريع المنجزة والإبتعاد عن التدخلات المتشتتة.

ولبلوغ الأهداف المنشودة لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بات من الضروري :

- تنزيل الاجراءات الخاصة بالتصرف في الميزانية حسي الأداف وتركيز نظام معلوماتي لمتابعة الانجاز وتيسير إعداد كافة التقارير الخاصة بالبرنامج والمتابعة عبر المنظومة التي سيقع تركيزها في الغرض(اعتماد أهداف ومؤشرات قيس الأداء على مرتكزات فنية ورؤية موضوعية حتى نتمكن من تحقيقها وفق مقاييس يسهل احتسابها ، اعتماد قاعدة احتساب واضحة للمؤشر،تحديد آليات المتابعة ودوريتها وغيرها ....) .
- التنسيق مع الهياكل المتدخلة في البرنامج لبلورة مؤشرات متكاملة وعقد اجتماعات دورية لإطلاع مدى تقدم الإنجاز وضبط الحلول التعديلية.
- توفير الإعتمادات اللازمة ضمن ميزانية البرنامج الوطني للغابات
- مراجعة بعض فصول مجلة الغابات لدعم مشاركة سكان الغابات لإنجاز أشغال تحسين وتهيئة واستغلال المراعي وإعداد أمثلة التهيئة وتنفيذ الأشغال الميدانية لتسيير الغابات والمراعي وكافة الإجراءات النوعية المتعلقة بتأطير متساكني الغابات وتطوير منظومات الإنتاج ودعم المبادرات الخاصّة بصفة دائمة وهياكلهم التنظيمية في التصرّف المستدام في الثروات الغابية والرعوية
- إصدار النصوص الترتيبية الخاصّة بإسناد اللزمات بملك الدولة الغابي ومراجعة مجلة الإستثمارات لتنمية الإستثمار في القطاع الغابي والرعوي وتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، ومراجعة كراس الشروط المتعلق بضبط شروط مشاركة المقاولات الخاصّة في تنفيذ الأشغال الغابية
- تحديد الصيغ القانونية لرفع الإخضاع لبعض أراضى الخواص التي وضعت في السابق تحت نظام الغابات بهدف مقاومة زحف الرمال
- تدعيم الإدارة بالموارد البشرية من فنيين ومختصين والتجهيزات والمعدات التيمن شأنها توفير التأطير الملائم والمتابعة المستمرة لكافة الأنشطة وبكافة مناطق الجمهورية لضمان مزيد النجاعة والمردودية وتكثيف الدورات التدريبية لأعوان الغابات خاصة فيما يتعلق باستغلال المراعي وإعداد أمثلة التهيئة الغابية وكيفية صياغة المحاضر والاتفاقيات الدولية واستعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة
- القيام بدراسات لتقييم سلاسل القيمة للمنتوجات الغابية وتطوير منظومات الإنتاج وإعداد المشاريع ودراسات الجدوى لفائدة المصالح الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي مع تشريك مكاتب الدراسات الخاصّة
- التشجيع على المبادرات وتشريك المنتفعين في تصور وتنفيذ المشاريع والتصرف عند الاستغلال بالاعتماد على الأطر القانونية الملائمة الخاصة لبعث مشاريع صغرى مندمجة لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي
- تكثيف عمليات التحسيس لإقناع مجالس التصرف والمنتفعين بجدوى اشغال تهيئة وتحسين المراعي التي تقوم بها الإدارة خاصة بالأراضي الاشتراكية الخاضعة لنظام الغابات.
- مراجعة مهام وتركيبة مجالس التصرّف وتفعيل دور مجامع التنمية الفلاحية وحث اللجان الجهوية المكلفة بتحديد المراعي الاشتراكية والخاضعة للإنزال لمواصلة المهام التي من اجلها بعثت
- تصنيف الأراضي الغابية المهيئة لحماية الأراضي الفلاحية والمنشآت ضد زحف الرمال والإنجراف، ومن أجل المحافظة على الثروة الغابية والنظم الإيكولوجية التي تكونت خلال عقود من التشجير والرعاية قصد عرضها على مجلس وزاري لأخذ القرارات اللازمة وهي:
  - أراضي لا يمكن للدولة التفريط فيها لأهميتها الكبيرة وسيتم إقتراح شراءها من طرف الدولة بالتراضي مع مالكيها أو إنتزاعها للمصلحة العامة،
  - أراضي يمكن إرجاعها لأصحابها بإنهاء العقود أو إخراجها من أوامر تثبيت الكثبان أو التخلي عنها لأصحابها لكن بشرط عدم تغيير صبغتها الغابية وإبقائها خاضعة لنظام الغابات مع السماح بإستغلال منتوجاتها بعد تزويدها بمثال تهيئة أو برنامج إستغلال.
  - أراضي يمكن إرجاعها لأصحابها مع إمكانية تهيئتها بما يناسب صبغتها ونوع تربتها ومدى هشاشتها وذلك نسبيا في إستعمالات أخرى فلاحية أو سياحية بيئية لا تضر بالبيئة والمحيط وتمكن من تنمية الجهة وإستفادة أصحابها منها.
- دعم البحث العلمي في مجال تحسين المراعي ومنابت الحلفاء وكيفية استغلالها وإبرام إتفاقيات للبحث العلمي الميداني في مجال تهيئة المنتوجات الغابية غير الخشبية وقواعد التصرّف المستدام في هذه الموارد ومقتضيات الشراكة والتنمية المحلية،

- إيجاد سبل كفيلة لتسهيل التواصل بين الإدارة والمتساكنين وإيجاد آلية للتشاور والتنسيق مع أرباب المهنة ومستغلي المنتوجات الغابية في كافة مراحل البرمجة والإستغلال والبيوعات والتثمين،
- اصدار القانون الأساسي لمعيني الغابات لإبراز حقوقهم وواجباتهم على غرار عدد ساعات العمل والراحة التعويضية والزي الخصوصي والتأمين عند التدخل لمقاومة الحرائق.
- تحسين البنية الأساسية داخل الغابات وتكثيف صيانتها وتجهيز الفرقة الوطنية والفرق الجهوية للصيد بالوسائل الكافية للعمل وتكوين فرق مشتركة بين الغابات والحرس والجيش الوطني لمراقبة الصيد المحضور وحماية الغابات.
- التركيز على تشريك المنتفعين في تصور وتنفيذ المشاريع والتصرف عند الاستغلال ضمن أطر قانونية مثل مجامع التنمية الفلاحية.
- التشجيع على المبادرات الخاصة وبعث مشاريع صغرى فلاحية مندمجة أو غير فلاحية مثل السياحة البيئية لتخفيف الضغط على الوسط الطبيعي وخاصة منابت الحلفاء.
- تدعيم دوائر الغابات بمختصين في ميدان تحسين وتهيئة المراعي.
- ضرورة وضع نماذج تهيئة واستغلال للمراعي وذلك حسب المناطق التي تستجيب للمقتضيات الفنية من ناحية واحتياجات ومشاغل المربين من ناحية أخرى والتركيز على الأصناف الرعوية المحلية.
- تكثيف الدورات التدريبية لأعوان الغابات.
- تدعيم المجهودات لتحديد ملك الدولة الغابى والعمل على حل المشاكل العقارية العالقة.
- وضع برامج عمل لدفع وتشجيع الخواص على التشجير الغابى وإنجاز مشاريع تنمية غابية ورعوية.

التقرير السنوي للأداء لسنة 2020

البرنامج عدد 05:التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

رئيس البرنامج :
السيد محمود إلياس حمزة

رئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي

(بداية من أفريل سنة 2017)

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
1.5 :تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري	1.1.5 : تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي(مركزي)
	المؤشر2.1.5 : نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكّمة خلال السنة الماضية(مركزي)
2.5 :تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري	1.2.5 :المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين(مركزي)
	2.2.5 :نسبة تبني تقنيات الإنتاج(جهوي)

إنجازات الميزانية لسنة 2020

إعتمادات الدّفع:

(ألف دينار)

194261

(9,9 % من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

165922

نفقات التسيير:

11168

نفقات التدخلات :

7750

نفقات الإستثمار :

9421

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي

البرنامج 5:	التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي		
البرامج الفرعية	البرنامج الفرعي المركزي 1.5 : التعليم العالي والبحث الفلاحي	البرنامج الفرعي المركزي 2.5 : التكوين والإرشاد الفلاحي	24 برنامج فرعي جهوي : الإرشاد الفلاحي
المؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة	▪مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي ▪معاهد ومدارس التعليم العالي الفلاحي (11) ▪معاهد ومراكز البحث الفلاحي (10)	▪وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي ▪المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت ▪المعاهد القطاعية في التكوين المهني الفلاحي (2) ▪المراكز القطاعية للتكوين المهني (7) ▪مراكز التكوين المهني الفلاحي والصيد البحري (30)	▪المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية : خلايا الإرشاد الفلاحي
المؤسسات العموميّة ذات الصبغة غير الإداريّة	▪معهد المناطق القاحلة (فاعل عمومي) ▪القطب التكنولوجي (فاعل عمومي) ▪المعهد الوطني للزراعات الكبرى (فاعل عمومي)		
المراكز الفنية	▪المركز الفني للبطاطا / لمركز الفني للفلاحة البيولوجية/ المركز الفني للقوارص / المركز الفني للتمور / المركز الفني لتربية الأحياء المائية.		

البرنامج الخامس: التّعليم العالي والبحث والتّكوين والإرشاد الفلاحي

رئيس البرنامج :	(بداية من أفريل 2017)
السيد محمود إلياس حمزة (رئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي)	

1 - تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

الهدف الإستراتيجي 1.5 : تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري :

❖ **تقديم الهدف:** دعم جودة التعليم العالي و تطوير عدد الخرّيجين في الاختصاصات الواعدة و إرساء منظومة بحث وابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة.

يساهم هذا الهدف في متابعة منشورات ونشاطات المدرسين الباحثين المنتمين لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي في البرامج البحثية المعروضة على النطاق الإقليمي أو الدولي. كما يساهم هذا الهدف في متابعة نتائج ومخرجات الأنشطة البحثية المنجزة في مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال تثمينها ووضعها على ذمة المهنة للاستغلال.

✓ **المؤشر 1.1.5: تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي**

انجازات وتقديرات المؤشر 1.1.5

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
مدرس لكل عدد من الطلبة	8.9/1	9.2/1	10/1	8.4/1	%119	10/1	10/1

- **تعريف مؤشر: يبرز** عدد الطلبة لكل مدرس جامعي قار
- **طريقة احتساب المؤشر** : عدد الطلبة المرسّمين /عدد المدرسين الجامعيّين القارّين
- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون البيداغوجية بمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع بيان الأسباب:

1 - تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

من المتوقع ان يبقى المؤشر مستقرا في حدود مدرس باحث قار ل 10 طلبة و ذلك لتقلص عدد الطلبة من سنة إلى أخرى وتقلص عدد المدرسين الباحثين بسبب الخروج على التقاعد (13 مدرس في 2020- 14 مدرس في 2021 و 07 مدرسين في 2022) . إلا أن المؤشر مهدد بالانخفاض في صورة عدم الرجوع للانتدابات و تعويض المدرسين الباحثين المتقاعدين خاصة بحلول سنة 2022.

✓ المؤشر 2.1.5: : نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكّمة خلال السنة الماضية

انجازات وتقديرات المؤشر 2.1.5

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	50	53	55	55	%100	60	65

- **تعريف مؤشر :** إن هذا المؤشر عبارة عن إحصائيات يمكّن استخدامه ا في أغراض المقارنة فه و يز ود القائمين على منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي بأجوبة حول ا لأسئلة ذات العلاقة بكيفية عمل البحث الفلاحي، وييسمح بالقيام بمقارنات عبر السنين أو بين المدرسين الباحثين بمختلف رتبهم أو بين مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي أو بين المستويات الوطنية ونظيراتها الإقليمية أو الدولية وذلك بعلاقة مباشرة مع التوجهات العامة والأهداف في قطاع البحث العلمي .

يمكّن هذا المؤشر من متابعة منشورات المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي ويخلق دينامكية تنافسية بين الباحثين المدرسين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

- **طريقة احتساب المؤشر :** عدد المدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي (العاملين كامل الوقت) يضاف إليهم عدد المدرسين الباحثين في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي (بما يعادل كامل الوقت) الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكّمة خلال السنة الماضية / العدد الجملي للمدرسين الباحثين في مؤسسات البحث العلمي الفلاحي (العاملين كامل الوقت) يضاف إليهم عدد المدرسين الباحثين في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي (بما يعادل كامل الوقت)

يحتسب نشاط المدرس الباحث في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي في مجال البحث بنسبة 20 بالمائة من نشاطه الجملي

وبذلك فإن المدرس الباحث في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي في مجال البحث يعادل 20 بالمائة من نضيره بمؤسسات البحث العلمي الفلاحي

- **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** إدارة التخطيط ومتابعة وتقييم برامج البحث بمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع بيان الأسباب:

لقد تم خلال سنة 2020 تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـــ : 100 % وهو ما يتماشى مع ما يهدف إليه المؤشر : متابعة الأنشطة البحثية للمدرسين الباحثين في مؤسسات البحث من خلال عدد الإصدارات العلمية التي يقومون بها في إطار المساهمة لجعل منظومة البحث والابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة تستجيب لرهانات المرحلة والتي تتمحور حول البرامج البحثية ذات الأولوية التالية :

أ - نظم الإنتاج المستدامة في سياق يتميز بتدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ

بـ| - الاستغلال والإدارة المستدامة لأنظمة إنتاج تربية الأحياء المائية و الثروات السمكية

تـ| - استغلال وتثمين الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية

ثـ| - الإدارة المستدامة للموارد الغابية والرعوية

ج - السياسات الفلاحية والنهوض بالوسط الريفي

ح - سلاسل القيمة للمنتجات الفلاحية

الهدف الإستراتيجي 2.5 : تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري :

❖ **تقديم الهدف:** تنمية مؤهلات المنتج وتحسين قدرتهم علي التجديد

✓ المؤشر 1.2.5: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين : عدد المكونين أ 1، أ 2/ العدد الجملي للمكونين(مركزي)

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.5

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	76	40	85	78	% 91.76	87	88

- **تعريف المؤشر:** المستوى الكيفي لتأطير والتكوين
- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** عدد المكونين أ1.أ2 / العدد الجملي للمكونين
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع بيان الأسباب:

حقق هذا المؤشر نسبة إنجاز تقدر بـ : 91.76% سنة 2020 مقارنة بتقديرات سنة 2020 ويفسر ذلك بترقية عدد هام من المكونين إلى الصنفين الفرعيين أ1 وأ2 وإحالة المكونين الأقل من صنف أ1.أ2 على التقاعد.

✓ المؤشر 2.2.5: نسبة تبني تقنيات الإنتاج(جهوي)

انجازات وتقديرات المؤشر 2.2.5

وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
%	49 ,8	54,8	57,6	47,69	%82.79	58,5	59,6

- **تعريف المؤشر:** عملية التبني العملية الفعلية التي يمر بها الفرد منذ سماع ه عن الفكرة الجديدة لأول مرة حتى اعتناقها وجعلها جزءا من سلوكه. وتعتبر عملية التبني عملية ذهنية تتبع تسلسلا بأفعال محددة، ويمكن تقسيم العملية إلي خمسة مراحل متتالية، التي تتمثل كما يلي.

*** مرحلة الوعي والتنبيه (الانتباه للفكرة) :** في هذه المرحلة يسمع المزارع لأول مرة عن الفكرة أو الطريقة الحديثة أو المبتكرة فقد يعرف الفرد اسم الفكرة الجديدة ولكن يجهل الكثير عن فوائدها وطريقة تطبيقها. والوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة إنها تعتبر البداية التي تحرك الفرد للمراحل التالية فقد تؤدي في النهاية إلي قبول الفكرة أي تبنيها أو رفضها.

*** مرحلة الرغبة والاهتمام** إن الوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة هو زيادة معلومات الفرد أو المزارع عن هذه الفكرة أو المبتكر، حيث يتولد لدي الفرد في هذه المرحلة بعض الاهتمام لمعرفة المزيد من المعلومات عن هذه الفكرة، فيبدأ بالبحث عن تفاصيل الطريقة وكيفية العمل بها تحت ظروفه الخاصة، ما هي الفوائد المتوقع الحصول عليها من تطبيق الطريقة ثم إمكانيات تطبيقها لديه.

*** مرحلة التقييم** يقوم المزارع بموازنة ما تجمع لدية من معلومات والاحتمالات ليقرر كون الفكرة الجديدة مفيدة بالنسبة لظروفه الخاصة ويقدر ما لها من مزايا ليقبلها أو يرفضها، كما انه يسال نفسه العديد من الأسئلة: هلي في مقدوره تطبيقها، وهل يزيد ذلك من دخله، وما هي التضحيات والتكاليف وهل يستحق هذه المحاولة المجازفة، وطبقا لتقديره يتخذ قرارا بشان تبني الفكرة أو رفضها والوظيفة الأساسية لهذه المرحلة هي الموازنة لدي الفكرة من مزايا أو عيوب.

- **مرحلة التجربة**بعد أن يقرر المزارع أهمية الفكرة الجديدة مستندا إلي التقييم الذهني وبعد حصوله علي المعلومات اللازمة لإجراء التجربة تحت ظروفه الخاصة وفي ضوء إمكانياته يبدأ بتطبيق الفكرة الجديدة علي نطاق ضيق، والوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة هي تجربة الفكرة الجديدة عمليا وفقا لظروفه الخاصة وتقرير فائدتها وإمكانية التبني الكامل لها. فهي اختبار عملي لمعرفة صلاحية الفكرة التي يتقرر في ضوئها اتخاذ القرار بتبنيها أو رفضها

***مرحلة التبني** إن الوظيفة الرئيسية لهذه المرحلة هو تقييم نتائج التجربة واتخاذ القرار بالاستمرار في استعمال الفكرة علي نطاق واسع في المستقبل بعد تأكده من صدق الفكرة وفائدتها له وقناعته بها فينفذها وتصبح جزءا من سلوكه.

- **طريقة إحتساب المؤشر:** (عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج / عدد الفلاحين المؤطرين) * 100
- **المعطيات الأساسية المتعلقة بالمؤشر :** عدد الفلاحين المتبنين لتقنيات الإنتاج وعدد الفلاحين المؤطرين من قبل المرشدين

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2020 مع بيان الأسباب:

قدرت نسبة الإنجازات لسنة 2020 الخاصة بالمؤشر تبني تقنيات الإنتاج ب 82.79 %.

تمثل هذه النسبة المعدل السنوي لهذا المؤشر الذي يختلف حسب الولايات والمحاور التي تم التطرق إليها من طرف المرشدين من خلال تنفيذ البرنامج الإرشادي السنوي لفائدة الفلاحين (أيام إعلامية و حصص تطبيقية و زيارات منظمة و قطع مشاهدة ...). وقد سجل هذا التحسن نظرا لتكثيف النشاطات الجماعية.

وفي إطار الرفع من مهارات الفلاحين وبالتالي تحسين إنتاجهم ومزيد دخلهم، تم إنجاز الأنشطة الجماعية والتدخلات الفردية من قبل جهاز الإرشاد الفلاحي إلا أن نسبة مشاركة الفلاحين في هذه التظاهرات تقدرب 70 % نظرا لعدة عوامل أهمها استثمار الفلاحين في قطاعات دون غيرها يقلل من حضورهم في الانشطة الارشادية الهادفة الى تنويع الانتاج ونقص في الموارد اللوجستية.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 03

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	164371	165922	1551	100,9%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	11128	11168	40	%100,4
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	10011	7750	- 2261	%77,4
	اعتمادات الدفع	10011	7750	- 2261	%77,4
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	19907	16509	- 3398	%82,9
	اعتمادات الدفع	9821	9421	- 400	%95,9
المجموع	اعتمادات التعهد	205417	201349	- 4068	%98,0
	اعتمادات الدفع	195331	194261	- 1070	%99,5

*دون اعتبار الموارد الذاتية

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

*** بيان وتحليل أهمّ الإشكاليّات والنقائص المتعلّقة بتنفيذ البرنامج**

البرنامج الفرعي المركزي 5-1 التّعليم العالي والبحث الفلاحي:

← صعوبات خاصة:

- ارتفاع نسبة المدرسين الباحثين مقارنة بنسبة الإطار التقني والعملة الهباشرين في ميدان البحث الفلاحي والتّعليم العالي.
- تعدّد المتدخّلين في تثمين نتائج البحث وقلّة التّنسيق بينهم مما يؤدي الى تشتت المجهودات والموارد الماليّة والبشريّة.
- الدور المحتشم الذي تلعبه المهنة في تثمين نتائج البحث علما أنه يتم تشريكها في كل الهياكل واللجان المحدثة للغرض.

هذا وقد تم كذلك تسجيل عديد النقائص شملت المجالات التالية:

❖ على المستوى العلمي:

- تشتّت البرامج والمؤسّسات البحثيّة مما ي نجر عنه صعف نجاعة البحث . وبالتالي، فإن اعداد خارطة منظومة البحث العلمي بات ضروريا لتحقيق التكامل بين برامج البحث ولتثمين أفضل للموارد البشرية والمادية.
- نقص استغلال العديد من نتائج البحث نظرا لغياب الهياكل المختصة صلب مؤسّسات البحث وقلّة التّنسيق بين مختلف المتدخّلين في تثمين مخرجات البحث الفلاحي.

❖ على المستوى الإداري والمالي:

- صعوبة اقتناء معدات البحث وطول آجال الإجراءات الخاصة بالشراءات ضمن نظام الشراءات المجمعة.
- بطئ صرف الاعتمادات: صعوبة تطبيق النصوص القانونية وخاصة المتعلقة بالشراءات المجمعة على مشاريع البحث بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي الذي أصبح له انعكاسات سلبية على سير عمليات البحث في صورتها الحالية.
- قلة الموارد المالية المتاحة التي لا تغطي متطلبات انجاز الأنشطة البحثية المبرمجة.
- انخفاض الاعتمادات المرصودة للهؤسسات مقارنة بالإعتمادات التي تمت برمجتها في نطاق مشاريع البحث.
- عدم جاهزية مؤسسات البحث لتغيير الصبغة من حيث توفر الإطار الإداري والمالي ومن حيث البنية التحتية البحثية ومن حيث القدرة على استقطاب موارد مالية ذاتية.

❖ على مستوى وسائل النقل و وسائل العمل:

- نقص حاد في وسائل النقل مما أدى إلى صعوبات في إنجاز كل الأنشطة البحثيّة والإداريّة.
- تقادم أسطول النقل الذي يفوق معدل سنه 10 سنوات.
- نقص في بعض المعدات البحثية المخبرية و في حسن إدارتها وضعف الميزانية المخصصة لأقتناء ال معدات والمستلزمات الفلاحية.
- نقص هام في وسائل النقل الإداريّة.

← التدابير لتدارك الإشكاليات والنقائص:

- المتابعة اللصيقة التقنية والمالية لمشاريع البحث التي في طور الإنجاز بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي وتقييم أنشطتها البحثية من خلال المطالبة بالتقارير الدورية و برمجة زيارات ميدانية للمؤسسات وعقد اجتماعات دورية.
- مراجعة خارطة البحث العلمي الفلاحي قصد تحقيق تكامل بين برامج البحث وتجنب الازدواجية.
- تحسين مرئية الأنشطة البحثية والنتائج المتوصل إليها عن طريق إنشاء منصة رقمية صلب مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي لمتابعة وتقييم برامج البحث الفلاحي.
- اعتماد وتأهيل المخابر طبقا للمواصفات الدولية.
- الإنطلاق في المرحلة الأولى الخاصة بإرساء منهجية الجودة بمؤسسات البحث الفلاحي والتي تتمثل في التقييم الذاتي.
- الإحاطة العلمية بالباحثين الشبان في إعداد مشاريع البحث الوطنية والدولية. (هندسة المشاريع)
- مواصلة العمل على إعداد قواعد بيانات خاصة بمنظومة البحث الفلاحي (قاعدة بيانات للمدرسين الباحثين وقاعدة بيانات للمشاريع البحثية (المشاريع الوطنية ومشاريع التعاون الدولي)).
- تنمية الموارد البشرية بتكثيف الدورات التكوينية في مجالات محددة.

البرنامج الفرعي المركزي 5-2 التّكوين والإرشاد الفلاحي:

← صعوبات خاصة:

- بطئ من بعض المجالس الجهوية لصرف الإعتمادات المفتوحة لفائدة المؤسسات الراجعة لها بالنظر.
- بطئ من بعض المقاولين في إنجاز المشاريع في الهدة المحددة.
- مزيد تكوين المديرين الجدد في ميزانية التصرف والتنمية.
- تقادم الفضاءات والتجهيزات والمعدات البيداغوجية في بعض المراكز .
- التأخير في إنجاز فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي بصدد التأهيل.
- عزوف الشباب عن التكوين المهني الفلاحي.
- ضعف الجانب الفني لبعض إطارات التكوين وخاصة المنتدبين الجدد.
- تقادم الفضاءات وافتقار بعض المؤسّسات إلى المعدات والتجهيزات البيداغوجية الضرورية للتكوين.
- ضعف نسبة إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل (40 %).
- صعوبة في تشريك المهنة في تحديد حاجيات التكوين وتركيز نمط التكوين مع المؤسسة.
- بطئ في استكمال نظام الجودة ببقية المراكز المؤهلة.
- افتقار الجهاز إلى سلك متفقدين ومساعدين بيداغوجيين.
- بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.
- صعوبة التصرف في الضيعات الفلاحية الملحقة بمؤسّسات التكوين المهني الفلاحي مرتبطة أساسا بتقلص عدد رؤساء الضيعات الفلاحية وقلة خبرة المتواجدين منهم.
- عدم إستقرار العملة الفلاحيين.
- نقص في التأطير اللصيق للفلاحين الذي يتطلب عدة إمكانيات مادية و بشرية ، علما وان سنة 2020 تراجعت نسبة الإحاطة الميدانية للفلاحين لتقدر ب حوالي 24.5 % ونسبة مشاركة الفلاحين في الأنشطة الإرشادية بحوالي 51 %.

← التدابير لتدارك الإشكاليات والنقائص:

- تحديث بعض مراكز التكوين بإسراع في إنجاز تأهيل فضاءات وتجهيزات البيداغوجية وذلك للحد من عزوف الشباب على التكوين وتحسين ظروف ملائمة للإقامة والإعاشة للمتكونين والرفع من جودة التكوين.
- تكثيف عمليات المتابعة والتأطير لبعض المديرين المنتدبين حديثا لإنجاز مراحل مشاريع التأهيل.
- مواصلة تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية (مكونين وأعوان تأطير والتسيير) حسب الحاجة.
- وضع آليات جديدة لترقية المكونين بالاعتماد على برامج تكوين المستمر.
- دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين.
- مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.

- استكمال فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي هي بصدد التأهيل مع الإسراع في الإنجاز.
- مراجعة التوزيع الجغرافي لمراكز التكوين المهني الفلاحي وإعادة النظر في اختصاصاتها حسب خصوصيات الجهات إقليميا.
- إحداث آليات جديدة لاستقطاب المتكونين
- تمكين المتكونين من منحة خصوصية خلال فترة التكوين.
- ربط منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي في عملية التوجيه وإحداث المعابر بين مختلف المسالك التربوية والتكوينية.
- إحداث خلية لرصد المهن الجديدة قصد استباق حاجيات التكوين بالتنسيق مع المهنة ووزارة التكوين المهني والتشغيل.
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تشغل خريجي التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- إجبارية متابعة تكوين مسبق في الاختصاص قبل ممارسة نشاط في الفلاحة والصيد البحري.
- استكمال مدونة المهن والكفاءات في الفلاحة والصيد البحري.
- تركيز مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بصفة تدريجية بالمراكز المؤهلة.
- العمل بعقود برامج تحدد بالشراكة مع المهنة تضبط أهداف وأنشطة التكوين في الفلاحة والصيد البحري.
- تحفيز المؤسسة الاقتصادية لاعتماد نمط التكوين بالتداول والتدريب المهني: منها التغطية الاجتماعية، والمنح التحفيزية.
- العمل على استكمال نظام الجودة للدفعة الثانية للمراكز المؤهلة.
- انتداب إطارات خاصة بالمساعدة والتفقد البيداغوجي.
- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.
- تركيز مجموعات مستهدفة متجانسة لها نفس الإهتمامات و الحاجيات عوضا على التأطير الفردي
- حث الفلاحين على تنظيمهم صلب هياكل مهنية
- إعداد برامج إرشادية هادفة
- اختيار مواضيع ذات أولوية بالنسبة للفلاحين مثل التسويق و المحافظة على البيئة مع تحيين و تبسيط المعلومة
- ترغيب الفلاحين في المشاركة في الأنشطة الإرشادية باستعمال طرق إرشادية متطورة مثل المدارس الحقلية.

التقرير السنوي للأداء لسنة 2020

البرنامج عدد 09:القيادة والمسانده

رئيس البرنامج : السيد منذر الخراط	المدير العام للمصالح الإدارية والمالية	(بداية من سنة 2018)

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.9 :وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى	المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير (مركزي + جهوي)
الهدف.2.9: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية	المؤشر 1.2.9 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي +جهوي)
	المؤشر2.2.9 : معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل (مركزي +جهوي)
الهدف.3.9. تحسين جودة الخدمات	المؤشر 1.3.9: نسبة الربط بشبكة الأنترنات على مستوى المركزي والجهوي (مركزي +جهوي)

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 9: القيادة والمسانده

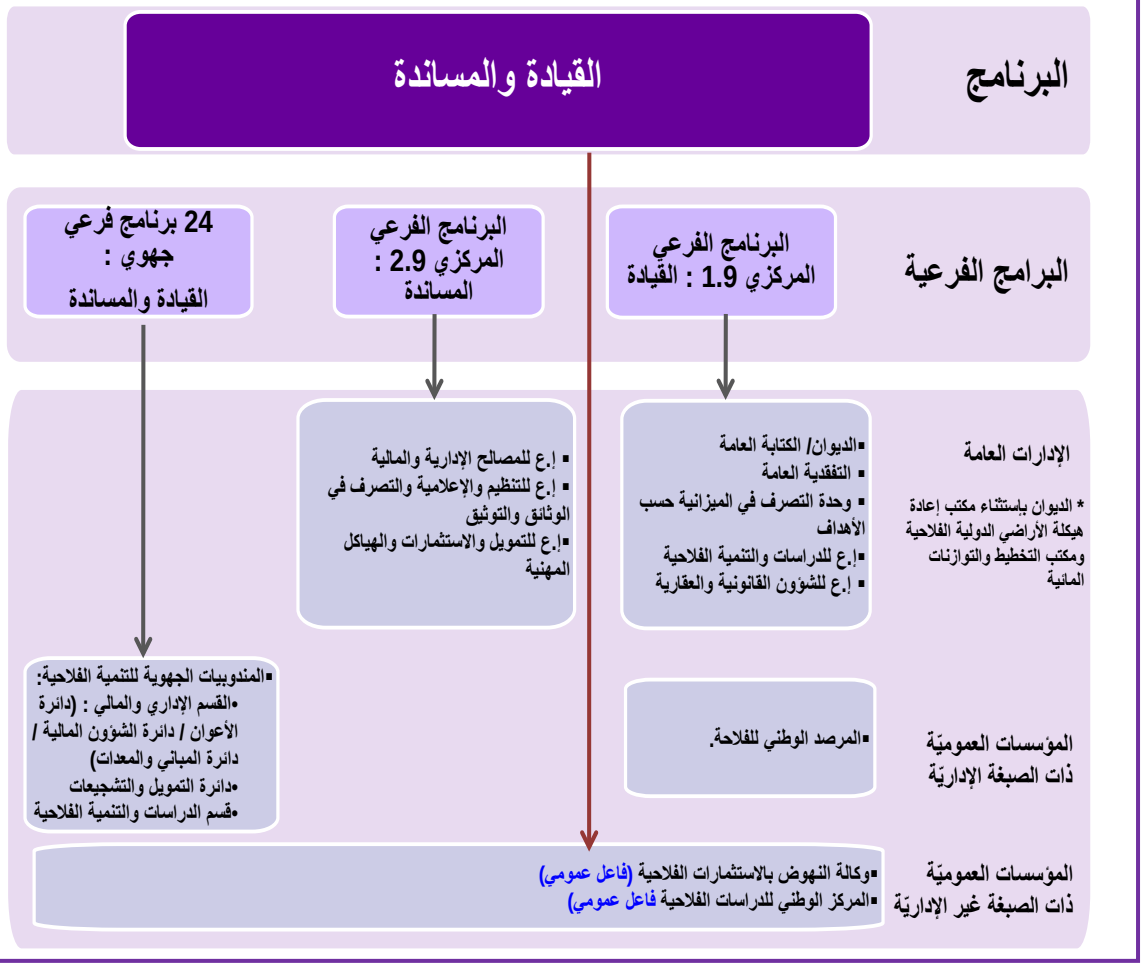

إنجازات الميزانية لسنة 2020 :

إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

200444

(10,2 % من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

127079

نفقات التسيير:

23075

نفقات التدخلات :

10764

نفقات الإستثمار :

39526

البرنامج عدد 09:القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : السيد منذر الخراط	المدير العام للمصالح الإدارية والمالية	(بداية من سنة 2018)

1- تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج:

تقديم الهدف : يتمثل الهدف في العمل على دعم الهياكل المركزية والجهوية بالكفاءات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية، وذلك عبر تفعيل الترقيات، والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة مع إنعدام الإنتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على التقاعد لبلوغ السن القانونية وعلى إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017.

- **المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير :**

بطاقة المعطيات المتعلقة بمؤشر نسبة التاطير لسنة 2020

نسبةالتاطير	الوحدة	الإنجازات			التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
	%	21.4	20.8	21.8	20,7	20,5	22.2	22.3
الإطارات	-	5772	5699	5498	5522	5500	5452	5418
ع ج للأعوان	-	26974	26886	25145	25100	24890	24560	24200

1 - **تعريف المؤشر:** جودة التصرف لمصالح وزارة الفلاحة مرتبطة بمستوى كفاءة ومؤهلات أعوان التأطير.
وضع العدد الكافي من الإطارات صنف أ على ذمة مصالح وزارة الفلاحة بهدف تدعيم نسبةالتأطير لتنمية الكفاءات التقنية، الإدارية، القانونية والتشريعية

2 - **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الأعوان المنتمين إلى صنف أ / عدد الأعوان الجملي لوزارة الفلاحة.

3 - **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (مصلحة المناظرات).

الهدف 2.9: مزيد احكام التصرف في الوسائل المادية:

تقديم الهدف : يتمثل الهدف في تقليص كلفة استهلاك الوقود بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقارنة المعدلات المسجلة مع النتائج السابقة ومعطيات الصانع وترشيد الاستعمال والاستهلاك، وتركيز آليات الصيانة الحديثة.

المؤشر 1.2.9:معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.2.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	لتر/100 كم	8	8.1	8,2	9.2	%94.56	% 8,0	% 8,2

1 - **تعريف المؤشر:** تقليص كلفة استهلاك الوقود من خلال التحكم في استعمال وسائل النقل وذلك بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقاربة المعدلات المسجلةمع معطيات المصنع.

2 - **طريقة احتساب المؤشر:**كمية الوقود المستهلكة باللتر / المسافة الجملية المقطوعة بـ100كلم.

3 - **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** - كمية الوقود المستهلكة باللتر.

-المسافة الجملية المقطوعة بـ100كلم

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2020 :

النتائج المسجلة خلال سنة 2020

❖ **على مستوى الاقتصاد في الوقود :**

تشديد إحكام التصرف في استهلاك المحروقات والتحكم في الطاقة بـ:

- اصدار مناشير احكام التصرف في وسائل النقل
- استعمال منظومة أجيليس AGILIS والعمل على تطويرها
- متابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا و لفت أنظار المسؤولين بالإدارات المركزية والجهوية إلى الإخلالات التي يمكن ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة ومع معطيات الصانع.

تحسيس المستعملين من خلال التواصل اليومي في مجال حسن استغلال وسائل النقل والسياقة الرشيدة.

المؤشر 2.2.9:معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 2.2.9: معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل	ألف دينار	722	652	730	634	%86.84	517	518

1. **تعريف المؤشر:** العناية بأسطول النقل تحت سقف معقول من كلفة الصيانة والإصلاح.

2. **طريقة احتساب المؤشر:** كلفة الصيانة / عدد السيارات في الورشة.
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:- كلفة الصيانة**

- عدد السيارات

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :

❖ **على مستوى متابعة الورشات وصيانة السيارات :**

رغم تقادم أسطول النقل فانه تم التقليص في كلفة الصيانة مقارنة بإنجازات سنة 2019 ويعود ذلك إلى:

- إصدار مناشير تحث على احترام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل
- تكثيف عمليات المراقبة الدورية لوسائل النقل
- استعمال منظومة التصرف في وسائل النقل
- العمل على تجهيز الورشة المركزية بكاميرات للمراقبة والات تسجيل الحضور العملة بالبصمة
- متابعة ايواء السيارات ومراقبتها وتحجير استعمال السيارات رباعية الدفع الا للمصلحة واخذ تدابير واجراءات تاديبية ضد كل مخالف.
- العمل على مراقبة السيارات باستعمال منظومة مراقبة وسائل النقل عبر الأقمار الصناعية.
- الإحالة على عدم الاستعمال السيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة والاختصار على صيانة السيارة التي تعتبر اقل استهلاك للوقود وأقل كلفة.
- جرد قطع الغيار الزائدة عن الحاجة وإعادة توظيفها لفائدة الهياكل الجهوية

الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات:

تقديم الهدف :إن الغاية من هذا الهدف هو تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات قصد تطوير تبادل المعلومات بين أعوان الوزارة على المستويين المركزي والجهوي.

المؤشر 1.3.9 : نسبة الربط بشبكة الأنترنات:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات2020
المؤشر 1.3.9 : نسبة الربط بشبكة الأنترنات	%	100	100	100	100	100	100

1. **تعريف المؤشر:** تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات قصد تطوير تبادل المعلومات داخليا بين أعوان وزارة الفلاحة على المستويين المركزي والجهوي وخارجيا بين مصالح الوزارة وبين المواطن والمؤسسة والسهر على ديمومة عملية الربط والاستغلال وتأمين سلامة المعطيات المتبادلة.
2. **طريقة احتساب المؤشر:**

$$\text{نسبة الربط بشبكة الأنترنات} = \frac{\text{عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة ومرتبطا بشبكة الأنترنات}}{\text{عدد الأعوان الذين يستعملون حاسوبا ذا خصائص فنية متطورة}} \times 100$$

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والأرشيف.

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020 :

بلوغ نسبة 100 % من النتائج سنتي 2019 و2020 مقارنة بالتقديرات المتوقعة بالنسبة لنفس السنتين المذكورتين وذلك بفضل التوجهات التي تم اعتمادها منذ سنة 2016 عبر الشروع التدريجي في تجديد وتعويض المعدات الشبكية وصيانة الشبكة المعلوماتية تطويرها بالإضافة إلى الرفع من سرعة تدفق خطوط تراسل المعطيات بين الوزارة والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية من جهة وبين مؤسسة التعليم العالي الفلاحي من جهة أخرى للحصول على خدمات الأنترنات مع تنظيم وترشيد عمليات الولوج والربط بالشبكة عن طريق نظام Active Directory.

ومن المنتظر الترفيع في نسق عمليات الربط عبر التجديد التدريجي لأسطول الحواسيب وللمعدات الشبكية بقاعة الإعلامية خلال السنوات القادمة.

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج :

جدول عدد 03 :

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة ومصادر التمويل

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	141077	127079	-13998	90,1%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	17964	23075	5111	128,5%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	16170	10764	-5406	66,6%
	اعتمادات الدفع	16170	10764	-5406	66,6%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	123256	115434	-7822	93,7%
	اعتمادات الدفع	40403	39526	-877	97,8%
المجموع	اعتمادات التعهد	298467	276352	-22115	92,6%
	اعتمادات الدفع	215614	200444	-15170	93,0%

***دون اعتبار الموارد الذاتية**

بلغت نسبة تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة **(اعتمادات الدفع)** 93 % من جملة الإعتمادات الموزعة للسنة المالية 2020 (ق.م.ت) كما يلي:

القسم 01: نفقات التأجير: 90,1% من جملة الإعتمادات الموزعة بقانون المالية التكميلي 2020 حيث تم تحويل إعتمادات لفائدة البرامج الأخرى بقيمة **3,630م.د** لتغطية حاجياتها من التأجير

القسم 02: نفقات التسيير: 128.5% من جملة الإعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي 2020 و إضافة **140أ.د** إعتمادات تكميلية لفائدة البرنامج الفرعي القيادة والمسادة جندوبة وذلك لخلاص أحكام قضائية وكذلك تم تدعيم هذا القسم بإعتمادات بقيمة **5,224 م.د** وصرفها لفائدة بعض المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لخلاص المتخلدات لفائدة المزودين العموميين

القسم 03: نفقات التدخلات : 66,6 % من جملة الإعتمادات الموزعة بقانون المالية التكميلي 2020 , مع العلم أنه تم تحويل إعتمادات بقيمة **5,224 م.د** لفائدة قسم 02 نفقات التسيير.

القسم 04: نفقات الإستثمار: 97,8 % من جملة الإعتمادات الموزعة بقانون المالية 2020

وتعد نسبة تنفيذ الميزانية للسنة المالية 2020مقبولة إجمالا مقارنة بالظروف التي شهدتها البلاد خلال سنة 2020 بسبب جائحة كورونا.

جدول عدد 04 :
تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات (ق.م+ق.م. التكميلي)
التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة
(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان البرنامج	الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 (ق.م, التكميلي) -1	إنجازات 2020 -2	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2020	
					المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرامج الفرعية المركزية	**الأنشطة المركزية**					
البرنامج الفرعي 1 : القيادة	1:الإشراف والدراسات والتشريع	13 310	13 310	13 204	106	%99,20
البرنامج الفرعي 2 : المساندة	2: الدعم المالي واللوجستي	9 960	9 960	9 749	211	%97,88
	3:التصرف في الموارد البشرية	6 378	6 378	6 203	175	%97,26
	4: دعم التنمية	2 000	2 000	2 000	0	%100
	5: مساندة (تأجير)	18 450	18 450	13 106	5 344	%71,04
	6:تحويل إعتمادات لفائدة وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية بعنوان التشجيع على الإستثمار	11 427	11 427	11 427	0	%100
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**61 525**	**61 525**	**55 689**	**5 836**	**90,51%**
البرامج الفرعية الجهوية	**الأنشطة الجهوية**					
القيادة والمساندة	1:الإشراف والدراسات والتشريع	336	336	336	0	%100

(24 برنامج فرعي جهوي)	2: الدعم المالي واللوجستي	29 540	29 680	25 851	3 829	87,10%
	3:التصرف في الموارد البشرية	402	402	360	42	89,55%
	4: دعم التنمية	27 787	27 787	20 931	6 856	75,33%
	5: مساندة(تأجير)	102 286	102 286	97 277	5 009	95,10%
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة		**160 351**	**160 491**	**144 755**	**15 736**	**%90,20**

التدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج :

1. إعادة توظيف السيارات بإحالة جميع السيارات المسندة والمصلحة بالإدارات المركزية ووضعها على ذمة مصلحة النقل قصد التصرف فيها وعلى ذمة دائرة البناءات جهويا
2. تحجير إسناد السيارات التي تم اقتناءها في إطار مشاريع ممولة بقروض خارجية أو هبات لأغراض شخصية أو وظيفية وتجهيز جميعها بمنظومة المراقبة عبر الأقمار الصناعية.
3. تعميم منظومة التصرف في أسطول النقل "جاسبارك" أو إيجاد نظام إعلامي باستعمال تقنية " WEB" وبعث بنك للمعلومات يتم تحينها في الإبان ويتم ربطه بمختلف المصالح المركزية والجهوية لتسهيل انسياب المعلومة وتوفيرها في أحسن الآجال.
4. تعميم مراقبة أسطول النقل عبر الأقمار الصناعية "GPRS على جميع الهياكل
5. مزيد ترشيد نفقات المحروقات وصيانة السيارات الإدارية.
6. أمام تهرم وقدم أسطول العربات التابعة للوزارة وما ينجر عنه من تحمل لنفقات إضافية وباهضه للصيانة وللمحروقات المخصصة لها فإنه يقترح:
   - ✓ إقتناء سيارات المصلحة (والتي تمثل النسبة الأهم من أسطول السيارات) الجديدة مستقبلا التي لا تفوق قوتها الجبائية 5 خيول،ما عدى الحالات الإستثنائية التي يقتضيها السير العادي لبعض الهياكل الإدارية، و من شأن هذا الإجراء أن يوفر في كلفة استهلاك المحروقات المرتبطة أساسا بالقوة الجبائية.
   - ✓ استغلال الغاز الطبيعي كبديل لمحروقات السيارات الإدارية لما يوفره من ترشيد واقتصاد في الطاقة وحماية البيئة، وذلك على غرار التجربة النموذجية التي قامت بها شركة النقل بتونس على جزء من أسطول حافلاتها.
   - ✓ تجهيز خزانات الوقود الموجودة خاصة لدى الإدارات الجهوية بمنظومة تعنى بالمراقبة.يمكن استعمال منظومة مراقبة عبر الأقمار الصناعية على غرار المنظومة مراقبة مياه السدود.
7. تخصيص باب مستقل في مستوى التقرير السنوي لنشاط الإدارة، يتم التطرق فيه إلى النتائج المسجلة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة.
8. إبراز الأهداف الخاصة بالتحكم في الطاقة في مستوى الميزانية التقديرية للإدارة والوسائل المعتمدة والنتائج المنتظرة.

9. إدراج متابعة تنفيذ برنامج ترشيد استهلاك الطاقة كنقطة قارة ضمن جدول أعمال وخاصة ضمن جلسات الإصغاء التي تقوم بها الإدارة.

10. العمل على مزيد مراقبة وتنظيم تنقلات السيارات الإدارية لنقل الأعوان لنقل الأعوان أو البريد الإداري وذلك خاصة من خلال إحكام التنسيق واستغلال إمكانيات الإتصال الأخرى (فاكس-بريد إلكتروني..).

11. مواصلة تنظيم الدوريات التكوينية لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفين بالصيانة، في مجالات الصيانة والسياقة الرشيدة، وتحسيسهم بالانعكاسات الإيجابية لهذه الإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود.

12. مراجعة النصوص والتراتيب الجاري بها العمل مع اخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل هياكل وزارة الفلاحة وخصوصياتها والمهام التي تحتم الإقامة الدائمة بأماكن العمل المختلفة وفي ميادين متعددة ومتنوعة وملنزمة باليقضة والمتابعة المستمرة.

13. مراجعة أحكام الأمر عدد 11 المؤرخ في 10 جانفي 2005 و المتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 189 المؤرخ في 11 فيفري 1988 المتعلق باستعمال سيارات الدولة و الجماعات العمومية و المحلية و المؤسسات العمومية.

14. إعطاء الأهمية الكبرى لعنصر التكوين لتطوير مهارات الأعوان لتحسين جودة الخدمات الإدارية

15. العمل على تطوير أساليب العمل الإداري وذلك بمزيد توظيف التطبيقات الإعلامية

الملاحق

ملاحق التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2020

للبرنامج عدد 04 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

تقديم الأهداف وتحليل وتفسير مؤشرات قيس الأداء المعتمدة بلوحة قيادة البرنامج

الهدف 2.1.4 : تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية:

تقديم الهدف : يرتكز هذا الهدف أساسا على:

- التحيين الدوري لقاعدة البيانات المتعلقة بالموارد الغابية والرعوية ووضع نظام معلوماتي رقمي وخرائطي بالتعاون مع المركز الوطني للاستشعار عن بعد.
- إعداد وتنفيذ أمثلة تهيئة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الفنية و الاجتماعية
- تطوير غابات الفلين في بيئتها الطبيعية
- حسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها
- تشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي من خلال تنفيذ مشاريع تتلاءم وطبيعة الغابة وتحافظ على صبغتها واستدامتها وذلك في إطار لزمات
- الإحداث والإحاطة بمجامع التنمية التي تنشط في مجال الغابات والمراعي،
- تثبيت الكثبان الرملية لحماية المنشآت والبنية الأساسية.

جدول

الهدف 2.1.4 : تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2020
المؤشر 3.2.1.4: نسبة المراعي المهيئة (على قاعدة مساحة جملية بـ 4,5 مليون هك)	%	19.5	18.5	% 94.87	19.5	18.5	% 94.87

(*) في ما يخص انجازات سنة 2020 فقد تمت مراجعتها لعدم المصادقة على الصفقة المتعلقة بدراسات التهيئة المندمجة للغابات في إطار مشروع التصرف المندمج للمشاهد لذلك كانت الانجازات النهائية جزئية وشملت 43 ألف هكتار من 90 ألف هكتارا.

(**) تمثلت أهم انجازات دراسات التهيئة المندمجة للغابات لسنة 2020 وتعلقت بالخصوص في مواصلة متابعة تقدم إنجاز الدراسات في إطار الصفقات العمومية وتقدر الغابات التي هي بصدد التحيين بحوالي 43 ألف هكتارا. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تحيين تقديرات سنة 2019 من 57 % إلى 31 % (سنة 2019، خروج مساحة 8096 هك من أمثلة التهيئة سارية المفعول). هذا بالإضافة إلى عدة صعوبات تواجهها هذه الدراسات، منها قلة مكاتب الدراسات المختصة، غياب أهل الاختصاص في مجال تهيئة الغابات، صعوبات ميدانية متعلقة بالأمن والتنقل ونقص أعوان الغابات على الميدان. إلخ....

(***) يرتكز مؤشر قيس الأداء المتعلق بنسبة استغلال المنتوج الغابي على نسبة كميات الخشب المباعة مقارنة بكميات الخشب المعروضة للبيع، حيث تم عرض كمية من الخشب تقدر بـ 340813 م3 للبيع خلال سنة 2020 (منها 331478 م3 عن طريق البتات و 9335 م3 عن طريق البيوعات الصغرى والفوترة) وقد تم التفويت في كمية جملية من الخشب تقدر بـ 244413 م3 أي بنسبة بيع تعادل 72 %.

رسم بياني

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2020 الخاصة بالهدف2.1.4: تحسين التصرف الرشيد في المنظومات الغابية والرعوية

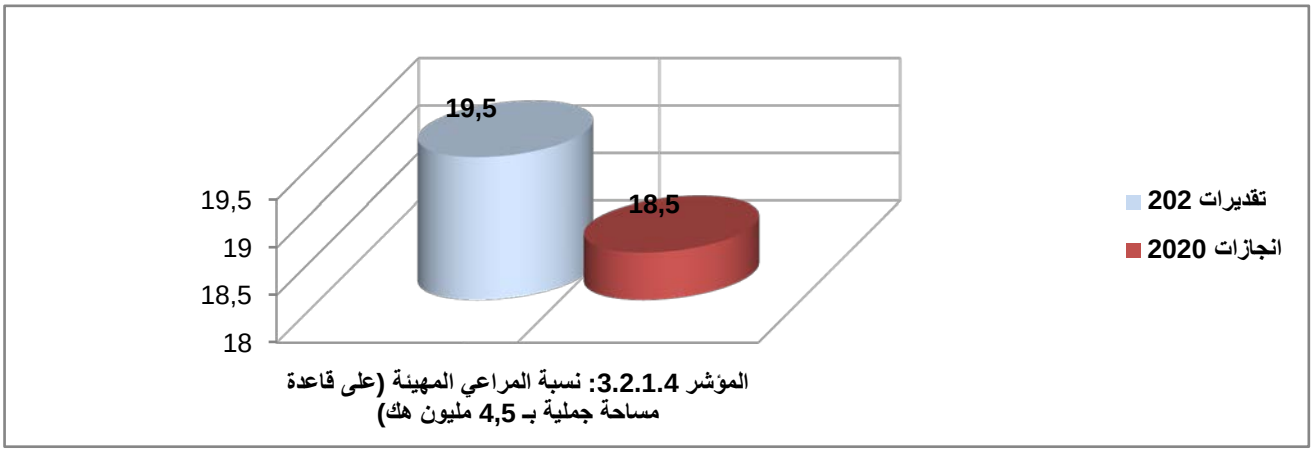

المؤشر 3.2.1.4: نسبة المراعي المهيأة(*):

تم خلال موسم 2019-2020 تشجير حوالى1306 هك من الغراسات الرعوية وغراسة 1800 هك من الهندي الأملس من أصل 2860 هك مبرمجة ضمن برامج ومشاريع كل المتدخلين .

جدول:ملخص غراسات الهندي الاملس لموسم 2019- 2020

المتدخل	غراسة الهندي الأملس	نسبة النجاح (%)
الإدارة العامة للغابات	80	92
الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية	530	90
ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	1190	100
المجموع (هك)	**1800**	**96**

وفي إطار تهيئة المراعي واصلت الإدارة العامة تنفيذ اتفاقية الشراكة مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة "إيكاردا" والمتمثلة في إنجاز عملية نموذجية لتحسين المراعي بوادي الصبايحية بولاية زغوان على مساحة 80 هك . وتهدف هذه الإتفاقية إلى بناء القدرة على إستمرارية وزيادة مرونة إنتاج أنظمة المراعي الغابية من خلال التحسين البيئي والحد من تأثيرات التغيرات المناخية . ودخلت حيز الإستغلال في سنة 2020 ، و تم توزيع حوالي 1.5 طن من السلة على متساكني الجهة وذلك لدعم تحسين المراعي الخاصة لتقليص الضغط على المراعي الغابية. وفي نفس الإطار تم تركيز تجربة لتحسين المرعى بنبتة السلة على مساحة حوالي 50 هك بمنطقة سوق الخميس من ولاية جندوبة وتوزيع كمية هامة لحوالي إثنان طن على متساكني الجهة.

وضمن مشروع التنمية الفلاحية والرعوية (PRODFIL) بولاية مدنين تم إنجاز :

- مواصلة العمل على إراحة لحوالي 7000 هك من المراعي الإشتراكية وتوفير كميات هامة من الأعلاف في شكل تعويضات لمربي الماشية
- تركيز 15 مظلة إصطناعية
- الشروع في اعداد مخططات تنمية تشاركية لتهيئة حوالي 16000 هك من مراعي الواعرة بعد عقد العديد من الجلسات العمل مع المصالح الفنية المعنية والتنسيق مع مجالس التصرف ومجامع التنمية الفلاحية

الهدف 3.1.4 : المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية:

تقديم الهدف :يعالج هذا الهدف كيفية حماية الغابات من الآفات والحرائق وتنظيم ومراقبة الصّيد البرّي وحماية الأحياء البرّية, كما يعمل هذا الهدف على الرّفع في نسبة مساحة المناطق المحمية والّتي تمثّل في الوقت الحاضر 17 %من المساحة الجملية للغابات.

جدول

الهدف 3.1.4: المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2020
المؤشر 2.3.1.4: عدد المناطق المحمية المهيأة من جملة المحميات والحدائق الوطنية المحدثة وعددها 44	عدد	**23**	**34**	**% 147.82**	23	35	% 152.17
المؤشر 3.3.1.4: طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا	كلم	**1300**	**450**	**35%**	**1300**	**520**	**40%**

(*) نسبة سلبية نظرا لأن الهدف هو تقليص معدل المساحة المحترقة.

رسم بياني

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة بالهدف 3.1.4 : المحافظة على الغابات والموارد الطبيعية

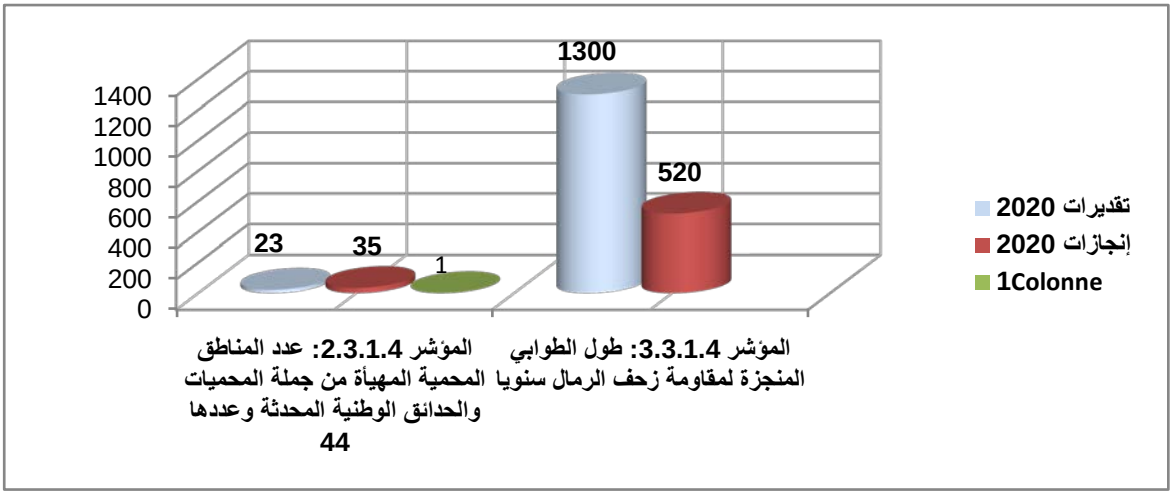

- **المؤشر 2.3.1.4: عدد المناطق المحمية المهيأة (محميات وحدائق وطنية):**

بعد أن بلغنا الهدف المنشود لإحداث شبكة من الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمناطق الرطبة وتغطية كل المنظومات الطبيعية حيث بلغ عدد المناطق المحمية المحدثة 17 حديقة وطنية و27 محمية طبيعية، توجب إعداد أمثلة تهيئة وتصرف تشاركي ومندمج تعدهم المصالح الغابية طبقا لأوامر بعث هذه المحميات. غير أن معظم المناطق المحمية غير مهيئة حاليا مما أوجب إعداد الدراسات اللازمة لذلك. وطبقا لبرنامج التصرف حسب الأهداف، تمت برمجة الدراسات لبلوغ هدف تهيئة 44 منطقة محمية في غضون سنة 2024. أي بمعدل 3 إلى 5 دراسات سنويا. ويتم إعداد الدراسات على مستوى الوطني نظرا لأهمية مشاركة الإدارات والوزارات الأخرى في لجان المتابعة و تقييم الدراسات مع تفعيل إنجازها و تقديم الإقتراحات في الغرض.

تضم البلاد التونسية 17 حديقة وطنية و 27 محمية طبيعية و 41 منطقة رطبة ذات أهمية عالمية. وعلاوة عن عمليات التصرف والتسيير، تم خلال سنة 2019 التنسيق مع كافة المتدخلين بالحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والمناطق الرطبة لوضع برامج التهيئة وتثمين هذه المناطق وتكوين محافظي المناطق المحمية.

و في هذا الصدد تمت المصادقة على دراسة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لتعزيز القدرات الفنية بشمال افريقيا لمحافظي المناطق المحمية في مجال المراقبة و تثمين الموارد الطبيعية و جعل المناطق المحمية محرك للتنمية و في هذا الاطار تم وضع خطة عمل لمدة خمسة سنوات لتكوين محافظي المناطق المحمية .

تم خلال سنة 2020 :

- العمل على إرساء أنموذج للتصرف التشاركي بالمناطق المحمية قصد تشريك القطاع الخاص في التصرف بهذه المناطق وتنمية موارد الرزق للمتساكنين المحليين ودعم فرص التشغيل.
- بصدد تنفيذ عناصر مشروع MEDUSA مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة "تطوير وترويج سياحة المغامرات المستدامة في المواقع الطبيعية في البحر الابيض المتوسط"

- بصدد انجاز مشروع جديد WILD Tunisia مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة " وضع علامة جودة Labellisation للمنتجات والخدمات المحلية
- بصدد انجاز مشروع جديد مع الوكالة الفضائية الاروبية لجرد المناطق الرطبة عبر الاقمار الاصناعية
- بصدد انجاز مشروع جديد مع صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة BlueSeeds - استكشاف طرق مبتكرة لتعزيز القدرات المالية والتنظيمية للمناطق المحمية في تونس
- انطلاق مشروع جديد مع صندوق المحافظة على الصحراء لاعادة توطين غزال الريم بالجنوب التونسي
- بصدد انجاز مشروع مع صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة تحسين المعرفة على النباتات في المناطق الرطبة بجربة وحالة الحفاظ على الأنواع التراثية بها إشراك المجتمع المدني لحماية سبخة سجومي ، تونس
- بصدد انجاز مشروع جديد مع صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة و لإشراك المجتمع المدني المحلي لحماية سبخة سجومي،
- بصدد انجاز مشروع جديد مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لتحيين القائمة الحمراء المتعلقة بالنباتات و الحيوانات البرية المهددة بالانقراض بتونس.
- بصدد اعداد مشروع بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لدراسة القائمة الخضراء للتصرف في المناطق المحمية بالحديقة الوطنية بالفائجة و الحديقة الوطنية بجبل السرج .
- بصدد اعداد مشروع مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة – مكتب شمال أفريقيا. تقييم منافع المناطق المحمية بتونس
- سيتم تقديم نتائج هذا المشروع خلال منتدى اقليمي للمناطق المحمية .
- إعداد بروتوكول لحماية النباتات المهددة بالانقراض.
- بصدد اعداد مشروع مع مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة والوكالة الفرنسية للتنمية – تعزيز التصرف بالنظم الايكولوجية بالحديقة الوطنية بزمبرة وزمبرته . و ارساء أنموذج للتصرف التشاركي بالمنطقة المحمية و جبل الهوارية قصد تشريك الجمعية المحلية وتنمية موارد الرزق للمتساكنين المحليين ودعم فرص التشغيل.
- بصدد اعداد مشروع بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة لدراسة القائمة الحمراء للمنظومات الايكولوجية بتونس.
- بصدد اعداد مشروع بالتعاون مع مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة لتسجيل الحديقة الوطنية بجبل السرج ببرنامج " الإنسان والمحيط الحيوي" (MAB) .
- بصدد اعداد مشروع بالتعاون مع الديوان الوطني للمناجم و منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لاحداث حدائق جيولوجية
- تنفيذ مشروع المهن الخضراء حول المناطق المحمية بالشمال الغربي بتونس.
- تنفيذ عناصر المشروع المتعلق بالمتابعة العلمية لغزال الاطلس بجبل السرج.

كما تم انجاز أشغال التهيئة بالمناطق المحمية و دعم برنامج تطوير السياحة الإيكولوجية، و خلال سنة 2020 تم تكثيف التدخلات بالحدائق الوطنية و المحميات الطبيعية من خلال الإنجازات التالية :

- المصادقة على دراسة تحيين مثال التهيئة والتصرف التشاركي والمندمج للمناطق المحمية بجبل ريحانة بولايتي سيدي بوزيد و القيروان

- المصادقة على دراسة مثال التهيئة والتصرف التشاركي كنطقة MAB ببرنامج " الإنسان والمحيط الحيوي" (MAB) .
- بالحديقة الوطنية ببوهدمة وبزمبرة و بالسرج
- إعداد الخطوط المرجعية لدراسة مثال التهيئة والتصرف التشاركي و المندمج بالحديقة الوطنية باشكل .
- تهيئة المتحف الايكولوجي بالمحمية الطبيعية بحوض وادي قابس الجزء 2 والمحمية الطبيعية بعرباطة بقفصة .
- إعداد جذاذات فنية لانجاز مشاريع للتصرف المستدام والتشاركي بالمناطق المحمية.
- تنفيذ عناصر التهيئة بالمناطق المحمية في إطار المشروع التونسي الياباني بولايتي باجة و جندوبة: الحديقة الوطنية بكاب نقرو - جبل شيطانة و المحمية الطبيعية وادي الزان.
- تنفيذ عناصر التهيئة بالمناطق المحمية ببوهدمة و جبيل و دغومس في إطار مشروع تنمية السياحة الإيكولوجية بالتعاون مع مصالح وزارة الشؤون المحلية و البيئة، حيث تم تمويل 197مشروع صغير في شكل هبات تتراوح قيمتها بين 3 إلى 12 ألف دينار تخص عدة أنشطة ذات علاقة بالتنوع البيولوجي والسياحة الإيكولوجية على غرار الصناعات التقليدية وأنشطة خدماتية وخدمات سياحية وبيع الملابس التقليدية وتربية النحل وتسمين العجول والضأن والفلاحة السقوية. وقد مكنت هذه المشاريع من توفير أكثر من 550 موطن شغل قار بمعدل 3 مواطن شغل لكل مشروع.

كما تم تمويل أنشطة جمعياتية وعددها 29 موزعة على الجهات المعنية بالمشروع وترمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي بالمناطق الصحراية

- تحسين البنية التحتية للمناطق المحمية ببوهدمة ودغومس وجبيل في إطار مشروع تنمية السياحة الإيكولوجية بالتعاون مع مصالح وزارة البيئة و التنمية المستدامة متمثلة في:
  - تحسين البنية الداخلية للحدائق الوطنية لحسن استقبال الزوار (إعادة تهيئة المسالك الداخلية واستكمال إنجاز بحيرة جبلية وتهيئة أبراج مراقبة ومناطق استراحة...)،
  - تهيئة المتاحف الإيكولوجية من حيث إعادة ترميم المكان وتجديد الوسائل والمعطيات حول الحدائق الوطنية
  - مراكز الإقامة وتجهيزهم بالطاقة الشمسية ومعدات للإقامة.
  - حفر بئر داخل الحديقة الوطنية بدغومس وتجهيزها بمعدات ضخ وتهيئة شبكة ري للمياه.
  - بصدد استكمال حفر بئر وتجهيزها بالحديقة الوطنية ببوهدمة،
  - إنجاز أشغال تحسين تهيئة المسلك الرابط بين قرية دغومس وقرية بوهلال والحديقة الوطنية بدغومس على طول 21.6 كلم،
  - تم إنجاز أشغال إضافية لمزيد تحسين البنية التحية للحدائق الوطنية الثلاثة قصد مزيد تحسين ظروف استقبال الزوار،
  - إنشاء البراج مراقبة لمكافحة الصيد غير المشروع وبالتالي الحفاظ على الحياة البرية داخل المناطق المحمية
  - احداث بحيرات جبلية و نقاط مياه للحيوانات البرية وذلك قصد تزويد الحياة البرية بالمياه خلال فترة موسم الجفاف من أجل تحسين الظروف المعيشية داخل المناطق المحمية .

نقطة التسميد مجهزة بأوعية ول فرز انتقائية للزائري Point de compostage équipé avec des conteneurs de tri sélectif et des corbeilles pour les visiteurs

- تنفيذ عناصر المشروع المتعلق باعادة البنية التحتية للمحمية الطبيعية بجزر الكنايس الممول من طرف سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بتونس.
- إعداد خطة عمل للإجراءات الأولية بالمحمية الطبيعية بجزر الكنايس.
- إعداد التقرير الوطني المتعلقة بالاتفاقية الدولية للمحافظة على الحيوانات المهاجرة.
- وفي إطار اتفاقية شراكة مع المجلس الأعلى للبحوث العلمية باسبانيا حول دراسة الظاهر التونسي لإعادة توطين الغزال الجبلي و الأرو المغاربي بولايات زغوان و سليانة و الكاف تم جلب وإعادة توطين 43 رأسا من الغزال الجبلي سنة 2017 من الميريا باسبانيا الى الحديقة الوطنية بالسرج وإعداد برنامج عمل لسنتي 2018 و 2019، 2020و2021 في هذا الصدد قمنا بالعمليات التالية:
- التعداد، حيث وصل العدد الحالي لغزال الأطلس بجبل السرج ل108 رأس.
- المتابعة العلمية لغزال الأطلس بجبل السرج والتحضير لعملية إطلاقه في الطبيعة.
- تم اطلاق 34راس لغزال الأطلس بجبل السرج في الطبيعةو تتم متابعة الغزلان عبر قلادات مرقمة تميّزها عن بعضها و تسمح بجمع معلومات قيمة عن تحركاتها.
- انجاز المرحلة الثانية للمشروع و تم اعداد اتفافية شراكة في الغرض مع الجانب الاسباني لاقتناء قلادات رقمية للمتابعة العلمية وسيتم لاحقا عدد من الغزال إلى مناطق أخرى لتعميرها وتكوين سلالة وقطيع ثان بالبلاد التونسية.
- إعداد المرحلة الثالثة للمشروع لإعادة توطين غزال المهر بالجنوب التونسي.
- إعداد اتفاقيات تعاون بين تونس والمغرب وتونس والسينغال، متعلقة بالمحافظة على الحياة البرية.
- القيام بملتقى دولي علمي بتونس متعلق بخبراء الحياة البرية بالساحل والصحراء.
- في إطار اتفاقية شراكة مع جمعية ماروال ويلد لايف الأنقليزية تم إعداد برنامج عمل لسنة 2020-2021 يتمثل في:
- القيام بعملية متابعة للحيوانات البرية بالجنوب التونسي بواسطة طائرة بدون طيار على مرحلتين .
- إعداد دراسة لتركيز مركز لتربية غزال الريم بالمحمية الطبيعية بالقنة.
- إعداد دراسة جينية خاصة بالمها وابو حراب.
- تطوير نموذج جيني وإعداد منصة مراقبة.
- مشروع تركيز كاميرا مراقبة بالحدائق الوطنية بدغومس وجبيل وبوهدمة للمتابعة العلمية للحياة البرية
- حماية الحيوانات البرّية المهددة بالانقراض واقتناء الأعلاف وإعادة توطين الحيوانات المنقرضة بالمناطق المحمية

- إعداد شارات خاصة بالمناطق المحمية.
- إحداث منصة إعلامية وشبكة الخبراء الخاصة بالنباتات البرية
- إحداث منصة إعلامية بشمال إفريقيا لحماية الأيل الاطلسي
- موقع الكتروني للمناطق المحمية لدى المرصد الوطني للفلاحة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري http://www.onagri.nat.tn/forets

بالتعاون مع جمعية احباء الطيور

- مراقبة المناطق الرطبة و تنفيذ البرنامج الوطني والدولي لإحصاء الطيور المائية.
- تدريب محافظي الحدائق الوطنية على التعداد وتحديد الطيور المائية.
- إنشاء مرصد للطيور في سبخة سجومي
- إحداث منصة إعلامية وقف الصيد العشوائي Stop Braconnage
- إنقاذ وإطلاق الطيور بعد إعادة التأهيل

- تم التنسيق مع الكتابة القارة للاتفاقية رمساروتم اعداد الخطوط المرجعية مع جميع الاطراف المتداخلة بخصوص إيفاء البعثة الاستشارية المذكورة للمراوحة بين التنمية الحضرية وضرورة المحافظة على الطابع الايكولوجي والبيئي للسبخة السيجومي دون استثناء جانب الحماية من الفيضانات ومن مياه السيلان والأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات الايكولوجية للسبخة ولتصنيفها موقع رمسار.

كما تم التنيسق مع مختلف الجهات المانحة وابدى صندوق شراكة للأنظمة البيئية الهامة استعداده لتمويل مهمة البعثة المذكورة المزمع القيام بها والتي ستتولى اثراء الجانب البيئي لدراسة المؤثرات على المحيط لمشروع تثمين وتهيئة سبخة السيجومي .

- تحليل الديناميكيات الزمانية والمكانية لمناطق الرطبة واستخدام هذه المناطق بين عامي 1987 و 2020
- انجاز مشروع نشر أول أطلس عن الطيور الشتوية في تونس.
- مشروع إنشاء مركز رعاية الطيور

بالتعاون مع جمعية ماروال ويلد لايف

- مراقبة الماوي الديموغرافية والجينية للحيوانات البرية
- تقييم الأداء وتخطيط التصرف والتدخل من أجل الاستدامة
- إعادة توطين النعامة الشمال أفريقية
- تدريب محافظي الحدائق الوطنية لتركيب و متابعة كاميرا مراقبة بالحدائق الوطنية caméra piége
- اعداد دراسة التقييم الوراثي والصحي للحيوانات البرية و نشر مقال علمي في الغرض
- تقييم التهديدات المسلطة على الحيوانات البرية
- مسح جوي ثاني للتعداد و مراقبة الغزال ريم
- تجهيز مركز تكاثر لغزال الريم بالمحمية الطبيعية بالقنة (صفاقس)

بالتعاون مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة

تنفيذ عناصر مشروع المحافظة والتنمية المستدامة للمناطق الرطبة الساحلية ذات القيمة البيئية العالية" الذي يتم تنفيذه في غار الملح بولاية بنزرت. GEM WET

-تصنيف التنوع البيولوجي وإعداد بروتوكول للمراقبة و التصرف بالمنطقة الرطبة بغار الملح
-رسم خرائط للتراث الثقافي المادي وغير المادي لغار الملح
دراسة تأثير وقدرة الاستقبال السياحي ، مما يجعل من الممكن توجيه اختيار الأنشطة السياحية لتطوير المنافع بمنطقة غار الملح.
-تحديد خدمات النظام البيئية المرتبطة بغار الملح لتقدير قيمتها الاجتماعية والاقتصادية
- تفعيل مهن "الوظائف الخضراء" لمتساكني المنطقة
-إطلاق لجنة الحوكمة الرشيدة التي تضم بلدية غار الملح ، و جميع المتدخلين لتحسين التصرف بالمنطقة الرطبة و مدينة رمسار
- دراسة نوعية مياه بحيرة سيدي علي المكي
- المصادقة على الاستراتجيية الوطنية للمناطق الرطبة
- دراسة اول منطقة خاصة لتسجيلها بالاتفاقية الدولية رمسار " قرعة سجنان "
-وضع تصور لمشروع التصرف المستدامة للمياه بحيرة إشكل (التدفق البيئي ، وتقييم خدمات النظام البيئي ،.....)

- اعداد الخطوط المرجعية لاعداد منصة مراقبة ومتابعة للتجوزات الحاصلة بالمناطق الرطبة

- اعداد مشروع قانون وطني بخصوص اتفاقية التجارة الدولية بأنواع النبتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض وعرضه على مجلس نواب الشعب.

- **المؤشر 3.3.1.4: طول الطوابي المنجزة لمقاومة زحف الرمال سنويا:**

تواصلت خلال سنة 2020 المجهودات لتنفيذ ومتابعة أنشطة مقاومة زحف الرمال ضمن البرنامج الوطني ومشاريع التنمية الجهوية حيث بلغت الانجازات حوالي 300 كلم بالمقارنة بالسنة الفارطة حوالي 150 كم من الطوابي الإصطناعية معلاة بالجريد الجاف موزعة بين ولايات بالوسط والجنوب (قفصة، قابس، قبلي، توزر، مدنين وتطاوين) وتعلية 220 كلم من الطوابي.

وتجدر الإشارة إلى أن نسق إقامة الطوابى الإصطناعية يعتبر ضعيف ويرجع بالأساس الى إرتفاع التكلفة التى مرت من 2500 د الى حوالى 5000 د للكلم الواحد ثم 6000 د وعدم الترفيع فى الإعتمادات المرصودة لهذه الظاهرة من جهة ومن جهة أخرى غياب مشاريع توفر إعتمادات تعاضد مجهودات الدولة في هذا المجال كما طرحت خلال السنوات الفارطة بعض الإشكاليات المتعلقة ببعض المصدات الرملية المنجزة منذ السبعينات حيث كانت موضوع احتجاجات المتساكنين ببعض المناطق للمطالبة بإ زالة الحواجز بتعلّة أنها أصبحت مصدر رمال متحركة تغمر البنية التحتية والمشاءات بالمنطقة. .

الهدف 4.2.4: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف:

الهدف 4.2.4: الحد من المساحات المهددة بالإنجراف:

تقديم الهدف :الحد من المساحات المهددة بالإنجراف وما يصاحبه من ضياع التربة والتحسين في خصوبتها مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي.

جدول

الهدف 4.2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 1.4.2.4: نسبة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف (من جملة الأراضي المهددة بالإنجراف والمقدرة بـ3,5 مليون هك سنة 2010).	%	9,91	10,04	100%	10,66	10,46	%98

رسم بياني

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة الهدف 4.2.4: الحدمن المساحات المهددة بالإنجراف

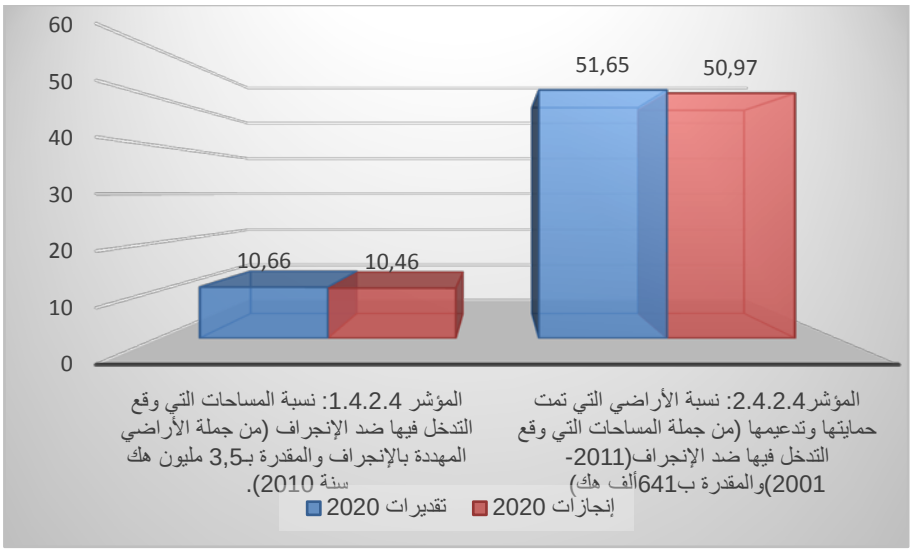

المؤشر2.4.2.4: نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها:

رغم مايشهده المؤشر من تطور مرضي إلا أن نسبة تثبيت المنشآت بالغراسات الرعوية تبقى ضعيفة ويرجع ذلك في بعض الجهات إلى نقص في نقاط التزود بمياه الري كما إرتفعت نسبة إنجاز غراسة الزيتون وذلك لوجود مشروع خاص لغراسة الزياتين حول البحيرات الجبلية.

الهدف 5.2.4 : الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء:

تقديم الهدف : نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية:2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب.

جدول

الهدف 5.2.4 : الحدمنضياعمياهالسيلان وتعبئتها لفائدة عملياتالإحياء

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2020
المؤشر 1.5.2.4: نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية:2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب(*)	%	11,42	11,56	%100	11,71	11,71	%100

رسم بياني

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2019 الخاصة

بالهدف 5.2.4: الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الإحياء

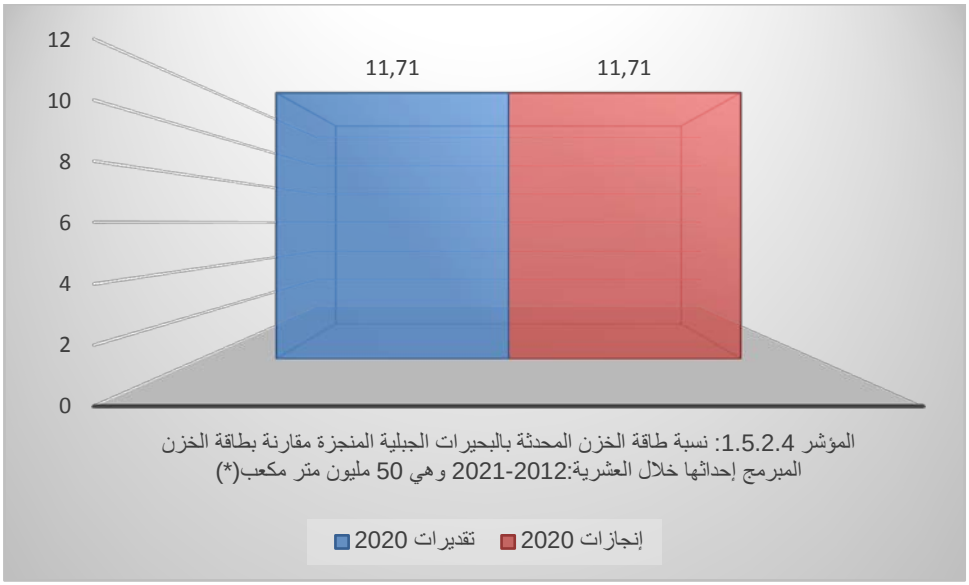

المؤشر.1.5.2.4:نسبة طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية المنجزة مقارنة بطاقة الخزن المبرمج إحداثها خلال العشرية:2012-2021 وهي 50 مليون متر مكعب:

وقع البدء في عشرية جديدة: 2012-2021 بهدف طاقة الخزن المحدثة بالبحيرات الجبلية بـ 50 مليون متر مكعب مقارنة بأهداف الخطة العشرية للمحافظة على المياه والتربة يبقى الهدف بعيدا رغم نهاية هذه الخطة ففي سنة 2011 بلغت قيمة المؤشر 50,79 وذلك لتقلص المواقع التوبوغرافية ذات الجدوى العالية مع نقص حاد في الإمكانيات المادية والمالية والبشرية كذلك مع إنطلاق العشرية 2012-2021 نلاحظ تدني كبير لقيمة المؤشرلنفس الأسباب.

البحيرات المبرمجة ضمن البرنامج الوطني تم التخلي عنها لعدم توفر الإعتمادات.

البحيرات المنجزة سنة 2019 جلها بولاية الكاف ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة الممول من طرف البنك الإسلامي للتنمية.

الهدف 6.2.4 : إحكام التصرف في موارد التربة:

تقديم الهدف :المحافظة على موارد التربة وذلك بحسن الدراسة وتحديد خاصيات التربة لتوجيهها نحو الاستعمالات الملائمة لهذه الخاصيات وإرساء نظام للإنذار المبكر لحالة التربة بالمناطق السقوية.

جدول

الهدف 6.2.4 : إحكام التصرف في موارد التربة

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2019	إنجازات 2019	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019	تقديرات 2020	إنجازات 2020	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019
المؤشر 2.6.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقيمها	%	27,68	14,59	53	27.06	09.95	36.77
المؤشر 3.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية	%	87,76	64,85	74	90,98	64,85	71,27

رسم بياني

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء لسنة 2020الخاصة بالهدف 6.2.4: إحكام التصرف في موارد التربة

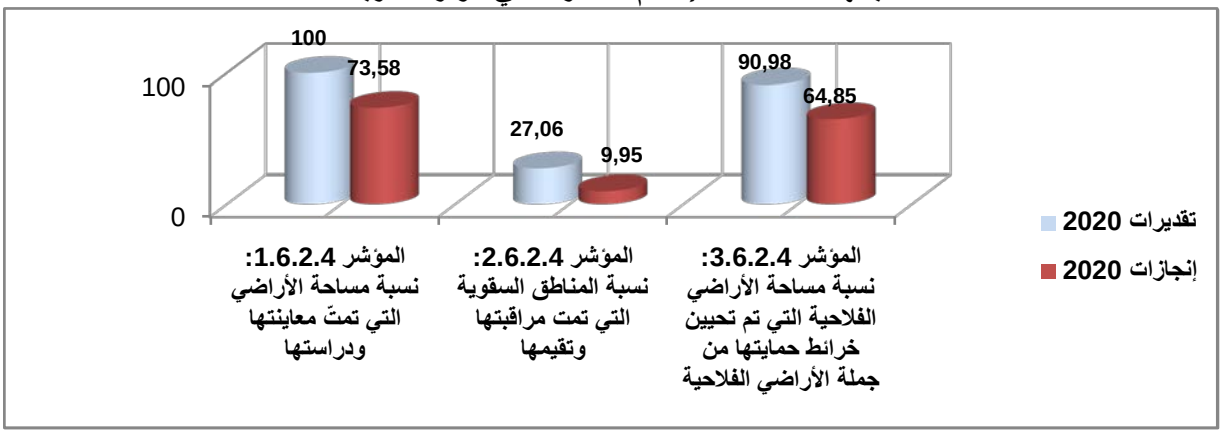

- **المؤشر 1.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي التي تمتّ معاينتها ودراستها:**

يرتبط هذا المؤشر بإختباراتالتربةالمنجزة بطلب من الفلاح (المعاينات و التحاليل)، دراسات التربة الخاصة بإحداث وتحيين مناطق سقوية، دراسات التربة الخاصة بإتمام خرائطموارد التربة أو دراسات أخرى (الإنجراف، الخصوبة..)، تصنيف الأراضي

(الإصلاح الزراعي، الإنتزاع،..) والمعينات الخاصة بصبغة الأراضي (المقاطع، مراجعة مثال التهيئة، رخص البناء..). تم تسجيل ارتفاع مقارنة بما هو مبرمج خلال السنة الأولى من المخطط الخماسي 2016-2020 وهذا راجع بالأساس الى رجوع النسق العادي لمعاينة الأراضي وعدد الملفات التي تمت دراستها وعدد العينات التي تم تحليلها.

- **المؤشر 3.6.2.4: نسبة مساحة الأراضي الفلاحية التي تم تحيين خرائط حمايتها من جملة الأراضي الفلاحية**
- يحدد مؤشر قيس الأداءمدى التقدم في تنفيذ الهدف الإستراتيجي المتمثل في تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية وتوجيه استعمالات الأراضي حسب قانون حماية الأراضي الفلاحية. كما يحدد مؤشر قيس الأداء مدى إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني والبناء العشوائي.وقد سجل هذا المؤشر تدني مستوى الإنجاز ويعود ذلك إلى تعطل الإجراءات الإدارية المتخذة باعتبار أن تحيين الخرائط يتطلب التنسيق بين الأطراف المتدخلة خاصة وزارة التجهيزعلى المستويين المركزي والجهوي والولاية، مع العلم أن الخرائط الخاصة بولايات القيروان وقابس وباجة وتونس في المرحلة النهائية من الإجراءات الخاصة بالإصدار وقفصة ومدنين في آخر المرحلة الثالثة قبل التعليق والإشهار. كما يعود هذا التأخير الحاصل إلى توسيع الإستشارة على البلديات لإبداء الرأي في محتوى الخرائط.